جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلاقات الأردنية السورية للحقبة
(1999-2010م)

إعداد الطالب

عبدالله عبدربه عبدالله المعايطة

إشراف

الأستاذ الدكتور مخلد المبيّضين

مشــروع رسالة مقدم إلى عمادة الدراسات العليــــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلاقات الدوليــة/ قسم العلـــوم السياسيَّـــــة

جامعة مؤتة، 2011م

الآراء الواردة في الرسائل الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبدالله عبدربه المعايطة الموسومة بـــ:

العلاقات الأردنية السورية للحقبة 1999-2010

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مخلد عبيد المبيضين		2011/05/04	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/05/04	عضواً
د. محمد حمد القطاطشة		2011/05/04	عضواً
د. محمد سليم الرواشدة		2011/05/04	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5330-5328
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـداء

إلى وطني الغالي...

إلى من ينتظر ثمرة جهدي وينتظر هذه اللحظة...

إلى... والدي.

إلى من أراها في قلبي وروحها في السماوات العلا...

إلى من تمنيتها في هذه اللحظة معي وأول من تقبلني...

إلى روح الغالية... والدتي.

إلى من انتزعه الموت من بيننا ولم ينتزعه من قلوبنا وعقولنا لحظة...

إلى روح أخي الشهيد..... محمد.

إلى أهلي، رأس مالي في هذه الدنيا...

إلى إخوتي الأعزاء.......محمد، أحمد، حمدو، خالد، أيمن.

إلى الغاليات على قلبي..... أم حمزة، خالدة، أمل.

إلى من حملت رسالة والدتي..... خالدة.

إلى الغالية على قلبي..... نصفي الثاني.

إلى أصدقائي وأحبابي...

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة المتواضعة

عبدالله عبدربه عبدالله المعايطة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد انتهائي من هذا العمل المتواضع بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، يسعدني أن أنسب الفضل لأهله لأستاذي الذي أكرمني بقَبول الإشراف الأستاذ الدكتور مخلد المبيّضين، الذي جاد بمعرفته وخبرته الحكيمة ولم يضنّ بها عليَّ.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لجامعة مؤتة، رئيساً وأساتذة وإداريين لكونها قدمت لي الكثير.

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الاحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة على قَبولهم مناقشتي وإثرائهم لدراستي بآرائهم القيمة التي سيكون لها الأثر الكبير في إتمام ما اعتور دراستي من أُمور.

وأخيراً أتقدم بالشكر إلى عائلتي التي بذلت كل ما تستطيع لتوفير الجو المناسب لي، وكذلك أصدقائي وأحبائي على ما قدموه لي من مساعدة وعون لإتمام هذه الرسالة.

عبدالله عبدربه عبدالله المعايطة

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات الأردنية السورية للحقبة 1999-2010م

عبدالله عبدربه عبدالله المعايطة

جامعة مؤتة،2011م

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في تتبع التطور التاريخي للعلاقات الأردنية السورية، والبحث في أسس ومرتكزات ومحددات ومجالات العلاقات الأردنية السورية، وإبراز طبيعة هذه العلاقات خلال الحقبة 1999-2010م، والتي تولى فيها الملك عبدالله الثاني الحكم في الأردن 1999م، وكذلك اعتلاء الرئيس بشار الأسد سدة الحكم في سوريا 2000م. وباستخدام المنهجين؛ المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، فقد بينت الدراسة ما يلي: **أولاً**؛ تشكل العلاقات الأردنية السورية واحدة من أبرز العلاقات التي شهدتها التفاعلات العربية خلال حقبة الدراسة 1999-2010م، ذلك أن هذه العلاقات سادها نوع من التوازن والتحسن والتطور الملحوظ. **ثانياً**؛ وجود تأثير واضح لمجموعة من المحددات والعوامل الداخلية والخارجية، الإقليمية والدولية، أدت إلى التقارب بين البلدين، وأن العامل الاقتصادي كان أهم عامل تقارب وتحسن في العلاقات الثنائية بينهما على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية خلال تلك الحقبة. **ثالثاً**؛ كان لعامل القيادة الجديدة في كلا البلدين تأثير واضح على تحسن العلاقات بين البلدين. **رابعاً**؛ توصي الدراسة بتنسيق المواقف السياسية في القضايا العربية والإقليمية والدولية، وبالذات في العلاقات الأردنية السورية وضرورة زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه بين الأردن وسوريا وإنشاء شراكة إستراتيجية في مختلف المجالات، لأنَّ المستقبل هو للتكتلات الكبيرة.

Abstract

The Jordanian- Syrian Relationships
The Period 1999-2010

Abdullah Abd-Rabuh Al Ma'aitah

Mu'tah University, 2011

This study attempted to achieve a set of objectives presented in the historical development of the Jordanian Syrian relationships as well as the search on the bases, limitations and areas of the Jordanian Syrian relationship. Also, the objective of this study was to show the nature of this relation during the 1999-2010 periods in which King Abdullah took the throne in Jordan in 1999 and Bashar Al Assad in Syria in 2000.

Through using both the historical methodology and the descriptive analytical methodology, this study indicated the following: Firstly, the formation of the Jordanian- Syrian relationships in which it is one of the most outstanding ties that the Arab interactions have witnessed during the time of the research study 1999-2010. That is, this relation witnessed a kind of noticeable balance and improvement.

Secondly, this relation experienced an explicit effect composed of a set of limitations, internal and external factors as well as regional and international influences that led to close ties between the two countries. Also, the economical factor was one of the most important factors resulted in the improvement of the bilateral ties between the two countries at the political, economical and security levels during that era. Thirdly, the new leadership factor in the two countries agreat clear effect on the improvement of these relationships.

Finally, this study recommends that political ties are provided with the necessary coordination in terms of the Arab, regional and international issues, to be more specific the Jordanian-Syrian Relationships and the necessity to increase the size of commercial diversity and exchange between Jordan and Syria. Also, the present research recommends the establishment of strategic partnership in different areas because future is for the strategic and balanced blocks.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

لقد تميزت العلاقات الأردنية السورية طيلة المراحل التي مرت بها بنوع من الاستمرارية وعدم وصولها حتى في لحظات الأزمات إلى حد الانقطاع أو رفض أي منها للآخر. فقد شهدت هذه العلاقات نوعا من التحسن والتراجع حسب الفترات المختلفة؛ فخلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي شابها حالة من التوتر والخلاف بسبب عملية التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، وتوقيع الأردن لاتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1994م، بحيث بقيت العلاقات بين مد وجزر طيلة العقد التاسع من القرن الماضي. بيد أن زيارة الرئيس الراحل حافظ الأسد للمشاركة في تشييع جنازة الملك حسين رحمه الله أزالت الكثير من الغيوم المتلبدة في سماء العلاقات الثنائية بين البلدين.

وعندما تولى الملك عبد الله الثاني الحكم في الأردن عام 1999م، سعى من جانبه منذ اليوم الأول لحكمه باتجاه إغلاق ملف الخلاف مع سوريا، مستثمرا مبادرة الرئيس الأسد للمشاركة في تشيع جنازة والده، فاستقبلت دمشق الملك. وقد وضح، خلال شهور الأولى من عام 2001م، شعور السوريون أكثر بالخدمة السياسية التي قدمها الملك عبد الله عندما قدم الرئيس بشار للغرب كزعيم قادم لسوريا وخليفة لأبيه.

ومنذ اعتلاْء الرئيس بشار الأسد سدة الحكم في سوريا في الأول من تموز 2000م، بعد وفاة والده الرئيس حافظ الأسد في العاشر من حزيران من العام نفسه، فقد طرأ تحسن ملحوظا على العلاقات السياسية بين الأردن وسوريا، عندما سعى الطرفان إلى طي الصفحة الماضية التي كانت تثير التوتر بين الدولتين، ولا سيَّما وأنها بدت مرشحه في ظل قيادتين جديدتين أكثر من ذي قبل للحوار والتفاهم على نقاط الخلاف التي كانت مرتبطة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي أولا، وفي قضية الخلاف الحدودي بينهما ثانيا، وكذلك في موضوع المعتقلين الأردنيين في السجون السورية ثالثا.

فإذا كانت المحددات ألعامه للسياسة الخارجية لكل من الدولتين قد حافظت ولو على الحد الأدنى من العلاقات وضمنت عدم وصولها حد الانقطاع، فان جملة من العوامل بدأت منذ عام 1999م وتعمقت مع تعرض المنطقة العربية للعديد من الضغوط السياسة خلال عامي 2001م و2002م؛ إذ إن انتفاضة الأقصى في أيلول 2000م وتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م في نيويورك والحرب على الإرهاب واحتلال العراق وتطورات العملية السليمة، والتي قد تفسر هذا التحسن على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين. وبالنتيجة فقد أخذت العلاقات بين الأردن وسوريا تنسيقا سياسيا على أعلى المستويات، رغم ما كان يطفو بين الحين والآخر من خلاف في الرأي حول القضية الفلسطينية وانتفاضة الأقصى؛ فبينما تبنى الأردن نهجا معتدلا في وقف العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وسعى بكل طاقاته للحيلولة دون تدهور الأوضاع هناك، كانت سوريا مع الخط الثوري الذي يدعو إلى دعم الانتفاضة لضرب إسرائيل بالعمق.

ونلاحظ أن الخلاف الإيديولوجي السياسي بين الجانبين مازال يلعب دورا مؤثرا في توتر العلاقات بين الفينة والأُخرى حيال قضايا المنطقة، وبخاصة فلسطين والعراق ولبنان...الخ. كذلك فإن الاجتهادات الشخصية والاختلاف الدولي تبعا لاختلاف المصالح حيال أزمات المنطقة، قد انعكست دوما بصورة سلبية على علاقات الأردن مع الدول العربية، خاصة دول الجوار، ومنها العلاقات الأردنية السورية.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في ما يلي:

1. تتبع التطور التاريخي للعلاقات الأردنية السورية.
2. البحث في أسس ومرتكزات ومحددات العلاقات الأردنية السورية.
3. البحث في مجالات العلاقات الأردنية السورية.
4. إبراز طبيعة العلاقات بين الأردن وسوريا خلال الحقبة 1999-2010م.
5. محاولة استشراف مستقبل العلاقات الأردنية السورية.

3.1 أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأُخرى عملية، على النحو التالي:

1. **الأهمية العلمية:** تتمثل في رفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر طبيعة العلاقات الأردنية السورية وتطورها واتجاهاتها المستقبلية، وذلك بسبب أن الدراسات التي تعالج العلاقات الأردنية السورية ما زالت قليلة ومحدودة جدا.
2. **الأهمية العملية:** تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها لواقع العلاقات بين الأردن وسوريا كونهما تشكلان أحد العناصر الرئيسة في النظام الإقليمي العربي ، ومن خلال تناولها لمحددات واتجاهات السياسية الخارجية لكل من البلدين تجاه الآخر، وكذلك تناولها أثر المتغيرات السياسية على هذه العلاقات ومدى إمكانية تطورها في المستقبل ولتكون أساس يبنى عليها من قبل صانعي القرار في كلا البلدين.

4.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على العلاقات الأردنية السورية للحقبة 1999-2010م وذلك من خلال تتبع تطوراتها وبحث الأسس والمرتكزات والمحددات الداخلية والخارجية التي حددت تلك العلاقات ومجالات التعاون فيها بينها، ومن ثم ما هي اتجاهات هذه العلاقات وأفاقة المستقبلية.

5.1 منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الإطار العلمي الذي يستفيد من عدة مناهج وأطر علمية في الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة، لذا سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي:الذي سيتم الاستفادة منه في عرض المراحل التي مرت بها العلاقات الأردنية السورية، وبيان أهم المحددات التي أثرت على تلك العلاقات.
2. المنهج الوصفي التحليلي: والذي سيسهم في وصف وتحليل طبيعة وتطور العلاقات الأردنية السورية والمتغيرات المؤثرة على تلك العلاقات على

المستويين الإقليمي والدولي ، وأهم المتغيرات الإستراتيجية التي حددت العلاقة بينهما.

6.1 أسئلة الدراسة:

سوف تجيب هذه الدراسة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما أهم أسس ومرتكزات ومحددات العلاقات الأردنية السورية للحقبة 1999-2010م؟

إضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الأردنية السورية؟
2. ما مجالات العلاقات الأردنية السورية؟
3. ما تأثير العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية بين الدولتين؟
4. ما مستقبل العلاقات الأردنية السورية ؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

سيعتمد الإطار النظري على استخدام نظرية النظم والنظرية الجزئية الخاصة باتخاذ القرار، وذلك لأنهما المدخلان اللذان من خلالهما نستطيع الوقوف على نواظم ومرتكزات العلاقات الأردنية السورية، وكما يلي:

أولاً: نظرية النظم:

تستخدم نظرية النظم أساسا في تطبيق على تفاعلات النظام الدولي، وإن استخدامها يكمن في التمكن من تحليل وفهم السياسة الخارجية في إطارها الأوسع وتمييزها عن غيرها من النماذج التي تظهر في السياسة الخارجية للدول، إن مفهوم النظام في العلاقات الدولية هي استخراج مباشر لمفهوم النظام كما هو مستخدم في نظرية النظم العامة والتي تشكل مجهودا علميا من أجل إيجاد صلة بين كل حقول المعرفة. وبسبب هذا الهدف الرئيس، فإن الدراسات في هذا الحقل تسعى لأن تكون متعددة الحقول ومن ثم تصبح ذات جذب كمصدر كافي احتياطي لعدة مدركات وتطلعات للمنظرين في العلاقات الدولية (Joseph, 1973).

تعتبر هذه المدرسة امتدادا لأفكار "فون برتالنفي" الذي تعود دراسته في هذا الميدان إلى العشرينات. وكذلك "تالكوت بارسونز" و"ديفيد ايستون". وتعد احد المناحي المتطورة للمنهج السلوكي، وهذه النظرية وضعت الافتراضات التالية حول النظام (حقي، 2006م):

1. إن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.
2. تتفاعل أجزاء النظام فيما بينها.
3. إن كل جزء يمكن إن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الأجزاء الأُخرى المرتبطة به.

وعلى هذا الأساس فإن النظام هو عبارة عن وسط مترابطة نتيجة لسبب أو مدخل نحو مخرج.

لقد ساهمت كتابات بعض الباحثين في تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية ومن أبرزهم "جورج موديلسكي" و"ريتشارد روزكرانس" و"ماكنلاند" و"اندرو سكوت" وبارسونز، ولكن أبرز دعاة هذه النظرية هو "مورتون كابلان" الذي ساهم في تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها للنظام الدولي. والأهداف التي يسعى إليها في هذه النظرية هي التوصل إلى القوانين، والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر و مظاهر الانتظام فيها، وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية، وانتقالها من شكل إلى شكل آخر.

ولقد حققت نظرية النظم في التحليل الدولي (أو كما تسمى أحياناً بنظرية الأنساق الدولية)، قبولاً عاماً واسعاً لها في الوسط الأكاديمي المتخصص في العقود الأخيرة، وينظر إليها دعاتها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمناهج البحثية التقليدية في التوصل إلى إطار علمي ملائم لتحليل السلوك الدولي بمختلف علاقاته التبادلية، سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات، وبما يساعد في النهاية على تعيين القوى والأسباب التي تدفع إلى تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من طور إلى آخر (مقلد، 1982م).

يعرف مورتون كابلان النظام الدولي: بأنه يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها وتتداخل وافقا للمتغيرات والعوامل الكلية المحيطة بالنظام، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها، من داخلية وخارجية، إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي. ومن هنا فإنه عند تحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي، واستقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطتها وعملياته (مقلد، 1982م).

أما ديفيد ايستون فقد ركز في تحليله للنظام السياسي على مدى استجابة النظم السياسية للضغوط التي تنبع من داخل النظام نفسه، أو من بيئته الخارجية. ووضع إطارا لتحليل النظام السياسي، الذي عرفه بأنه التفاعلات التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم في المجتمع،و توزيع الموارد بموجب قرارات ينصاع لها الأفراد. وقدم إطار لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع دينامكي، تبدأ

بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات (Easton, 1965).

وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام، وتنقسم إلى المطالب وهو ما تريده البيئة من النظام، بحيث يتعين عليه في سبيل الحفاظ على وجوده أن يستغل المطلب ويستجيب له بشكل مرضٍ من وجهة نظر أصحابه، وفي نفس الوقت، تقدم إلى النظام تأييدا ماديا و معنويا، يساعده على الاستجابة بنجاح للمطالب. أما المخرجات فيقصد بها تأثير النظام على البيئة،وهي بمثابة القرارات و السياسات التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب. أما التغذية الاسترجاعية (العكسية) فهي عملية تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله، أي، نتائج قراراته وسياساته، وهذه النتائج تولد نوعا من مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييد، وتكفل التغذية العكسية للنظام نوعا من الديناميكية و الحركية (المنوفي، 1985م).

أما عن المزايا التي تنتج عن تطبيق نظرية النظم في التحليل الدولي، فقد تناولها عدد من أقطابها البارزين على النحو التالي:

يقول مورتون كابلان: إن تحليل نمط التأثير المتبادل بين المتغيرات الذي يعتمد على توازن النظام الدولي واستقراره، يساعد كثيراً على التعرف على جوانب النظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته. ويذكر أنه عندما يتسبب أحد عوامل التأثير الداخلية في إحداث نوع من التغيير الراديكالي في مضمون تلك العلاقة التبادلية أو في الخصائص الذاتية لبعض تلك المتغيرات نفسها، فإن ذلك لا بد وأن ينتج تحولات أساسية في سلوكيات النظام الدولي (Kaplan, 1968).

أما بالنسبة لتشارلس ماكليلاند فيعرف نظرية النظم بأنها أداة في التحليل تقوم على محاولة تحديد طبيعة ونماذج العمليات التفاعلية التي تحدث بين النظام الدولي ومكوناته الفرعية، كذلك فإنها تحاول التعرف على الظواهر السلوكية المختلفة التي تحدث في نطاق كل واحد من تلك النظم الدولية الفرعية ورصد انعكاساتها على النظم الأُخرى، ويؤكد أن مثل هذه التحليلات وعلى العديد من المستويات تزيد من تفهمنا لحقيقة الارتباطات التي تنشأ بين النظم القومية والنظم الدولية بكل ما يصحب ذلك من تأثيرات متبادلة (MacClleland, 1961).

ويذكر مودلسكي أنه ما دام أن النظام الدولي هو في حقيقته نظام اجتماعي يستند إلى مقومات هيكلية ووظيفية محددة، فإن النظم الدولية تشمل في ثناياها أنماطا متنوعة ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهذه التفاعلات هي التي تحدد في التحليل الأخير الطابع المميز لأداء كل واحد منها (Modlski, 1962).

وعن استخدام منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية، قدم "مودلسكي" محاولة مبكرة في أوائل الستينات، لاستخدام منهج النظم في السياسة الخارجية، حيث وضع نموذجا تحليليا مبسطا للمدخلات والمخرجات مميزاً بين العناصر الآتية (Modlski, 1962):

مدخل القوة: وهو، الموارد المتاحة لدى صانعي السياسة الخارجية وهي، إما داخلية وإما خارجية، ويشمل مدخل القوة الداخلية جميع الأجهزة و المؤسسات الحكومية المتعلقة بالسياسة الخارجية ودرجة كفاءة هذه المؤسسات وخبرتها الفنية، وجميع الثروات المادية والمعنوية المتاحة للدولة. أما مدخل القوة الخارجية، فهو كل الموارد المتاحة للدولة، والتي تنبع من خارجها، مثال ذلك، كل المزايا والفوائد التي قد تحصل عليها الدولة نتيجة الالتزامات أو تعهدات من قبل دولة أُخرى، مثل المساعدات والمعنويات الخارجية والمنح والامتيازات التجارية.

مخرج القوة: وهو جميع السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي، إما بهدف المحافظة على الموارد الموجودة وإما خلق موارد جديدة.

المصالح والأهداف: وتتضمن مصالح و مطالب الجماعات المختلفة في الدولة.

صانعو السياسة: وهم حلقة الوصل التي يتم عندها تحويل المدخلات إلى مخرجات ، وقد أوضح "مودلسكي" أن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن تتغير، إذا ما حدث أي تغير في هذه العناصر، سواء كان هذا التغيير من الداخل أو من الخارج، موضحا أن أي سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر، وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله.

ومن خلال ما تقدم يمكن الاعتماد على نظرية النظم في مثل هذه الدراسات لعدة أسباب أساسية، يمكن إجمالها بما يأتي (حقي، 2006م):

1. تعدد المداخل التي يمتاز بها منهج تحليل النظم، من حيث السماح باستخدام المناهج الأُخرى المعروفة في تحليل الظواهر الاجتماعية، والسياسية، مثل منهج صنع القرار، وغيرها من المناهج.
2. إنه يسمح بالتحليل الحركي، فهو يعني بتحليل التفاعلات بعضها ببعض، وبين المدخلات ومؤسسات النظام وقيادته، وبين المدخلات والمخرجات، مما يساعد على فهم عميق للظاهرة موضع التحليل.
3. شمول التحليل النظمي للظاهرة موضع الدراسة، وذلك بتحليل كل جوانبها، فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية ، والسياسة الخارجية، ويقوم بدراسة عناصر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية فضلاً عن عملية صنع وإدارة السياسة ثم دراسة مضمون السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها.
4. إنّ وحدة التحليل في هذا المنهج هي مفهوم "النظام" الذي انتقل من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية ليستعيره علم السياسة وإذا كان التحليل النظمي يعني استخدام مسالك وأدوات لتحليل المعلومات تستند إلى مفهوم النظام المعقد وعلاقاته المتشابكة.

ثانياً: نظرية اتخاذ القرار:

أ. ماهية نظرية اتخاذ القرار:

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صانع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين،وتركز أيضا على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم (مقلد، 1982م).

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهيئا في بيئة متغيرة.

وأن إيجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن أن يكون قادرا على الحصول على معلومات دقيقة من أجل أن يتمكن من وضع آلياته وأهدافه لمواجهة التفسيرات في البيئة.

وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فان الدولة تعني صناع قراراتها. فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء المواقف كما تم تحديده بواسطة صناع القرارات،الذي يعد مسألة رئيسة يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين (Richard, 1969).

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فانه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وأيضاً باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني (مقلد، 1982م).

ويرى سنايدر وزملاؤه الذي هو من أبرز من كتب في هذه النظرية بان الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسة التي يطلق عليها بالدول القومية.وأن التركيز على الأفعال يتطلب تحليل العمليات . وأن الأفعال تتبع من ضرورة إقامة وتأمين وتنظيم اتصالات مقنعة وموجهة بين الدول وممارسة بعض الرقابة على الاتصالات غير المرغوبة .أما الأفعال فإنها تمثل محاولة لتحقيق بعض الأهداف ومنع وتقليل انجاز الأهداف غير المتفق عليها أو المهددة للدول الأُخرى (Richard, 1969).

ب. مقولات النظرية:

كما أسلفنا، فإن نظرية اتخاذ القرارات تعد من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية،حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية ، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع

المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي ومن خلال اتخاذ القرارات الخارجية المحددة التي تبرزها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (مقلد، 1982م).

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضا في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ أنها تساعد على تحديد كيفية صنع السلوك الخارجي للدولة (حقي، 2006م).

ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل في الآتي (مقلد، 1982م):

1. يشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2. إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار ثم تحليلها ومناقشتها وتقيمها.
3. يحاول صانعوا القرارات حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية أو الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.
4. البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.
5. البحث في الكيفية الذي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تعمل معها.

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص. وبالتالي فإن استيعاب وفهم هذه الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع

القرار لمحيطة، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صانع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع (مقلد، 1982).

ثالثاً: كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

سيتم توظيف نظرية النظم والنظرية الجزئية التابعة لها وهي نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة من خلال تحليل أثر العوامل و المحددات المختلفة على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكل من الأردن وسوريا وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بينهما. فصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطة وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواء كانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة، والتي تشكل محددا في عملية صنع القرار أم من العوامل الخارجية التي تمارس ضغوطا متعددة ومتغيرة نسبيا. وبالتالي فإن هذا الأمر سيؤدي إلى معرفة العوامل والمتغيرات التي أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين، وبالتالي بيان ما إذا كان لتولي قيادة جديدة للحكم في الأردن وسوريا ووجود مجموعة من المحددات سواء الداخلية أو الخارجية وما أثر ذلك على العلاقات الثنائية بين البلدين وعلى اتخاذ القرارات الخارجية.

فهذه الدراسة تسعى من خلال الاعتماد على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية إلى معرفة أهم العوامل التي أثرت على طبيعة العلاقات الأردنية السورية خلال الحقبة من (1999-2010م)؛ فالعديد من المؤشرات تشير إلى أن تحسنا قد طرأ على العلاقات بين البلدين منذ عام 1999م. وتأتي هذه الدراسة لمعرفة أثر المتغيرات المتعلقة بتوجهات القيادة الأردنية الجديدة والقيادة السورية الجديدة وتقارب مواقف البلدين حول المتغيرات المحيطة بكلتا الدولتين وأثر ذلك على تحسين العلاقات الثنائية بينهما.

هذا إضافة إلى قدرة هذه النظريات على فهم المخرجات السياسية الخارجية إضافة إلى قراءة سلوكيات الدولة من خلال مراجعة قدراتها والإمكانيات التي تملكها، ودراسة الدوافع الرئيسة الخارجية والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تصوغ الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة. وهنا لا بد من الإشارة إلى قدرة الدولة على تحسين إدارتها لهذه

القدرات والإمكانيات التي تملكها، وذلك لأن الدور من حيث صياغته أو طبيعته لا يتأثر فقط بالتصور والإمكانات، ولكن يمتد إلى كيفية الممارسة.

2.2 الدراسات السابقة:

بعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة تبين أنها قليلة، بما يتعلق بموضوع الدراسة ومنها:

دراسة (الهزايمة، 1999م) بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية".

لقد تناول الباحث في هذه الدراسة بيان أثر البيئة الخارجية والداخلية في السياسة الخارجية الأردنية والإطار الإقليمي للعلاقات الأردنية،بشكل عام. أما بالنسبة للعلاقات الأردنية السورية، فقد تناولها الباحث في جزئية متواضعة من حيث المعطيات التاريخية والجغرافية والسياسية، بالإضافة إلى معطيات التكوين في الدولتين الأردنية والسورية، وكيف أثرت هذه المعطيات في السياسة الخارجية لكلا الدولتين،وكذلك دراسة مجالات التعاون بين البلدين من حيث الجانب السياسي والاقتصادي ومستقبل هذه العلاقات .

دراسة (الثبيتات، 2010م) بعنوان "أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية".

تناول الباحث في هذه الدراسة بيان أثر التغيرات الدولية على سياسة الأردن الخارجية تجاه دول الجوار الإقليمية ومنها سوريا،حيث بين كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية لكل من الأردن وسوريا والمراحل التي مرت بها هذه العلاقات من تقارب أو تباعد وكيف كان استغلال التناقضات من قبل البلدين لتحسين علاقاتهما، وكيف أصبحت العلاقات بين الأردن وسوريا مع تسلم الحكم للملك عبد الله بعد وفاة الملك حسين، وفي سوريا مع تسلم الرئيس بشار الأسد بعد وفاة والده على اعتبار أنهم ليس لهم أي خلفيات عدائية تجاه بعضهم بعضاً.

دراسة (اللصاصمة، 1987م) بعنوان "الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية من 1929-1967م".

تناولت هذه الدراسة مرحلة تأسيس الإمارة الأردنية ومشروع سورية الكبرى، على اعتبار أن هذه الأمارة كانت جزءاً من سوريا الطبيعية وجزءاً من الإدارة الفيصلية في

دمشق والتي استمرت من 1918-1920م، وقد ركزت الدراسة على التطور التاريخي للعلاقات الأردنية السورية للحقبة الممتدة بين الأعوام (1929-1967م).

دراسة (العواسا، 2006م) بعنوان "سياسة الأردن الخارجية تجاه الدول العربية المجاورة 1946-1964م".

تناولت الدراسة العلاقات السياسية بين الأردن وسوريا ضمن الحقبة (1921-1964م). وقد تركزت على تناول مواقف الدولتين تجاه عدد من القضايا الرئيسة بينهما: الانقلابات العسكرية في سوريا، وتحقيق الوحدة بين سوريا والأردن من خلال مشروع سوريا الكبرى، الذي دعي فيه إلى تأييد استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وكيف لعبت الظروف دوراً مهما في فشل هذا المشروع، وحلف بغداد وأثره على العلاقات الأردنية –السورية، وما الموقف الأردني والسوري من هذا الحلف، وأيضاً موقف كل من البلدين تجاه مبدأ أيزنهاور(**Eisenhower**)، والوحدة المصرية – السورية ونشوء الجمهورية العربية المتحدة، والموقف الأردني من هذه الوَحدة.

دراسة (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م) بعنوان "توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني".

تحدث التقرير عن توجهات السياسة الخارجية الأردنية بعد تسلم الملك عبد الله الثاني الحكم بشكل عام. وفيما يتعلق بالعلاقات الأردنية السورية، فقد بين التقرير التحولات المهمة التي أدت إلى تحسُّن العلاقات الأردنية السورية وإعادة الدفء لهذه العلاقات التي شابها الكثير من التوتر في منعطفات حساسة مرت بها المنطقة، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل قبل انتهاء المفاوضات السورية الإسرائيلية، إضافة إلى صعوبة التفاهم بين الجانبين على تقاسم المياه، ومراقبة استهلاك نهر اليرموك. وقد أوضحت الدراسة مدى أهمية زيارة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لسوريا في نيسان 1999م، وما حققته الزيارة من نتائج سريعة، ربما لم تكن متوقعة، سواء على صعيد إعادة الدفء إلى العلاقات الثنائية، أم حجم الانفتاح السوري الذي قوبلت به الطروحات والعروض والمواقف الأردنية.

دراسة (المناصير والبواريد، 1999م) السلسلة الملكية الرابعة، بعنوان "عهد الأردن الجديد العلاقات العربية الدولية الشأن المحلي والعربي والدولي في الزيارات الخارجية".

تحدثت هذه الدراسة عن لقاءات القمة وما شهدته العلاقات الأردنية –السورية من تقدم وزخمٍ ملحوظين على كافة الأصعدة، منذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، حيث أكد الملك أهمية تعزيز وتطوير علاقات الأردن بسوريا، وتبين محاولة القيادة السورية تفهم القضايا الخاصة بين البلدين جميعها أو في الشرق الأوسط بشكل عام.

دراسة (قطيشات، 2009م) بعنوان "العلاقات السياسية الأردنية– العربية" في الحقبة (1952–2004م).

تناولت الدراسة الحديث عن العلاقات السياسية الأردنية العربية بشكل عام، وكذلك فقد خصص الباحث للعلاقات الأردنية –السورية خلال حقبة 2000–2005م جزء من دراسته للحديث عن حالة التوتر والخلاف بين البلدين بسبب توقيع الأردن لاتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994م، وبقاء العلاقات بين مد وجزر طيلة العقد التاسع من القرن الماضي. بيد أن زيارة الرئيس حافظ الأسد للمشاركة في تشييع جنازة الملك الراحل، قد أزالت الكثير من الغيوم المتلبِّدة في سماء العلاقات الثنائية بين البلدين،فبعد تلك الزيارة أصبح هنالك تحسن ملحوظ على العلاقات السياسية بينهما، ولا سيَّما وأنها بدت مرشحة في ظل قيادتين جديدتين أكثر من ذي قبل للحوار، والتفاهم على نقاط الخلاف التي كانت مرتبطة بقضية الصراع العربي – الإسرائيلي أولا، وفي قضية الخلاف الحدودي بينهما ثانياً، وكذلك في موضوع المعتقلين الأُردنيين في السجون السورية.

وكذلك فقد بين الباحث موقف الأردن من حرب الخليج الثالثة عام 2003م، وتقارب الموقفين الأردني والسوري،من تداعيات الأزمة العراقية، ومن ثم نتائج الحرب فيما بعد، وكيف أثرت بصورة جلية على العلاقات السياسية بينهما.

يلاحظ على تلك الدراسات السابقة إما أنها تاريخية تتحدث عن مراحل تاريخية سابقة، وبنهج أو أسلوب تاريخي، أو جزئية تتحدث عن العلاقات الأردنية العربية أو

الأردنية الخارجية، وتخصص جزءاً منها للحديث عن العلاقات الأردنية السورية. وإما أنها دراسات تركز على المتغيرات والعوامل الداخلية للعلاقات الأردنية العربية دون الحديث عن المتغيرات والعوامل الخارجية ذات الأثر الكبير على تلك العلاقات.

أمَّا هذه الدراسة فإنها تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع العلاقات الأردنية السورية خلال حقبة حديثة بالنسبة إلى الدراسات السابقة (1999-2010م)، كما أنها تتناول أثر العوامل والمحددات والمتغيرات على اختلاف مرجعيتها ومصادرها وبيئتها بشيءٍ من التوازن، والتي أثَّرت على طبيعة تلك العلاقات، كالعامل الجغرافي والسكاني والاقتصادي والذي مازال يشكِّل متغيراً تابعاً لعوامل أُخرى يأتي في مقدمتها المتغيرات السياسية، فتحسن العلاقات الاقتصادية يرتبط بتحسن في العلاقات السياسية، وهي سمة واضحة للعلاقات الثنائية بين دول منطقة الشرق الأوسط، ولا شكَّ أنَّ الأردن وسوريا ليستا في معزل عن ذلك.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للعلاقات الأردنية السورية

يقصد بالتطور التاريخي مجموعة ما تتركه التجارب والقيم والتقاليد الاجتماعية لأحد المجتمعات من تأثير في نوعية سلوك أعضائه، ومن ثَمَّ في علاقاته المتبادلة من جهة وفي نوعية تفسيره للماضي، وتقيمه للحاضر، ونظرته للمستقبل من جهة أُخرى (الهزايمة، 1999م). لذلك فإنه لا يمكن إغفال دور التاريخ، فهو يعدُّ من أبرز ما يفسر طبيعة العلاقات الأردنية العربية من جهة، وخاصة دول الجوار العربي ومنها سوريا.

فلقد شهدت العلاقات الأردنية السورية تحولات مهمة، ولا بد من الإشارة منذ البدء عند البحث في التطور التاريخي للعلاقات الأردنية السورية، إلى أن سوريا في حدودها الطبيعية، التي تسمى بلاد الشام أيضاً، تضم أقاليم كلٍّ من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وكلٍّ من لبنانَ وفلسطينَ. وقد كان لبلاد الشام وحدة جغرافية وسياسية وثقافية واجتماعية.

وقد كانت سوريا الطبيعية موحدة سياسياً في النظم التي توالت على المنطقة كلِّها عبر سنوات التاريخ، بدءاً بالإمبراطورية الرومانية، وسنوات الاحتلال الفارسي في القرن السادس الميلادي، ثم بعد ظهور الإسلام وقيام الدولة العربية الراشدية من المدينة المنورة والأموية في دمشق والعباسية من بغداد والفاطمية من القاهرة (9078-1078م)، ثم الإمبراطورية العثمانية (الطويل، 2000م).

امتدت تبعية بلاد الشام للدولة العثمانية قرابة أربعة قرون ونصف، بدأت بعد معركة مرج دابق عام 1516م بقيادة السلطان سليم الأول إثر هزيمته للمماليك، وانتهت بتوقيع تركيا معاهدة لوزان عام 1923م أقرت بموجبها التخلي عن حكم البلاد العربية المشرقية (الدجاني، 1993م).

وستحاول الدراسة في هذا الفصل تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الأردنية السورية، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

1.3 العلاقات الأردنية السورية منذ الثورة العربية الكبرى 1916م حتى تسلم الرئيس حافظ الأسد لسلطاته الدستورية 1970م.

لقد قامت الثورة العربية الكبرى، الذي أعلنها الشريف حسين بن علي في 10 حزيران عام1916م ، ضد الدولة العثمانية، وبالتحديد ضد جماعة الاتحادوالترقي، حيث استلموا السلطة، بعد تنحية السلطان عبدالحميد. وكان من الطبيعي أن تكون وحدة بلاد الشام في المملكة العربية الموعودة هي الهدف الحقيقي من مراسلات الحسين – مكماهون منذ تشرين الأول 1915م إلى آذار 1916م، كما فهم قادة الثورة آنذاك (العبداللات، 1993م).

ولكن بريطانيا قد خذلت الشريف حسين حينما أبرمت اتفاقية سرية مع الفرنسيِّين تضمنت هذه الاتفاقية "سايكس – بيكو" عام 1916م، تقسيم بلاد الشام إلى أربعة كيانات منفصلة عن بعضها بعضاً(سورية، الأردن، لبنان، فلسطين) لشلِّ قدرة هذه المنطقة وإضعافها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.وبالتالي تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ وعد بلفور الذي أصدرته بريطانيا في تشرين الثاني عام 1917م، والذي تعهدت بموجبه إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وأما تنصُّل بريطانيا من وعودها لقادة الثورة، فلم يكن سوى مؤشر على المكانة التي تعطيها بريطانيا لأي حليف غير متكافئ معها: لقد قال لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا عند الحديث عن المملكة السورية واحتلال فرنسا للبلاد: إنَّ "صداقة فرنسا هي أغلى بالنسبة لبريطانيا من عشرين سوريا" (الشناق، 1996م).

وكان قد أعلن الأمير فيصل بن الحسين، على أثر انهزام العثمانيين، قيام أول حكومة عربية في دمشق أدخلها في نطاق سوريا الكبرى كدولة قومية ضمت الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، وأعلنه نفسه مَلِكاً عليها في 5 تشرين الأول 1918م، وذلك تنفيذاً لتلك الوعود البريطانية التي جاءت قبل ستة أشهر من توقيع اتفاقية سايكس – بيكو، وقبل أكثر من عام ونصف من وعد بلفور؛ حيث أقام الدولة الهاشمية باسم والدة الشريف الحسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى، وألف أول حكومة عربية وعهد برئاستها للفريق علي رضا الركابي، والتي امتدت من معان إلى دمشق. فلم يرُق هذا

الأمر للحلفاء بزعامة بريطانيا؛ فأصدرت قيادة جيوشهم في 22 تشرين الأول 1918م بياناً أعلنت فيه تقسيم سوريا الطبيعية إلى ثلاث مناطق عسكرية (دبور، 2000م):

1. المنطقة الجنوبية (فلسطين) وتتولى القوات البريطانية إدارتها .
2. المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية وشرقي الأردن) يتولى إدارتها العليا الملك فيصل بن علي ولكن بإشراف الجنرال اللبني، قائد قوات الحلفاء في المنطقة.
3. المنطقة الغربية (لبنان والساحل السوري) تتولى القوات الفرنسية إدارتها مباشرة.

لكن العرب رفضوا الانتداب عليهم، فتصدت القوات العربية بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة للقوات الفرنسية الزاحفة إلى دمشق تحت قيادة الجنرال غورو في معركة ميسلون يوم 24 تموز 1920م، وكانت الغلبةُ للقوات الفرنسية واحتلت دمشق، وأنذر الفرنسيون الملك فيصل الذي غادر دمشق في 28 تموز من العام نفسه. وبذلك تكون قد انهارت أول دولة عربية في القرن العشرين قبل أن يبلغ عمرها السنتين. ويُعَدُّ ذلك اليوم نهاية الدولة السورية القومية وأول انتكاسة للثورة العربية (الدجاني، 1993م).

وفي عام 1921م قدم الأمير عبدالله بن الحسين إلى الأردن على رأس قوة نظامية من أجل استعادة ملك أخيه فيصل، وبعد أن وعد وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، في مؤتمر القاهرة بين 12-23 آذار 1921م، بتأسيس الأمير عبد الله إمارة في شرق الأردن واستثنائها من وعد بلفور، حيث أقام الأمير الدولة الأردنية على شرق نهر الأردن، فسميت بإمارة شرق الأردن، حيث أوكل إلى السيد رشيد طليع بتشكيل أول حكومة في تاريخ الأردن الحديث في 11 نيسان1921م (الوزارات الأردنية 1921-1999، 1999م).

هدف الأمير عبدالله في حينها لأن تكون الإمارة نواة للدولة العربية تحت قيادة الهاشميين، وبدأ بانتهاج سياسة تقوم على دعم الثوار لتحرير سوريا. وكان الأردن مأوى حقيقي لحركات الثوار السوريين، وقد طرح الأمير عدة مشاريع وحدويه مع سوريا من خلال إقامة اتحاد هاشمي مع سوريا، وكان آخر مشاريعه الوحدوية في أغسطس 1947م، عندما دعا إلى اجتماع للحكومات السورية القطرية لبحث خُططه الخاصة باتحادها تحت اسم سوريا الكبرى (دبور، 2000م).

كان مفهوم الأمير عبدالله بن الحسين لقضية الوحدة السورية ،مستمداً من المفهوم للثورة العربية الكبرى، حيث كان يرى أن هناك سوريا واحدة، تبدأ حدودها من جبال طوروس شمالا، إلى الحدود المصرية جنوباً وتلتقي بحدود العراق شرقاً، والبحر الأبيض المتوسط غرباً، وإن الاتفاقيات الموجودة هي نتيجة لاتفاقية سايكس- بيكو الاستعمارية ولكن الظروف لعبت دوراً مهماً في فشل هذا المشروع (الشناق، 1996م).

ويمكن وصف هذه المرحلة بأن سياسة الأردن تجاه سوريا انطلقت من ثوابت السياسة الخارجية الأردنية التي تقوم على البعد القومي والبعد الديني الذي قامت على أساسة الثورة العربية الكبرى عام 1916 لتحقيق استقلال العرب ووحدتهم. وقد قدَّم الأردن مساعدات لحركات التحرر السورية واستقبال المناضلين السوريين، وكان أول رئيس وزراء أردني هو رشيد طليع من أصلٍ سوري (هيكل، 1988م).

وقد ساد العلاقات الأردنية السورية جو من التوتر في أثناء حقبة الانتداب، لدعم الأمير عبد الله بن الحسين الانتفاضات والثورات السورية المسلحة في الأعوام 1936م و1939 و1945م؛ فقد كان من الطبيعي أن يدعم الأمير عبد الله هذه الثورات السورية انطلاقاً من مبادئه القومية الساعية لتخليص سوريا من الاحتلال الفرنسي وتوحيد البلاد السورية. وبوحي من هذه المبادئ كانت حماية الأمير عبد الله لجماعة حزب الاستقلال بعد اتهامهم بمحاولة اغتيال الجنرال غورو عام 1921م، ثم استضافته للثائر إبراهيم هنانو في العام نفسه. وفي السنوات من 1921-1931م ظل الوضع مضطرباً على الحدود السورية الأردنية بسبب استمرار الغزوات بين القبائل الأردنية والسورية، وعدم تمكن أي من الحكومتين الأردنية والسورية من كبح جماح القبائل التابعة لها، إلى أن تم تشكيل قوة البادية عام 1931م التي استطاعت إعادة السلام إلى منطقة الحدود بين البلدين (الشناق، 1996م).

ومع بدء الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939م، واستسلام فرنسا للجيوش الألمانية عام 1940م وإعلان القوات الفرنسية الموجودة في سوريا ولائها لحكومة فيشي، وجَّه أمير البلاد بتاريخ 1 تموز 1940م مذكرة إلى الحكومة البريطانية عارضاً عليها بعض ملحوظاته السياسية بشأن انعكاس التطورات في الساحة الأوروبية على الأوضاع في المنطقة العربية. وملخص ما جاء فيها أن العرب مهتمون بقضية بلادهم

ومستقبلها، وأن الإعلام الموجه من دول المحور يطرح تحقيق الوحدة العربية في سوريا لما لهذا السلوك من أثر في الرأي العام العربي مما يستدعي من الجانب البريطاني إصدار تصريح يراعي أمل العرب في تحقيق وحدتهم. كما أشارت المذكرة إلى ممارسات السلطات الفرنسية في سوريا الموالية لحكومة فيشي التي أغلقت الحدود مع شرق الأردن (الشناق، 1996م).

وما إن أشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها حتى سارعت بريطانيا إلى تنفيذ مخططها للمنطقة لحقبة ما بعد الحرب، حيث دفعت الدول العربية باتجاه تشكيل الجامعة العربية في 22 آذار 1945م، وعملت على استقلال سوريا ولبنان ثم الأردن. وقد شارك عن الحكومة الأردنية في محادثات تشكيل الجامعة رئيس الحكومة آنذاك سمير الرفاعي. ومن الجدير بالذكر أن الأمير عبد الله كان يمثل تصورا آخر للوحدة العربية، وكان يتعجب للسرعة التي تم بها تشكيل الجامعة من الدول العربية السبع آنذاك وهي: مصر والعراق وسوريا ولبنان ونجد واليمن وشرق الأردن.

وفي 25 أيار 1946م أُعلن استقلال الأردن، على أن يكون نظام الحكم فيها ملكياً وراثياً نيابياً وعلى رأسه جلالة الملك عبد الله بن الحسين. وبعد نيل الجمهورية العربية السورية استقلالها أيضاً تابعت السياسة الأردنية الخارجية نهجها إزاء الوحدة السورية، وقد أكد خطاب العرش عند افتتاح البرلمان بتاريخ 11 تشرين الثاني 1946م الذي يعدُّ بمثابة برنامج عمل للحكومة الرغبة في متابعة المشروع الوحدوي (خير، 1999م). وأصبحت هذه الفكرة مبدأ أساسياً من مبادئ السياسة الخارجية الأردنية، منذ ذلك الوقت وحتى اغتيال الملك عبد الله بقي مشروع سوريا الكبرى قاعدة أساسية لسياسة الملكة الأردنية الهاشمية تجاه البلاد العربية.

وفي 20 تموز 1951م وقع حادث الاغتيال للملك عبد الله بن الحسين في المسجد الأقصى. وفي اليوم نفسه الذي اغتيل فيه الملك عبد الله قرر مجلس الوزراء الأردني انتداب الأمير نايف بن عبد الله وصياً على العرش، لأن ولي العرش الأمير طلال كان خارج الأردن آنذاك. وبتاريخ 29 آب 1951م أُنتخب مجلس نيابي جديد، وفي 6 أيلول عاد الأمير طلال إلى عمان واستلم مهامه كملك للبلاد، وعين توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء بتاريخ 8 أيلول 1951م (الهزايمة، 1999م).

وكان الملك طلال ينزعج لنهج السياسة البريطانية في البلاد في عهد والده. وفي مجال السياسة الخارجية قام الملك طلال بتحسين العلاقات مع الدول العربية المجاورة. فزار بتاريخ 10 كانون الثاني 1951م العاصمة السعودية لوضع نهاية للنزاع التقليدي. وبتاريخ 11 كانون الأول من العام نفسه زار الملك طلال العاصمة السورية وأجرى مباحثات مهمة مع العقيد أديب الشيشكلي القائم على رأس السلطة في دمشق لخلق ظروف سياسية جديدة (الشناق، 1996م).

وفي مجال تحسين العلاقات الأردنية–السورية ودفعها إلى الأمام قام الملك طلال بتاريخ 6 شباط 1952م بزيارة إلى دمشق، واستقبله رئيس المجلس العسكري أديب الشيشكلي ورئيس وزرائه فوزي سلو. وجاءت هذه الزيارة بعد قرار الحكومة الأردنية بالموافقة على اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي المشترك لدول الجامعة العربية (الطويل، 2000م).

ومن ضمن المباحثات في المصالح الاقتصادية المشتركة بين الأردن وسوريا بدأت الحكومتان، ومنذ الأول من نيسان 1952م، بُدئَ بتسيير الخط الحديدي بين عمان ودمشق، الأمر الذي سهل النقل التجاري، وسهل عملية السفر لمواطني البلدين. ومن ظواهر تحسين العلاقات الثنائية قيام وفد صحفي أردني ولأول مرة بزيارة للعاصمة السورية.

وعندما تسلم الملك حسين بن طلال مقاليد الحكم في الأردن في اليوم الثاني من شهر أيار 1953م، أُقيمت احتفالات رسمية شارك فيها وفد من الجمهورية العربية السورية كتعبير إيجابي عن حسن العلاقات المتبادلة، وكانت أنظار الأقطار العربية وخصوصاً سورية باعتبارها الأقرب متَّجهةً إلى الأردن بآمال قوية، كون الأردن يمثل أطول الحدود مواجهه أمام دولة إسرائيل التي تم الإعلان عنها في 15 أيار 1948م، وحدوده هي أطول الحدود العربية مع هذا الكيان المغتصب، ومهدد بخطر الغزو الصهيوني في أية لحظة، مما شكل عبئاً ثقيلاً، عمل الملك حسين على التحرر منه بسعيه الحثيث نحو أفق عربي أرحب وأوسع تضمن البرنامج السعي الحثيث من أجل تحقيق وحدة اقتصادية عربية تقوم على التعاون الاقتصادي المطلق على أساس إلغاء القيود والحواجز الإقليمية، وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

والتشريعية، وإباحة حرية التنقل والعمل لكل عربي في عالم العروبة (الهزايمة، 1999م).

وبالموازاة حيث أصبح العقيد أديب الشيشكلي رئيسا للجمهورية السورية منذ 10 تموز 1953م، وكانت أول زيارة يقوم بها الملك حسين خارج الأردن بعد تولية مقاليد الحكم زيارة لسورية في الثامن من نيسان 1956م، وكان رئيس الجمهورية السورية الرئيس شكري القوَّتلي ،حيث وضع صيغة تعاون عربي مع الأردن يضمن له السيادة، والحرية، والاستقلال، والاستغناء عن المساعدات البريطانية (دبور، 2000م).

وبعد اتخاذ الملك حسين عدة إجراءات لتنفيذ هذا البعد منها تعريب قيادة الجيش وإعفاء الفريق (كلوب) من قيادة الجيش الأردني في الأول من آذار 1956م، حيث تجاوز هذا القرار التاريخي الحدود الأردنية؛ ففي دمشق طافت مسيرات تأييداً للخطوة الأردنية، وأعربت الأوساط الحكومية في دمشق والرياض والقاهرة وبيروت عن دعمها للقرار الشجاع وعن احترامها وتقديرها لدور الملك حسين.كما تشكل وفد برلماني من مجلس الشعب السوري زار العاصمة الأردنية وقابل الملك معبراً له عن عظيم تقدير المجلس لتلك الخطوة الوطنية (الشناق، 1996م).

وبعد طرد (كلوب) أصبح أمر اللواء راضي عنَّاب رئيساً للأركان العامة، وبتاريخ 23 آذار 1956م سافر مع مساعده علي أبو نوار إلى مدينة درعا في سوريا للالتقاء بزميلة السوري الزعيم شوكت شقير، وأجريا مباحثات تعلقت بتنسيق بعض الأمور العسكرية المتعلقة بالجبهتين مع العدو الصهيوني.

وتعمقت العلاقات الأردنية السورية تدريجياً خاصة بعد لقاء القمة الثلاثية بين جمال عبد الناصر وشكري القوَّتلي وسعود بن عبد العزيز بتاريخ 6 آذار 1956م في القاهرة حيث تم بحث مسألة الدعم المالي للحكومة الأردنية الذي سوف يحل محل الدعم البريطاني المرتبط بالمعاهدة (الشناق، 1996م).

بالإضافة إلى إعلان الأردن الوقوف مع مصر أثناء العدوان الثلاثي عليها، ورفض الدخول في حلف بغداد، فقد حاول الملك في تلك الحقبة الاقتراب أكثر من الدول العربية واستجاب للتطلعات القومية في رفض الهيمنة الغربية. وقد وقَّع الأردن في هذا الإطار في يناير 1956م على ميثاق التعاون العربي، وسمح بإجراء انتخابات

حرة فاز فيها التيار القومي بقيادة سليمان النابلسي الذي شكل الحكومة في الأردن، وقد قام الأردن بإلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية ، وعلى أثر ذلك استغلت سوريا الوضع وهاجمت الأردن فطلب الأردن في ضوء ذلك مساعدة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فتدخلت على اعتبار الأردن دوله حيوية مهمة بالنسبة لها كما كان يقول الرئيس أيزنهاور (تليلان، 2000م).

ونتيجة لفشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وانحسار النفوذ البريطاني عن منطقة الشرق الأوسط، فقد خشيت الولايات المتحدة أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمصالح الغربية في المنطقة العربية. ففي 5 كانون الثاني 1957م، تقدم الرئيس دواية أيزنهاور باقتراح للكونغرس ،طرح ما أسمته بـ "مشروع أيزنهاور" أو "مبدأ أيزنهاور" لسد الفراغ في المنطقة عن طريق (الشناق، 1996م):

1. استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد العدوان المسلح المكشوف من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.
2. الاضطلاع ببرنامج معونات عسكرية أمريكية مع من يطلبها من دول المنطقة.
3. أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة لدول الشرق الأوسط من أجل تنمية اقتصادية لها.

وتضمن القرار مقترح للرئيس الأمريكي تضمن ما يلي (هلال، 1994م):

1. التعاون مع بلدان الشرق الأوسط ومساعدتها في تنميها الاقتصادية وفي الحفاظ على استقلالها الوطني.
2. البدء في برنامج إقليمية للدعم والتعاون العسكري.
3. استخدام القوات المسلحة الأمريكية لتأمين وصيانة سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لتلك البلدان التي تطلب مثل هذا الدعم في مواجهة عدوان عسكري صريح من أي بلد خاضع للشيوعية وللدفاع العسكري .
4. تخويل الرئيس استخدام الأرصدة المتاحة في إطار قانون الأمن المتبادل لسنة 1954م، لأغراض الاقتصادية وللدفاع العسكري.

ولكن شكل رفض سوريا مبدأ أيزنهاور مدخلا لتعميق العلاقات السورية– السوفيتية على كل الأصعدة: السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. وغذى هذا التطور التخوف السائد لدى المعسكر الغربي بأن وضع سورية في الشرق الأوسط أصبح يسير باستقلالية عنهم بل ضد سياستهم في المنطقة. وجاء التقارب السوري مع الاتحاد السوفيتي في الحقبة التي كانت خلالها كل دول المنطقة – باستثناء مصر– تسير في دوائر التأثير الغربي (بريطانيا وفرنسا الولايات المتحدة).

وعن إعلان الوحدة بين سوريا ومصر رأت الدولة الجديدة أن الأردن يقف عائقا في سبيل وحدة العرب،فبدأت ممارسة الضغوط لإسقاط النظام فيه وتم إغلاق الحدود الأردنية مع دولة الوحدة كل من السعودية والعراق، حيثُ فرضت تلك الدول ضغوطا على الأردن لم يستطع مقاومتها، فلجأت الأردن إلى الولايات المتحدة طلباً للمساعدة. وقد تدخلت القوات الأمريكية والبريطانية للحفاظ على النظام في الأردن، وكان ذلك في أعقاب دعم الجمهورية العربية المتحدة وتأييدها لثورة عبد الكريم قاسم في العراق، التي أطاحت بالهاشميين في بغداد، وقد اتخذ الأردن إجراء ضد الجمهورية المتحدة تمثل بقطع العلاقات الدبلوماسية معها (سعيد، 1959م).

لم تعد العلاقات الأردنية مع الجمهورية العربية المتحدة إلى شيء من الهدوء إلا بعد قرار من مجلس الأمن الدولي في 17\7\1957م إثر شكوى أردنية فتحت بعدها الحدود الأردنية وتوقف التهديد للأردن بناءً على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 18 تموز من نفس السنة (الطويل، 2000م).

ومن هنا ضَمِنَ صانعُ القرار في تلك الحقبة عدم إثارة القلاقل من قبل السوريين، ولكن لم تدم حقبة الهدوء طويلاً بعد ما وصل حزب البعث إلى سدة الحكم في 18 شباط 1963م، ثم محادثات الوحدة الثلاثية في القاهرة في 17 نيسان 1963م، حيث أن هنالك عوامل عدة ساعدت الأردن في استعادة قوته وتدبير أموره الداخلية والخارجية، إزاء التهديدات التي كان يرى بأن الوحدة الثلاثية تمثلها، كان ذلك وقوع انقلاب اليمن في 26 أيلول 1962م ودخول الأردن في تحالف مع السعودية. ومن هنا شهدت الساحة توتراً جديداً اتهمت سوريا في أحيان كثيرة أنها وراء إثارة القلاقل في الأردن (الطويل، 2000م).

وعلى أثر ذلك انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في 13-16\1\1964م، والثاني في الإسكندرية 5\9\1964م، وقد تقرر في المؤتمر الأول إنشاء كيان فلسطيني مع عدم المساس بالوحدة القائمة بين ضفتي الأردن ، كما عقد أول مجلس وطني فلسطيني في القدس في 28\5\1964م، وقد تشكل جيش تحرير فلسطيني ليكون نشاطه محكوماً بالقيادة العربية الموحدة التي شكلها مؤتمر القمة، فكانت تلك حقبة هدوء في العلاقات بين سوريا والأردن (الطويل، 2000م).

ولكن استمرت الحملة الإعلامية وتبادل البلدان التراشق الإذاعي كما كانت العادة دائماً، وذلك قبل حرب 1967م، حيث دخلت الأردن في معاهدة الدفاع المشترك، ودخلت أثناء الحرب إلى البلاد قوات عراقية وسورية وسعودية بالإضافة لقوات الصاعقة المصرية (الموسى، 1998م).

وأمام تلك التطورات، شنت طائرات العدو الصهيوني في الخامس من حزيران هجوماً خاطفاً وسريعاً على كل من مصر والأردن وسوريا، ودُمِّرت معظم الطائرات والمطارات والمنشآت العسكرية في هذه الدول، واستغلت تفوقها الجوي وهاجمت ثلاثية الدول العربية، واحتلت قطاع غزة وسيناء وشرم الشيخ والضفة الغربية والقدس الشريف والجولان خلال أُسبوع واحد (الشناق، 1996م).

ولجأ إلى الضفة الشرقية لاجئون جدد أُطلق عليهم (النازحون)، وأصبح يعيش في دمشق نازحون سوريون من الجولان ومنهم من نزح إلى شرق الأردن ثم عاد إلى دمشق.

وبذلك فرضت الأحداث والمتغيرات نفسها على صانع القرار السياسي الأردني بعد هزيمة 1967م حيث أيقن صانع القرار السياسي الخارجي أن الواقع يفرض نفسه، وأن القوة لن تحقق إعادة الأرض ، وأن السلام هو الحل الوحيد لقضايا المنطقة. وقد شكل هذا التوجه بحد ذاته نقطة تصادم مع قيادة سوريا العبثية التي لا تؤمن بالحل ولا تؤيد الحل السلمي مع إسرائيل، فانتهجت سوريا سياسة تمثلت بدعم المنظمات الفلسطينية في أحداث 1970م على الساحة الأردنية الشمالية ووصلت إلى مدينة إربد، مما دفع الجيش الأردني إلى التدخل ودحرها إلى ما وراء الحدود. وعلى أثر ذلك قطع الأردن

علاقاته الدبلوماسية مع سوريا حيث كانت تحرم العمل الفدائي ضد العدو من أراضيها، وفي الوقت نفسه تدفع به على الساحة الأردنية (محافظة، 1973).

ويمكن وصف سياسة الأردن تجاه سوريا بعدم الثقة بالنظام السوري. وعلى أثر تطور الأزمات، تحولت إلى حالات المواجهة في مرات كثيرة. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن دول الجوار الإقليمي للأردن ربما كانت سبباً رئيساً لانتهاج الأردن سياسة يعتمد فيها على الغرب بسبب الضغوط الشديدة التي واجهها، وذلك بعد أن فقدت الثقة في سياسات الدول المجاورة وأن التناقض كان يحكم تلك العلاقات؛ فصانع القرار السياسي محكوم وإلى درجة كبيرة بالمعطيات والأحداث الإقليمية ولكن ليس بالوتيرة نفسها، فعدو اليوم صديق الغد وهكذا فهي في حركة دائمة (الثبيتات، 2010م).

لقد أدت الأحداث الأردنية عام 1970م (ما نسميه بحرب الإخوة) إلى انفجار الموقف السياسي الداخلي في دمشق بين الجيش بزعامة الفريق حافظ الأسد والحزب بزعامة صلاح جديد. وكان الفريق الأسد يطمع إلى الاستيلاء على السلطة منذ شباط 1966م من خلال إصراره على التمسك بمناصب وزير الدفاع وقائد الجيش وقائد سلاح الجو (الشناق، 1996م). وكان الأسد يعارض جماعة صلاح جديد في تعميق علاقات سورية بالاتحاد السوفيتي، كما أخذ عليهم مشاركة الحزب الشيوعي السوري في الحكم، ومن ثَمَّ وصوله إلى سدة الحكم.

2.3 العلاقات الأردنية السورية منذ وصول حافظ الأسد للسلطة 1971م حتى وفاة الملك حسين 1999م.

لقد مثَّل الرئيس الأسد بداية سبعينيات القرن الماضي وجهة النظر التي تدعو إلى توثيق العلاقات السورية مع الأقطار العربية، وتحقيق صيغة تنسيق فعلية تقوم على تشكيل الجبهة الشرقية العربية، وبمستوى متطور من العلاقات مع دول الجيران، ومنها المشاركة الأردنية – السورية، ومن ثَمَّ فك العزلة السياسية التي فرضتها القيادة السورية على نفسها من خلال سلوكها الخارجي. وبهذا السياق لم يقدر الفريق الأسد على أن يسجل مأخذاً على صلاح جديد في انهزامهم أمام العدو، وتسليمهم الجولان رغم أهمية هذه المنطقة وطنياً وقومياً (الشناق، 1996م).

وفي يوم 16 تشرين الثاني 1970م تمكن حافظ الأسد من تشكيل قيادة حزبية انتقالية تأتمر بإمرته كأي وحدة عسكرية. وبهذا يكون قد نفذ انقلابه بالطريقة نفسها التي نفذها صلاح جديد ضد سابقيه الشرعيين (الشناق، 1996م).

ومع بداية العام الجديد في شباط 1971م عُيِّن حافظ الأسد 173 عضواً لمجلس الشعب الذين أقروا بدورهم تعديل الدستور السوري، بحيث أصبح يجيز للمواطن السوري العلوي أن يتقلد منصب رئيس الجمهورية. وبهذا مُهِّدت الطريق أمام قائد الانقلاب عندما انتخبه مجلس الشعب بالإجماع في آذار 1971م، رئيساً للجمهورية (الطويل، 2000م).

وبعد تثبيت السلطة داخلياً بدأت السياسة السورية الجديدة تسلك طريق الانفراج في علاقاتها مع الأقطار العربية الأُخرى، وبدأت بفك العزلة التي كانت قائمة من خلال توجه القيادة السياسية نحو بناء علاقات مع مصر ذات الثقل السياسي و العسكري، ومع ليبيا ذات القدرة المالية.

أما في جانب العلاقات الأردنية – السورية فقد رحَّب الملك حسين بتغير السلطة، وعبّر عن أمله في الاستقرار السياسي والتقدم لسوريا وتحقيق علاقات سلمية وبمستوى أفضل على أساس الثقة المتبادلة واحترام مبدأ التعايش السلمي وعدم التدخل في شؤون الآخرين. وأرسل الملك حسين أخاه الأمير حسن بن طلال إلى دمشق بتاريخ 18 آذار 1971م لتقديم التهاني شخصياً بذلك المنصب وكانت زيارة الأمير حسن هذه هي الأولى من نوعها إلى العاصمة السورية (دبور، 2000م).

وبالنسبة لموضوع العلاقات الأردنية مع حركة المقاومة الفلسطينية، فقد وقفت القيادة السورية الجديدة موقفاً حيادياً، ثم توسطت بين الطرفين. ولكن خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة، استمرت الحكومة الأردنية في حملتها ضد وجود المنظمات الفدائية بهدف إعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد مما عرض العلاقات الأردنية السورية مجدداً إلى توتر حاد. وقد انزعجت القيادة السورية عندما وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام الأعداد الهائلة من الفدائيين الذين رحلوا عن مواقعهم في الأردن إلى سوريا ذات النهج الثوري "القومي" و"الاشتراكي"، مما يفرض عليها واقعاً جديداً أُعتبر محكاً للسياسات والشعارات السورية.

ولهذا جاءت ردت الفعل السورية قاسية عندما أغلقت الحدود مع الأردن بتاريخ 12 آب 1971م، وانضمت أيضاً إلى الحصار الاقتصادي على الأردن الذي مارسته بعض الأقطار العربية الأُخرى. وبهذه الخطوة حاولت القيادة السورية المحافظة على سمعتها القومية في المنطقة العربية.

وفي ضوء هذه الحالة اقترح الملك حسين بتاريخ 15 آذار 1972م مشروعاً لحل مشكلة الصراع العربي – الصهيوني على أساس قيام المملكة المتحدة بين دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة بعد الانسحاب عنهما وبين دولة شرق الأردن. وفي هذا السياق أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد في 7 نيسان 1972م رفضه القاطع لأي حل منفرد للصراع العربي الصهيوني، وعدَّ المشروع من إخراج الإمبريالية ويهدف إلى تأسيس كيان فلسطيني ضمن السيطرة الإسرائيلية (الهزايمة، 1999م).

وبسبب الموضوع نفسه هاجمت جريدة البعث الملك حسين بسبب زيارته التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 27 آذار 1972م، وعدَّت المساعدة المالية والعسكرية الأمريكية للأردن موجهه ضد الجيران العرب، وأداة لتنفيذ المشروع من مركز القوة (الهزايمة، 1999م).

وفي مجال السياسة الداخلية ركزت الحكومة الأردنية على الجانب الاقتصادي لما له من أهمية في الاستقرار السياسي، ولا سيما أن الأردن يعاني آثار الحصار الاقتصادي في المحيط العربي باستثناء المملكة العربية السعودية. وقد دفع تدهور الأحوال الاقتصادية رئيس الوزراء وصفي التل إلى إرسال وزير الخارجية عبد الله صلاح إلى دمشق للتباحث حول فتح الحدود السورية أمام حركة النقل الأردني وخاصة أمام الصادرات إلى سورية ولبنان.

وإضافة إلى ذلك كانت حركة الطيران المدني جراء الحصار المفروض على الأردن، الأمر الذي أرغم شركة الخطوط الجوية الأردنية (عالية) إلى إلغاء رحلاتها بين عمان وبيروت لارتفاع تكاليف الرحلة إلى سبعة أضعاف بعد إغلاق الأجواء السورية (الشناق، 1996م).

وأخيراً أعلنت الحكومة السورية بعد 489 يوماً من القطيعة أي بتاريخ 30 تشرين الثاني 1972م فك الحصار الاقتصادي، وقد رحب وزير الاقتصاد الأردني محمد

سعيد النابلسي بالخطوة السورية الجديدة، واعتبرها نقطة تحول مهمة في تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدان في إطار التضامن العربي (الثبيتات، 2010م).

ومع بداية عام 1973م كان على الأردن توجيه الاهتمام للأوضاع في الضفة الغربية المحتلة وخاصة بعد إقبال أجهزة الاحتلال الصهيوني على شراء الأراضي، حيث تم إنشاء وزارة شؤون الأراضي المحتلة التّي تقلدها طاهر المصري وذلك في الوزارة التي شكلها زيد الدفاعي بتاريخ 6 أيار 1973م (الشناق ، 1996م).

وفي هذا السياق دعي الملك حسين إلى لقاء ثلاثي مع الرئيسين الأسد والسادات في القاهرة بتاريخ 10 أيلول 1973م، وكان هذا اللقاء حلقة مهمة في عملية التحضير للمجابهة العسكرية، وقد فتح هذا اللقاء الباب على مصراعيه لانطلاقة جديدة في العلاقات العربية ولا سيما بين الأردن ومصر وبين الأردن وسوريا،وبذلك فقد تبددت العزلة الاقتصادية التي كانت مفروضة على الأردن.

وتجاوباً مع هذه الخطوات الإيجابية من الجانب المصري والسوري، فقد أفرجت الحكومة الأردنية عن 754 معتقلٍ سياسيٍّ، وأعلنت العفو العام عن كل الفارين واللاجئين في الخارج ممن كانوا على علاقة بأحداث 1971/1970م الداخلية. وتطورت العلاقات القائمة على المصلحة المشتركة ولا سيَّما في المجال الأمني الداخلي. وعدَّ الرئيس حافظ الأسد إعادة التنسيق والتعاون مع الأردن خطوة مهمة لسياسته في إطار تنشيط الطاقات العربية الكامنة وتجنيدها.

وفي ضوء التحضير العسكري الخفي في المنطقة العربية وصل المبعوث الشخصي للملك حسين عبد المنعم الرفاعي بتاريخ تشرين الأول 1973م إلى دمشق وسلّم الرئيس حافظ الأسد رسالة ملكية تتعلق بوسائل التنسيق العربي الجماعية الخاصة بدول المواجهة وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة السورية إعادة العلاقات السياسية رسمياً مع الأردن تطبيقاً لقرارات المؤتمر الثلاثي (الشناق، 1996م).

وكانت بداية الحرب يوم السادس من تشرين الأول 1973 على الجبهتين المصرية والسورية في وقت واحد، وشكل اندلاعها مفاجأة لدولة العدو الصهيوني ولكثير من الدول العربية والعالمية. ولكن لم تشترك الأردن في التحضير للمعركة، رغم المصالحة التي تمت بين الأردن ومصر وسوريا، ورغم الدور السعودي الفعّال في دعم

المواقف الأردنية والسورية والمصرية من أجل تحرير أراضيها المحتلة، ولكن لم تتغيَّر قناعة القيادتين المصرية والسورية بعدم ضرورة مشاركة الأردن، لأن الأردن إذا ما تمكن من تحرير بعض المناطق في الضفة الغربية فإنه لن يتنازل عنها لمنظمة التحرير الفلسطينية طبقاً للدور المخطط لها من القاهرة ودمشق في مسيرة المفاوضات المستقبلية (عبدالرحمن، 1974م).

وقد جاءت مساهمة الأردن في المعركة نتيجة لتأثر الساحة الأردنية على المستويين الشعبي والرسمي بحالة النهوض القومي التي فرضتها منذ لحظاتها الأولى، حيث أصبحت المشاركة فيها ضرورة أمنية يحكمها الظرف الداخلي، ولذلك قرر إسناد الجبهة السورية التّي كانت في أمس الحاجة لذلك ، وخاصة أن الجبهة السورية أصبحت في حالة تراجع منذ العاشر من تشرين الأول الآخر الذي يهدد أمن الأراضي الأردنية في شمال البلاد (الثبيتات، 2010م).

وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 الذي أتمت صياغته الدول العظمى واتفقت عليه كل من مصر وسوريا والكيان الصهيوني مما استدعى توقف العمليات العسكرية، وسجّل انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة. وبدأت السياسة تأخذ اتجاهاً جديداً لمزيد من التضامن العربي في وجه التحديات (دبور، 2000م) الجديدة في المنطقة.

وفي تاريخ 6 تشرين الثاني1973م زار الملك حسين دمشق، وأجرى مباحثات سياسية مع الرئيس حافظ الأسد حول التنسيق في بعض القضايا. فكانت الزيارة الثانية للملك لدمشق منذ نيسان عام 1956م. وبعد وقف الحرب بدأت التحضيرات لعقد مؤتمر للسلام في جنيف بتاريخ 21 كانون الأول 1973م، حيث كانت وجهتا النظر السورية و الأردنية على المشركة العربية بوفد مشترك، وتمت رعاية جامعة الدول العربية، مما يفوت على الإسرائيليين فرصة الانفراد بالوفود العربية كل على حدة.

عادت العلاقات الأردنية السورية إلى طبيعتها الايجابية إثر مشاركة قوات عسكرية أردنية في الحرب 1973م على الجبهة السورية وبلغت ذروتها عام 1975م؛ عندما قام الرئيس حافظ الأسد بزيارة إلى الأردن، حيث تناول مباحثاته مع الملك حسين في التنسيق والتعاون والتكامل، بحيث وصلت الأمور إلى بناء أساس تكاملي بين عمّان

ودمشق في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والثقافية، والنقل، والاتصالات، والحدود التي أصبحت المراكز فيه موحدة.

وقد تم تشكيل لجنة عليا مشتركة لمتابعة ومواصلة التنسيق في كل المجالات،حيث وصل التنسيق السياسي أوجه بين القطرين بصدد الحركات السياسية التي أعقبت حرب تشرين، وبخاصة ما تعلق منها بمؤتمر جنيف المقترح تجمع الأطراف المعنية مباشرة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي (مصر، سوريا، الأردن، منظمة التحرير الفلسطينية) (دبور، 2000م).

وقد قام الملك حسين بزيارة سوريا في آب 1975م اتفق خلالها مع الرئيس الأسد على تشكيل قيادة سياسة عليا، وقد بلغت سياسات التكامل بين البلدين حداً غير مسبوق، ثم بوشر باجرات عمل موحد على الحدود (الطويل، 2000م).

وقد شكلت هذه الزيارة منعطفاً مهماً في العلاقات الأردنية السورية، وعلى أثرها سمح للجرائد الأردنية بدخول الأسواق السورية. وقد مثل الاتفاق التجاري الذي عقد بين البلدين 1975م نقطة تحول مهمة على طريق العلاقات الاقتصادية، والمصالح المشتركة بينهما، ونص هذا الإنفاق على الكثير من المزايا التفصيلية من مثل: إعفاء الصادرات والمستوردات بين البلدين بشكل كامل من الرسوم الجمركية، وسمح باستيراد جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني مباشرة من كلا القطرين استثناء من أحكام منع الاستيراد ومن جميع القيود الإدارية والنقدية، والقيود الأُخرى، وإعطاء هذه المنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية، والضرائب الأُخرى، وأقر عدم فرض أي رسوم أو ضرائب داخلية على السلع المستوردة تفوق المنتجات الوطنية المماثلة.

وفي إطار التكامل الاقتصادي، توصل البلدان إلى إقامة مشاريع، وشركات ومؤسسات مشتركة مثل : شركة النقل البري السوري الأردني، والمناطق الحرة، ومصنع السجاد، والإسمنت الأبيض، والنقل البحري والسياحة، واتفاق مصرفي لتسهيل المدفوعات بين البلدين (دبور، 2000م).

وفي عام 1977م اقترح الملك حسين توفير مظله عربية وليست أردنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد قام بزيارة لسوريا لبحث موضوع الوفد العربي المشترك، حيث

دعم الرئيس الأسد اقتراحه بل ترك له المجال للتحدث باسم سوريا مع كل من مصر والسعودية، وفوضه بترتيب لقاء قمة مصري –أردني– سوري لإقناع الرئيس السادات بعدم التفاوض منفرداً. وعندما أعرب الملك حسين عن رغبة الأردن وسوريا والسعودية في تشكيل وفد عربي مشترك عندما قابل السادات، الأمر الذي رفضه السادات، وقام منفرداً بعد ذلك بزيارة القدس العربية المحتلة، وبعد عودته قام الملك حسين بزيارة لتنسيق مع الرئيس حافظ الأسد للكشف والتعرف على الاتفاقات التّي أبرمت من وراء الستار (هلال وقرني، 1994م).

وبعد الاضطرابات في سوريا بين الحكومة والإخوان المسلمين والأحداث في حماة وتدمُر أبدى الأردن انزعاجه من الطريقة الإقصائية التي تعامل بها الرئيس حافظ أسد مع الإخوان المسلمين، فكان الأردن الملاذ الآمن لقيادات الحركة الإسلامية مما دفع سوريا إلى اتهام الأردن بتدبير تلك الأحداث. وقد شهدت تلك الحقبة توتراً في العلاقات السورية في مطلع عام 1980م، عندها حشدت سوريا قواتها على الحدود الأردنية، حيث حشدت ثلاث فرق و1100 دبابة، وشنت أجهزة الإعلام السورية حملة دعائية ضد الأردن بتهمة أن الأردن يدعم الإخوان المسلمين السوريين، فقام الأردن من جانبه بحشد قواته قبالة الحدود السورية واستدعت الحكومة الأردنية قوات الاحتياط، واتهم رئيس الوزراء الأردني آنذاك مضر بدران سوريا بالتدخل بالشؤون الداخلية للأردن. وقد زاد من التوتر بين البلدين إثر اغتيال اللاجئ السياسي عبد الوهاب البكري في عمان عام 1980م، على يد أحد موظفي السفارة السورية في عمان، وهو ضابط برتبة رائد في المخابرات السورية.

وفي الأول من شباط عام 1981م أحبطت أجهزة الأمن الأردنية محاولة لاغتيال مضر بدران رئيس الوزراء الأردني، وألقى الأردن القبض على خمسة أشخاص، وقد اعترف المعتقلون على شاشة التلفزيون الأردني وعلى أثير الإذاعة الأردنية في 25 شباط 1981م، وقد أفاد المعتقلون السوريون في اعترافاتهم أن خطة الاغتيال وضعها العقيد رفعت الأسد قائد سرايا الدفاع والرائد سليمان جديد قائد لواء في سرايا الدفاع، وأن المعتقلين دخلوا الحدود الأردنية بجوازات مزورة وعلى دفعات في 23 كانون الأول. وأنهم في 6 كانون الثاني 1981م أعدوا خُطَّةً لاغتيال رئيس الوزراء الأردني مضر

بدران قرب رئاسة الوزراء على الدوار الثالث في جبل عمان بعد خروجه من الرئاسة في نهاية الدوام الرسمي متوجهاً إلى منزله بمهاجمته من قبل اثنين بالقنابل اليدوية والرشاشات (هلال وقرني، 1994م).

وتبادل الحسين والأسد الاتهامات في آذار 1981م، إلا أن التوتر خف بين البلدين بعد إخماد تمرد الإخوان المسلمين في مدينة حماة في شباط 1982م، وأخذت سورية تسحب جيشها من قبالة حدود الأردن الذي انتهى في 10 كانون الأول 1982م، وخلال الحقبة من 1982م إلى 1985م فرضت سوريا بعض القيود على دخول الأردنيين.

وتزامن ذلك مع وقوف الأردن مع العراق في حربة مع إيران من عام(1980-1988م)، في الوقت الذي أيدت سوريا إيران في حربها مع العراق. وقد استغلت سوريا تلك الأحداث محاولة بذلك الضغط على الأردن وتغيير موقفه من تلك الحرب، بالإضافة إلى وقف دعمها لجماعة الإخوان المسلمين حتى بلغ التوتر مرحله شديدة بعد أن تم الإعلان في دمشق في 1984م من قبل مجموعة من المعارضين الأردنيين عن تشكيل حكومة وطنية أردنية بديلة للنظام الملكي في عمان (الثبيتات، 2010م).

وفي عام 1985م عقدت القمة العربية الاستثنائية في المغرب، فقرر المؤتمر تأليف لجنة مصالحة بين الأردن وسورية وتنقية الأجواء بينهم، مؤلفة من السعودية وتونس برئاسة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ومحمد مزالي رئيس وزراء تونس والشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية، فقامت اللجنة بزيارة الأردن ثم اجتمعت في جده في 16 -17 أيلول 1985م حضره رئيس وزراء الأردن زيد الرفاعي والدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس وزراء سورية وعقد الأطراف اجتماعاً ثانياً في جدة بتاريخ 20-21 تشرين الأول 1985 اتفقوا على استئناف الحوار في عمان ودمشق.

وفي 10 تشرين الثاني 1985م وجه الملك الحسين رسالة إلى زيد الرفاعي رئيس الوزراء أعلن فيها أن الأردن قد خُدع في تلك الظروف من جهات دولية. وقد اعتبرت سوريا رسالة الملك بأنها خطوة واثقة. وبعد رسالة الملك بيوم ذهب الرئيس الرفاعي إلى سوريا على رأس وفد أردني رفيع اجتمع بالرئيس الأسد والدكتور الكسم وصدر بيان مشترك في تشرين الثاني أكد على العمل العربي المشترك والتعاون بين البلدين وقدم

الوفد دعوة من الحسين إلى الأسد لزيارة الأردن، ثم زار الدكتور الكسم الأردن في كانون الأول 1985م حاملاً دعوة للحسين لزيارة سوريا.

زار الملك الحسين سوريا في آخر يومين من عام 1985م واستقبل بحفاوة في دمشق وانتهت بذلك سبع سنوات من القطيعة بين البلدين. وفي 5 و6 أيار 1986م زار الرئيس حافظ الأسد الأردن ، ثم توسط الحسين بين الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين وقد التقى الرئيسان في قاعدة الاتش فور الجوية (الرويشد) في الأردن لمدة يومين من 26–27 نيسان 1987م، ثم أجرى الحسين المصالحة الرئيسة بين الزعيمين في قمة عمان في تشرين الثاني 1987م.

ولكن رغم هذه التوترات السابقة إلا أن المؤسسات في الجوانب الأُخرى المختلفة قد استمرت في عملها ولم تتوقف، وتعززت بعودة اللجنة العليا المشتركة للانعقاد بعد تحسن العلاقات 1986م، غير أنها عادت إلى طبيعتها عام 1986م عندما اتخذ الأردن سياسة قريبة من الخط السوري وأسند الملك رئاسة الحكومة إلى زيد الرفاعي الذي يحظى بعلاقات جيدة مع السوريين وخاصة الرئيس حافظ الأسد. كما بعث الملك حسين رسالة إلى الرئيس الأسد مع رئيس وزرائه السيد زيد الرفاعي، عبّر فيها عن اعترافه بتوريط بعض المسئولين في الأردن في تمرد الإخوان المسلمين في سوريا، وذلك تعبير عن فتح منظومة جديدة في العلاقات الأردنية السورية (محافظة، 1998م).

ومن هنا يمكن القول إن صانع القرار السياسي يمكنه أن يستفيد من التناقضات القائمة على المستوى الإقليمي أو الدولي حيث استغل الملك حسين تلك التناقضات لتحقيق بعض الأهداف الوطنية؛ ففي سبتمبر عام 1987م تم التوقيع مع الجانب السوري على اتفاقية لإنشاء سد الوحدة على نهر اليرموك لاستثمار مياه النهر لصالح البلدين، ولم تبدأ الأعمال التنفيذية إلا في عام 1999م بعد انتهاء المعوقات الدولية والإقليمية لتنفيذ ذلك المشروع (الثبيتات، 2010م).

أما أزمة الخليج الثانية فقد أبرزت درجة التناقض في سياسة البلدين، إذ اجتمع مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد في 1990/5/28م وقد بدأ الافتراق الكبير إثر دخول القوات العراقية الكويت في 1990/8/2م وحرب الخليج وحصار الأردن من قبل

كل الدول العربية المحيطة وسقوط مجلس التعاون العربي والعمل العربي المشترك في الجامعة العربية، مما جعل صانع القرار السياسي الأردني يدرك بعمق أن المصالح الذاتية تغلبت على المبادئ والنظريات لدى بعض الدول العربية.

لقد وقف الأردن بكل قوة لتغليب الحل العربي للأزمة، وذلك بعد وقوف سوريا إلى جانب قوات التحالف ومشاركتها بقوات عسكرية إلى جانب قوات التحالف. وهذا التناقض سببه التغيرات الحاسمة في الوضع الدولي وتحقيق مكاسب على ساحات أُخرى.

ومن هنا شهدت السياسة الأردنية تجاه سوريا بعد أزمة الخليج مزيداً من عدم الثقة على الرغم مشاركة الدولتين في مؤتمر مدريد بالإضافة لمصر، وشعر الأردن ومنذ البداية أن سوريا تحاول أن تكون هي المستفيدة الأولى من أي مفاوضات مع إسرائيل واشترطت تلازم المسارات إلا أن الأردن وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في البيت الأبيض في 1993/9/13م، شعر أن عليه الإسراع بالتفاوض المباشر وأنه لن ينتظر المسار السوري 1994/10/26م (محافظة، 1998م).

وبالتالي فقد شكل العراق نقطة خلاف في توجيه السياستين الأردنية والسورية، وانتقد الرئيس السوري سياسة الأردن تجاه العراق وهو يرى أن أي تغيير في العراق سوف يهدد أمن سوريا ويعزلها وسط أنظمة موالية للغرب (الهزايمة، 1999م).

إن الحقبة هذه شابها الكثير من التوتر في العلاقات بين البلدين حيث امتدت لتشمل اعتقال أردنيين في سوريا، أو التعرض لهم على الحدود، بالإضافة إلى تعطيل العمل بالاتفاقات المعقودة بين البلدين في مجال التجارة بصورة متعمدة . ولكن بالرغم من التوتر والفتور الذي اعترى العلاقات أثر توقيع الأردن على معاهدة وادي عربة في 26 تشرين الأول 1994م، ألا إن الزيارات واللقاءات بين المسؤولين في البلدين بقيت مستمرة ، وكان اللقاء الأخير بين الملك حسين والرئيس حافظ الأسد في حزيران 1996م على هامش انعقاد مؤتمر القمة العربي، حيث إن الاتصالات بين القائدين لم تنقطع وبقيت مستمرة، وكان منها المعلن ومنها غير المعلن.

وكانت فاجعة الأردن بوفاة الملك حسين في شباط 1999م، حيث اتخذ الرئيس حافظ الأسد قراره بتأجيل الانتخابات الرئاسية المقررة يوم 8 شباط حتى يتمكن من المشاركة في تشييع جنازة الملك حسين، على رأس وفد رسمي رفيع المستوى. ولم يغادر الرئيس عمّان إلا بعد أن اجتمع مع الملك عبد الله حيثُ أكَّد له وقوف سورية إلى جانب الأردن في محنته، والحرص على علاقات أخويه تلبي مصالح البلدين الشقيقين، والمصلحة القومية للأمة العربية، حيث شكلت هذه المشاركة للرئيس الأسد بداية مرحلة جديد في العلاقات الثنائية، وفتحت الطريق أمام بناء وترسيخ علاقات أردنية سورية أخوية لتجاوز الموضوعات العالقة، وتدفع مسيرة التعاون لتنطلق مجدداً بما يعود بالنفع والخير على البلدين.

ومن المهم أن يُشارَ إلى أن الأردن وسوريا وفي أواخر القرن الماضي حصل فيها تغيرات مهمة، حيث تسلم الحكم في الأردن الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وفي سوريا بشار الأسد بعد وفاة والده؛ فالزعماء الجدد ليس لهم أي خلفيات عدائيه تجاه بعضهم بعضاً، بل ربما شهدت العلاقات تحسناً في عهد الرئيس بشار الأسد، وتم رفع التمثيل إلى درجة سفير بين البلدين في 2 أيار 2000م (قطيشات، 2009م).

الفصل الرابع

المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية للعلاقات الأردنية السورية

سيتم الحديث عن المحددات والمرتكزات الداخلية الرئيسة للعلاقات الأردنية السورية، باعتبارها المحددات الرئيسة التي تؤثر في صياغة تلك العلاقات حيث ينبني المنطق العلمي على افتراض رئيس مؤداه أن العلاقات الأردنية السورية لم تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما تستند إلى مجموعة من المحددات التي تبين وتفسر طبيعة التفاعل بين البلدين بشكل أو بآخر، اعتماداً على أسس ومرتكزات الدولتين الداخلية تجاه بعضهما بعضاً، بطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها ثم توضيحها. فتتأثر العلاقات الدولية ببيئتها الداخلية لكونها تنبع منها إمكانات تلك الدولة وقدراتها الذاتية والتي تشكل مقومات قوتها الوطنية.

فيقصد بالمحددات الداخلية هي تلك الناشئة من البيئة الداخلية للوحدة الدولية، أي الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي لا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دوليه أُخرى (سليم، 1989م).

وهذه المحددات سواء كانت طبيعية أو قومية فإنه يقصد بها حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة (عناصر قوة الدولة)، وتتألف هذه المحددات من تفاعل عنصرين رئيسين هما: حجم الموارد المتاحة، ومستوى التحديث، وتنقسم الموارد المتاحة للوحدة الدولية إلى نوعين أساسيين: موارد دائمة أهمها الموقع الجغرافي، وموارد متغيرة تتعلق بالسكان والوضع الاقتصادي والعسكري. فعدد السكان، والقوة العسكرية، والنشاط الاقتصادي تشكل في مجملها مقومات قوة الدولة الوطنية التي يتم تحليلها على أساس أنها تدعم أو تعوق الخيارات المختلفة لسياسة الدولة الخارجية.

هناك ترابط في المحددات الداخلية لكل من الأردن وسوريا منذ قيامهما، مما أثر بشكل مباشر على العلاقات بين البلدين. والأردن كغيره من الدول الصغيرة تتأثر سياسته الخارجية بشكل كبير بهذا المحددات؛ فالموقع الجغرافي فرض عليه انتهاج سياسة معتدلة مع جميع الأطراف الذين يحيطون به ويملكون قوة اقتصادية وعسكرية فاقت قوته، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي جعله يتعامل بمرونة كبيرة، وابتعاده

عن الاستقطاب، ليضمن بذلك دوام تحسن وضعه الاقتصادي. ومن هنا نجد أنه كلما كانت الدولة ضعيفة المقدرات فإنها تتأثر بشكل كبير بطبيعة التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، وكذلك الحال بالنسبة للدولة السورية التي أثر على علاقاتها الخارجية موقعها الجغرافي وضعف مواردها الاقتصادية.

1.4 المحددات الداخلية:

وفي هذه الدراسة سوف يدرس الباحثُ عناصر البيئة الداخلية ويقدِّمُ لكلِّ عنصر وصفه، متتبِّعاً أثر ذلك العنصر على العلاقات الأردنية السورية، عندما يكون أكثر تأثيراً من بقية العناصر الأُخرى، وذلك من خلال العوامل والمحددات التالية:

1.1.4 العامل الجغرافي:

تمثل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها الموقع والحدود والمساحة والتضاريس. وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر وبشكل غير مباشر. فهي تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، وعلى مركزها الدولي.

إن تأثر سياسة الدول بأوضاعها الجغرافية مقولة قديمة تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد، ولا يكاد يختلف دارسو النظم السياسية على اعتبار المحيط الجغرافي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في النظام السياسي، لذلك لا يمكن إنكار الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الإستراتيجي لصانع القرار (مازن إسماعيل الرمضاني، 1991م). وقد يكون العامل الجغرافي عامل دفع إيجابي لصانع القرار في إستراتيجيته السياسية أو على العكس، وهذا يتوقف بناءً على المعايير والعوامل الأُخرى (القوة العسكرية والقوة الاقتصادية).

كذلك تؤثر العوامل الجغرافية بشكل مباشر على السياسة الخارجية؛ إذ إنها تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارج، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة " الحتمية الجغرافية " وعلى رأسهم العالم

راتـزل، إلـى أن الجغرافيـا هـي الحقيقـة الأساسـية التـي تحـدد سياسـيات الـدول (سـليم، 1989م).

تـأتي أهميـة المعطيـات الجغرافيـة فـي مجـال العلاقـات الدوليـة، مـن واقـع أنهـا أكثـر المعطيات ثباتاً في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وتوجهاتها. إلا أن هذا التأثير يتفـاوت تبعـاً لواقـع الدولـة الجغرافـي وتبعـاً لمـا يتركـه مـن أثـر علـى قـوة الدولـة وإدراك صانع القرار مما يخلف حاله من القوة أو الضعف الذي ينعكس على القرار الخارجي نفسه (الهزايمة، 1999م).

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية، فالأردن يقـع فـي قلـب الـشرق الأوسـط، الأمـر الـذي يمنحـه ثقـلاً علـى المـستوى الإقليمـي، فـي الوقت الـذي يـصعب فيـه حمايـة حـدوده. وهـو فـي مكانـة منطقـة عازلـة بـين فلـسطين – كمنطقة استهدفها المشروع الصهيوني الاستيطاني– وبين مراكز الثقل السكاني العربي المحيطـة بمنطقـة المـشروع (نقـرش، 1994م). وقـد انعكـس هـذا الأمـر بالـضرورة، مـن خلال موقع الأردن وحدوده وكذلك مساحته وشكله، ليمثل أوضـح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي لأنه محاط بأربع دول إقليمية كبرى يتميز كل منها بمصدر واحد للقوة أو أكثر لا يتوافر أي منها للأردن.

فتحـيط سـوريا بـالأردن مـن الـشمال ويجاورهـا العـراق والـسعودية مـن الـشرق ، والـسعودية وخلـيج العقبـة مـن الجنـوب، وفلـسطين المحتلـة مـن الغـرب. والأردن دولـة حبيسة نـسبياً نظـراً لطـول حـدوده البريـة وقـصر حـدوده المائيـة التـي تمتـد علـى شـاطئ العقبـة والتـي لا تزيـد عـن (25) كـم بعـد تعـديل حـدوده، ممـا حرمـه مـن المشاركة الفعالـة في المياه الدولية. وهذا الموقع يدفع به إلى أن تكون علاقاته إيجابية مع دول الجوار حتـى تكـون منفـذاً لـه إلـى البحـار الدوليـة (بجيـري، 1973م). أمـا بالنـسبة لمـساحة الأردن، فتبلـغ (98.000 كم^2) وتقـع بـين خـط الاسـتواء وخطّ طـول (34– 39) شـرق خط غرينتش (عبدالهادي وآخرون، 1973م).

وهـذا بـدوره يـؤثر علـى تنـوع المنـاخ حيـث يـسوده منـاخ حـوض البحـر المتوسـط الممطـر شـتاءً المشمس صـيفاً، ويتركـز نـزول الأمطـار فـي المنـاطق الغربيـة والـشمالية، وتتـضاءل كميـات المطـر كلمـا اتجهنـا نحـو الـشرق، بحيـث لا تكفـي كميـات المطـر

الساقطة لسد حاجات السكان وتنعكس سلبياً على الزراعة كما يسبب قلة الإنتاج (رفله ومصطفى، 1962م).

وينقسم الأردن من الناحية الجغرافية إلى ثلاث مناطق متميزة، تتمثل أولى هذه المناطق في الهضبة الشرقية والتي ترتفع في بعض أجزائها بنحو 1700متر عن سطح البحر، وتنحدر تدريجياً صوب المرتفعات الصحراوية في كل من سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية يفصل بين هذه المرتفعات مجموعة من الوديان مثل وادي العرب ووادي الزرقاء. أما المنطقة الثانية فتمتد من خليج العقبة في الجنوب حتى بحيرة طبرية والحدود السورية الأردنية في الشمال، وتشتمل على وادي نهر الأردن. وتضم المنطقة الثالثة مرتفعات الضفة الغربية ونهر الأردن، والتي تمتد بمحاذاة المرتفعات الشرقية وعلى الارتفاع نفسه تقريباً (Adams, 1988).

وتعد قدرة الأردن على تنمية اقتصاده من خلال التوسع الزراعي محدودة للغاية بسبب قلة الموارد المائية، فنحو 75% من أراضي البلاد صحراوية. ويعتمد الري في منطقة وادي نهر الأردن والبحر الميت بصفه أساسية على موارد المياه من المرتفعات الشرقية. ويُعَدُّ نهر اليرموك مصدر المياه الدائم للبلاد إلى – جانب نهر الأردن – والتي تعتمد عليها في ري أراضيها الزراعية (هلال وقرني، 1994م).

هذه الحاجة الملحة إلى مياه الري مثلت مصدراً للصراع الإقليمي منذ عام 1939م، إذ إن نهر الأردن يجري عبر كل من إسرائيل وسوريا ولبنان. وبالرغم من المحاولات المتكررة لإيجاد نظام متكامل لاستخدامات المياه يضم كافة بلدان حوض النهر، إلا أن الحروب المستمرة وجو التوتر العام الذي يسود المنطقة وقف عائقاً في سبيل تحقيق ذلك (Miller, 1986).

وينظر الأردن إلى الاستغلال الإسرائيلي لمياه النهر على أنه تهديد مباشر له بصفة خاصة، ولا سيَّما بعد قيام إسرائيل باحتلال كل من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية في أعقاب 1967م فلم تمضِ إسرائيل منذ ذلك الوقت في تنفيذ خُططها في هذا المجال فقط، بل وحالت دون تنفيذ الخُطة الأردنية السورية لتطوير مصادر الري. كما يعدُّ الأردن المشروعات الإسرائيلية الخاصة باستغلال المياه أنها تقتطع نصيباً كبيراً من موارد المنطقة، ويترتب عليها أضرار كبيرة فيما يتعلق بنصيب

مياه نهر الأردن في المستقبل. وهو الأمر الذي أضاف بُعداً آخرَ إلى حاجة الأردن في بذل الجهود للتواصل إلى تسوية سلمية. فنقص مياه الري يترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة لقدرة الأردن على مواجهة المطالب والاحتياجات لسكانه (هلال وقرني، أبو الخير، 1994م).

وبالنسبة للدولة السورية، فإن السياسة الخارجية السورية تتأثر بموقع البلاد الذي يتوسط العالم العربي. وتعد سوريا بهذا الموقع الجغرافي عرضه لدرجة عالية من الانكشاف والضغوط الخارجية بسبب عدم وجود حدود طبيعية، وتجاورها من كافة الجهات بدول شكلت– في مرحلة أو أُخرى– تهديداً لها. وفي عام 1967م فقدت سوريا مرتفعات الجولان، حصنها الدفاعي الوحيد، لصالح عدوها الرئيس إسرائيل. وسوريا ليست صغيرة المساحة نسبياً، بل لا يمثل سكانها سوى قاعدة محدودة للقوة وعمقاً إستراتيجياً محدوداً للردع. غير أن طبيعة موقعها في قلب العالم العربي ووجودها على خَط المواجهة مع إسرائيل منحها أهمية يمكن أن تتحول – إذا ما أحسن استغلالها إلى موارد – بخاصة بالمساعدات العربية – قوة تأييد دبلوماسية تتعدى قدراتها (هلال وقرني، 1994م).

وبذلك رتب الموقع الجغرافي كمحددٍ للعلاقات الأردنية السورية عدة مرتكزات وأسس تقوم عليها العلاقات بين البلدين، منها ما يلي:

1. الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار بين الأردن وسوريا قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدين، فإذا كانت سوريا مفتاح الأردن للوصول إلى الموانئ اللبنانية، فيُعدُّ الأردن أيضاً مفتاحاً للوصول من سوريا إلى دول الخليج العربي.
2. التوصل لاتفاق حول ترسيم الحدود المشتركة بين الأردن وسوريا، وضبط الحدود المشتركة بين البلدين أو ما يسميه الأردن حلف "الاختراقات الحدودية". وقد وضح ذلك في المباحثات التي تمت أثر زيارة رئيس الوزراء الأردني الأسبق فيصل الفايز إلى دمشق عام 2004م، والتي تمركزت حول جعل الحدود نقاطاً آمنة ومكاناً للاتفاق وليس للخلاف.

ومن جهة أُخرى، فقد جاءت زيارة الفايز –رئيس الوزراء الأردني السابق– أثر إحباط الأردن محاولة شاحنة لشن هجوم كيميائي في العاصمة عمان في نيسان 2004م، كان سيوقع عشرات آلاف الضحايا لو نفذ، ووقفت الشرطة حينها ستة مشتبه بهم بينهم سوري. وقد بينت لجنة التحقيق الأمنية أن الشاحنة كانت قادمة من الحدود السورية دون علم السلطات السورية بذلك، فكان على الأردن ضرورة وضع حد نهائي للانفلات الحدودي بين البلدين. وكان الأردن يرى أن سوريا لم تبذل جهوداً لضبط الحدود، مما ساعد على سهولة عمليات التسلل بهدف شن هجمات ضد منشآت حيوية مهمة في الدخل (قطيشات، 2009م).

3. لقد كان من نتائج تلك الزيارة على الصعيد ألامني والحدودي، بدء اجتماعات لجنة ترسيم الحدود الدولية بين الأردن وسوريا في الثالث عشر من تشرين الأول 2004م. أي بعد عشرة أيام على زيارة رئيس الوزراء فيصل الفايز بعد توقف دام حوالي اثنا عشر عاماً نتيجة لدخول الأردن في مفاوضات سلمية مع إسرائيل.

وبعد مفاوضات استمرت لمدة شهر تقريباً ، أعلن وزير الداخلية الأسبق سمير الحباشنة بتاريخ 2004/11/12م أن الأردن وسوريا توصلا لاتفاق نهائي لترسيم الحدود المشتركة بينهما، حيث عَدَّ أن الاتفاق هو "ترجمة للإرادة السياسية" بين البلدين.

وقال الوزير الحباشنة في تصريحات للتلفزيون الأردني في نفس اليوم "أن الاتفاق ترجمة للإرادة السياسة التي يمثلها الملك عبد الله الثاني والرئيس السوري بشار الأسد من أجل أن تكون العلاقات الأردنية السورية بسوية عالية وعلى كل المستويات" ويضمن الاتفاق إنهاء التدخل في الحدود بين الجانبين سواء في الشق الأمني أو العسكري مع مراعاة الشق الاجتماعي والتجمعات السكانية (كريشان، 2004/11/13م).

وكانت اللجنة الأمنية الأردنية السورية قد اختتمت اجتماعاتها في دمشق بعد ثلاث أيام من اجتماعات متواصلة لبحث الملف الحدودي العالق للإزاحات الحدودية التي بدأت منذ عام 1931م خصوصاً من الجانب السوري البالغ "125" كيلو متراً داخل

الأراضـي الأردنية ، والتي تضم منطقتي "الطبريات" الغنية بالمياه والقريبة من بحيرة طبريا و"خربة عواد"، تمهيداً لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين وإيجاد تسوية لتلك الأراضـي، ولعلَّ أهم ما توصل إليه الاتفاق هو عملية مبادلة الأراضـي الأردنية بالأراضـي السورية بمساحات متساوية وإجراء تعديل على الحدود الدولية بين البلدين (كريشان، 2004/11/13م).

وعلى أية حال، فقد أكد البلدان أن القضية الخاصة في الملف الحدودي الأردني قد انتهت، وأن اللجنة العليا الأردنية السورية المشتركة اجتمعت في عمان في نهاية شهر شباط 2005م برئاسة رئيسي وزراء البلدين مدعين أنه لا يوجد موضوعات عالقة مع "الأشقاء في سوريا وأن كل العلاقات الثنائية تسير بطريقها الصحيح" (قطيشات، 2009م).

4. يُلاحظ أن أغلب العلاقات العربية – العربية هي امتداد للجغرافيا وذات أبعاد في السياسة وهو أمر تعانيه غالبية دول المنطقة العربية، والعلاقات السورية الأردنية هي مثال واضح على التقارب الجغرافي والتباعد في الرؤى السياسية في كثير من القضايا مثل الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988م)؛ حيث كان الانحياز السوري إلى جانب إيران ووقوف الأردن مع العراق. كذلك الحال عندما دخل العراق الكويت (1990م). ولكن مهما كان الاختلاف في القضايا السياسية يبقى عامل الجغرافي هو الثابت في العلاقات الأردنية السورية، حيث فرض التجاور الجغرافي لكلا البلدين توجه ثابت نحو تعزيز وتقارب البلدين وإنهاء جميع الخلافات العالقة بين البلدين وخاصة الملف الحدودي بين البلدين.

وكما قيل من قبل الكثير من المراقبين، فإن الأردن وسوريا –قَلْبُ بلاد الشام– قد شهدا تقارباً مع وصول الملك عبد الله الثاني للحكم في عام 1999م خلفاً لأبيه الملك حسين وأيضاً وصول بشار الأسد للسلطة في سوريا عقب والده حافظ الأسد في عام 2000م، مما دفع بالمسائل العالقة والتي عجزت عن حلها القيادات السابقة، إلى الحل وتجاوز كل السلبيات، حتى تحقِّق مطالب شعوبها التي تربطها علاقات اجتماعية متنوعة وذلك بسبب التجاور الجغرافي.

2.1.4 العامل الاقتصادي "عامل تقارب مهم بين البلدين":

يقصد بالوضع الاقتصادي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، حيث تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، والمعادن والموارد الزراعية. وتوفر هذه الموارد الأساس المادي للنمو الاقتصادي للدولة، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، فهذا يؤدي بالدولة للدخول في سياسات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، هذه المجالات تتأثر إلى حد كبير بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والطبيعية. كما إن افتقار الدولة للموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب الكثير من الحروب الدولية (سليم، 1989م).

وقلة الموارد الطبيعية تعد سبباً رئيساً في تحديد السلوك السياسي الخارجي للدولة. لذا فإن للعامل الاقتصادي أثراً وأهمية في العلاقات الدولية كونه يلعب دوراً مركزياً في تلك العلاقات (جنسون، 1989م).

فلقد حدد العالم هانس مورجانثو ثلاث وسائل تستخدمها الدول للوصول إلى أهدافها ومن بينها الاقتصاد كأداة لتحديد علاقات الدول ببعضها من ناحية، وإلى توسيع إطار السيطرة من خلال هذه الأداة، إذ إنه في أحوال معينة قد يكون للسيطرة الاستعمارية بالأدوات الاقتصادية أبعد النتائج وأعمق التأثير. ولعل الخاصية البارزة التي تميز السياسات الاقتصادية في الاستعمار، هي أنها أقل من حيث درجة المخاطرة، وهي أقل استفزازاً لطبيعتها غير المباشرة مما يوفر لها فرصا أطول للاستمرار، على العكس مما يحدث في ظل الغزو والاحتلال العسكري المباشر (مقلد، 1982م).

وفيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، فضعف وهشاشة الاقتصاد الأردني جعله عامل قيد وضعف على صانع القرار الخارجي، لأن الاقتصاد هو نمو السياسة الداخلية والخارجية إذا كان قوياً وفاعلاً والعكس صحيح، والاقتصاد الأردني – كان وما زال – يعمل ضمن جملة متغيرات (الرعود، 1999م) وهي:

1. قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة.
2. ندرة المياه.
3. محدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة.

4. تزايد عدد السكان وضيق السوق المحلي.
5. غياب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي.
6. عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بسبب المشاكل والأحداث السياسية المتراكمة.

فالأردن دولة فقيرة للموارد الطبيعية ويعاني من ظروف اقتصادية صعبة لم يستطع تجاوزها منذ نشأته وحتى الآن، وبالتالي كان على الاقتصاد الأردني أن يخضع إلى ضرورة قبول شروط الدَّيْن الخارجي، والمساعدات الخارجية والاعتماد على الاقتصاديات الأُخرى. ولم يقف الحد عند افتقار الأردن إلى الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال بشكل تجاري واسع، وإنما عدم توفر النفط كمورد طبيعي يشكل عبئاً على الاقتصاد الأردني لاعتماده الكلي على استيرادها وتذبذب أسعارها، وبما شكله أيضاً من محدد على سياسته الخارجية لضمان تمتعه ببدائل مختلفة لمصادر الطاقة، فضلا عما يتطلبه ذلك من العمل على المحافظة على علاقات حسنة مع الدول المصدِّرة للنفط وخصوصاً دول الجوار (تليلان، 2000م).

وكما قيل، فإن الاعتماد على المساعدات الخارجية واحدة من أكثر العوامل تأثيراً على حركة السياسات الخارجية للدولة. لذلك تتبنى معظم الدراسات حول الاقتصاد الأردني، مقولة إنه يغلب عليه صفة الضعف والاعتماد على المساعدات الخارجية (المحاميد، 2000م).

وإذا ما أُستثني الفوسفات والبوتاس والكميات المحدودة من الغاز الطبيعي والإنتاج الزراعي الذي لا يتجاوز 15% من حاجة البلاد الغذائية، فما زال الاقتصاد الأردني هشَّاً وبحاجة دائمة للمعونات الخارجية، حتى قيل عنه إنه "حقق الاستقلال السياسي دون الاستقلال الاقتصادي" (صقر، 1994م).

وبالرغم من تزايد حجم المساعدات الخارجية إلا إنها غير كافية وعاجزة عن سد العجز في الموازنة، والميزان التجاري، ولتغطية ذلك لجأ صانع القرار الأردني إلى الاقتراض والدين الخارجي لتحقيق أهدافه الطموحة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه ولأسباب كثيرة، فقد ظهرت في أواخر عقد الثمانينيات، بداية أزمة اقتصادية

جعلت الاقتصاد الأردني غير قادر على الوفاء بما يترتب عليه من تسديد الديون الخارجية (المومني، 1989م).

فكان التغلب على عجز الموازنة الذي مازال مستمراً أنْ شكَّلَ إعادة صيغة للعلاقات التبعية والهيمنة على السياسة الأردنية، لأن المديونية تعدُّ أداة من أدوات فرض الهيمنة والتبعية الاقتصادية. وقد حاول الأردن إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وبين الدول الأُخرى وبقدر ما يشكله هذا التوجه من مدخل لمعالجة الميزان التجاري وتخفيف الأعباء الاقتصادية إلا إنه يشكل محدداً آخر على السياسة الخارجية إذا ما رغبت في الحفاظ على بدائل حيوية لمخرجاتها الاقتصادية (زكي، 2005م)، وبخاصة مع الدولة السورية.

وقد وصل الدين إلى 7.2 مليار دولار أوائل عام 2007م، وأكثر من 11 مليار دولار نهاية عام 2010م. وبالتالي فإن تطبيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية مرتبط تماما بظروفه السياسية والاقتصادية والجغرافية، بحيث إن هذه الظروف تؤثر على قدرة صانع السياسة الخارجية، ودرجة استقلاليته في رسم السياسة الخارجية الأردنية. وبالتالي، فكان على صانع السياسة الخارجية الأردنية أن يعمل على التوفيق بين حاجات الأردن للمساعدات والمعونات، وبين الحفاظ على استقلالية القرار الوطني وقدراته السياسية.

وبالمحصلة، واجه الاقتصاد الأردني تحديات متعددة، منها: افتقاره إلى الموارد الطبيعية والأولية وفي مقدمتها النفط، ومحدودية قدرته على التوسع في النشاط الزراعي، بسبب شح الموارد المالية، وقلة الموارد المالية المتخصصة في تنمية القطاع الزراعي، والاعتماد على الأيدي الوافدة، وصغر المساحات الزراعية، وتحملت أعباء دفاع إضافية نتيجه لظروف موقعة الجغرافي، وصغر حجم سوقة المحلي. الأمر الذي دفع الأردن لمواجهة التحديات الاقتصادية إلى اللجوء للاقتراض والدين الخارجي والاعتماد على المساعدات الخارجية. وبذلك توفرت بيئة طبيعية لارتباط عضوي بين الاقتصادي الأردني والاقتصاديات العربية وفي عدة أوجه منها، رفد الدول العربية بالعمالة المدرَّبة مقابل المساعدات المالية، وكذلك تعميق وتنظيم التبادل التجاري وخاصة مع سوريا. الأمر الذي جعل منها واحدة من أهم الشركاء التجاريِّين للأردن

في محيطة العربي وخاصة بالنسبة للعلاقات التجارية البينية والمتطورة بين الأردن وسوريا مقارنة بحجم التبادل التجاري مع الدول العربية الأُخرى (تليلان، 2000م).

وقد استطاعت القيادتان الأردنية والسورية العمل بكل جدية على حل المشاكل الاقتصادية والعقبات التي تقف في وجه العلاقات بين البلدين، وذلك من خلال إحداث قفزة نوعية في العلاقات بين البلدين للإسهام في حل هذه المشكلة، وعلى الأخص ما يتعلق بفتح الأسواق الأردنية السورية أما صادرت وواردات كلا البلدين، وحركة العمالة من الأردن واليها، وزيادة حجم التبادل التجاري والانفتاح الجمركي. وقد كان لقاء الرئيس حافظ الأسد والملك عبد الله بعيد تشيع جنازة الملك حسين، من أبرز اللقاءات وأطولها، حيث اقترح الرئيس حافظ الأسد على الملك عبد الله استئناف عمل اللجان المشتركة في مجال الاقتصاد والإسراع في بلورة المداولات المتعلقة ببناء سد الوحدة.

وقد كانت زيارة الملك عبد الله الثاني لسوريا في نيسان 1999م، التي أعادت الحياة للجان الأردنية السورية المشتركة؛ حيث رافق الملك عبد الله بن الحسين في زيارته وفدٌ رسمي عالي المستوى، حيث بدأت مباحثات القمة الأردنية السورية في البحث في العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات بعد تأكيد الجانبين على ضرورة طي صفحة العقبات التي اعترضت هذه العلاقات بين البلدين، وفتح صفحة جديدة في التعاون من خلال التواصل وتنسيق وتشاور المستمر بين الجانبين وتفعيل عمل الجنة الأردنية السورية العليا المشتركة لمعالجة القضايا المعلقة، وبخاصة في مجالات المياه وسد الوحدة والتبادل التجاري والتعاون في المجالات التنموية والأمنية، وفتح الأسواق للصادرات بين البلدين، وحركة العمالة(مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999/2/12م)، والتي ما زالت مستمرة حتى الآن. وكانت النتيجة المزيد من التقارب بين البلدين.

وكانت من أهم القضايا التي استأثرت باهتمام المسؤولين في البلدين (دبور، 2000م):

1. جرى البحث في أمور تتعلق بزيادة الاستثمار، وإقامة شركات جديدة تخدم اقتصاد البلدين وتعزيز مجالات الصناعة والنقل وتسهيل التبادل التجاري.

2. معالجـة الملف المـائي فـي إطـار الأمـن المـائي القـومي العربـي، وإعداد جميـع الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، كما تم الاتفاق وبشكل فوري علـى أن تقوم سورية بتقديم (8) ملايين متر مكعب من المياه السورية إلى الأردن للإسهام فـي تـأمين حاجـة أبنـاء الأردن للـشرب، بـالرغم مـن حاجـة سورية للميـاه فـي ظـل الجفـاف القـائم (وقـد قامـت الحكومـة الـسورية بمنـع الزراعـة المرويـة فـي جنـوب البلـد وتعويض المزارعين عن ذلك لتوفير المياه لـلأردن). وقد تم ضـخ المياه فعلا يوم الجمعة الموافق 1999/5/14م، وتم ذلك فـي الوقت الـذي تسرق إسـرائيل مياه الأردن المخزنـة فـي بحيرة طبرية وتستأثر بها لنفسها بل تستخدمها وسيلة للضغط على الأردن.

كمـا تـم بحـث مـشروع إقامـة سد الوحـدة علـى نهـر اليرمـوك وتـشكيل اللجـان الفنيـة لدراسة تمويل وتنفيذ هذا المشروع المائي الحيوي والذي يوفر لـلأردن حاجته من المياه ولسورية طاقة كهربائية كبيرة تحتاجها.

وقد أكد الجانبـان بتاريخ 2002/3/9م علـى الالتـزام باتفـاقية استثمـار ميـاه نـهـر اليرمـوك الموقعـة بـين البلـدين فـي 1987/9/3م والمـصدقة أصـولاً، وبـيّن الجانـب الأردنـي رغبتـه فـي تعديل تـصميم سد الوحدة، بمـا لا يتعـارض مـع أي مـن مـواد هذه الاتفاقية وأن الشركات السورية المؤهلة مسبقاً للمشاركة في مناقصة تنفيذ سد الوحـدة لا تحتـاج إلى تأهيل جديد وأن إحالة العطاء ستتم قبل نهاية العام 2002م (شعبان).

أمـا بالنـسبة إلـى اقتـسام ميـاه نهـر الأردن الأعلـى (الـشريعة) وروافده الحاصـباني وبانيـاس والوديـان المـوسمية، واليـنـابيع الواقعـة علـى الـسفح الغربـي للجـولان المحتـل، والمطلـة علـى نهـر الـشريعة وبحيرة طبريـة فتم وضـع ترتيـب خـاص لـذلك وفقاً للقـانون الدولي نظراً لأن لسوريـة ولبنـان حقوقاً مشروعة في مياه هذا النهر وروافده.

وكـان مـن ثمـار ذلك التعـاون هـو المحافظـة علـى اتفاقيـة عـام 1987م مـع الأردن حـول استخـدام ميـاه نـهـر الأردن وبنـاء سد الوحدة، نظراً لأن هذه الاتفاقيـة قـد نظمـت علاقة البلدين في هذا المجال بما يكفل مصالحهما بشكل متوازن. وكانت هذه الاتفاقية قد سجلتها سوريا لدى الأمم المتحدة بتاريخ 1995/5/3.

وقد أوضحت سوريا ذلك الأمر لهيئة الأمم المتحدة، دون الدخول في خلاف مع الأردن، وذلك عندما بينت، أنه في سياق عملية السلام العادل والشامل، خيار سورية الإستراتيجي، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، فلابد من أن تحصل سورية على حصتها المنصفة والمعقولة من مياه نهر الأردن الأعلى (الشريعة) وروافده حتى بحيرة طبرية وفق أحكام قانون المياه الدولي، نظراً لأن لسورية حقوقاً مشروعة في هذه المياه، ولا شك في أن النازحين الذين بلغ عددهم الآن حوالي نصف مليون نسمة سيعودون – بعد استعادة الجولان – إلى قراهم وأراضيهم، وهم بحاجة إلى مياه من نهر الأردن الأعلى وروافده، وهذا ما يجب الاتفاق عليه من خلال المفاوضات. وإن وضع حل للمشكلة المائية بين الطرفين فيمكن اعتباره مدخلاً صحيحاً ومهماً لعلاقات جوار صحيحة بين البلدين.

3. البحث في حل كافة المشاكل الأمنية بين البلدين وبكل أبعادها، وفي هذا المجال أكد الملك عبد الله منذ تسلمه السلطة أن الأردن لن يكون في أي حال من الأحوال مصدر خطر على سوريا أو تهديد لأمنها ولمصالحها.

أما بالنسبة لقدرة الاقتصاد السوري فهي متواضعة للغاية، فما تزال القدرات الصناعية والتقنية محدودة، على الرغم من الاتساع والتنوع المطَّرد في قاعدة القوة الاقتصادية الوطنية. ومع ذلك فإن سيطرة الدولة على الاقتصاد تمكنها من تسخير الموارد الوطنية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، في الوقت الذي تفرض فيه عمليات التنمية والاستهلاك ضغوطاً على الموارد المحدودة، الأمر الذي يترتب عليه تزايد الاعتماد السوري على القروض والمساعدات الخارجية، خاصة من البلدان العربية والكتلة السوفيتية وأوربا الغربية. ولعل التنوع في مصادر الاعتماد الخارجية هو وحدة القادر على التخفيف من القيود التي يمكن أن تفرض على خيارات السياسة الخارجية. من هنا فنجد أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً لدى صانع القرار السياسي السوري، فهو يوازن ما بين المتطلبات الداخلية، وما تملية الظروف الدولية والإقليمية.

وقد أكدت التغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية وتداعيات تلك المتغيرات ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك وأهمية التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي بدأت ملامحها بالوضع في العديد من

القطاعات المهمة. لذلك كان التناغم والانسجام وتصميم كل من الأردن وسوريا على تطوير علاقاتهم في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية والتجارية. وكان تطوير قطاع السياحة بين البلدين شيئاً مهماً يدل على تطوير هذه العلاقات، حيث تم عقد ورشة عمل للقطاع السياحي الخاص بالعاصمة السورية دمشق عام 2009م، لوضع اللبنة الأُولى لتوظيف وتسويق الحركة السياحية البينية ومن ثَمَّ التوجه إلى الأسواق العالمية المصدرة للسياح، لتعود بالخير على اقتصاد البلدين.

وقد جاء تطور العلاقات الأردنية السورية وتوطيد العلاقات فيما بينهما بعد قيام الحكومة الأردنية إلغاء الرسوم على الأشخاص والسيارات السورية، والعمل على مناقشة مشروع السكة الحديدية الذي يربط الأردن وسوريا وبعض البلدان المجاورة لها، كان دليل على خطوة متقدمة بين البلدين في التجارة المتبادلة. وقد قال عنها وزير الإعلام الأردني نبيل الشريف في تصريح صحفي يوم الخميس الموافق 2009/12/4م: إن "إلغاء الرسوم على المواطنين والمركبات عند مرورها على الحدود السورية الأردنية يأتي تنفيذاً لمذكرة التفاهم الأردنية السورية"، ومشيراً إلى أن" هذه الخطوة تساهم في تعزيز العلاقات القوية بين البلدين وتعبر عن التزام البلدين بأن تكون العلاقات نموذج طيب للعلاقات العربية –العربية". وأضاف الشريف إن "مذكرة التفاهم السورية الأردنية تنطوي على منافع وفوائد كثيرة مشتركة لمواطني البلدين وتسهّل عليهم التواصل" (شبيب، 2000م). وبناءً على ذلك، فقد تم عقد الاتفاقيات بهذا الخصوص من قبل اللجنة الأردنية السورية المشتركة وتم إقرار مسألة تسهيل حركة التنقل بين البلدين، وإلغاء الرسوم المفروضة على الأشخاص والسيارات العابرة من الجانبين.

أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين الأردن وسوريا فإن نسبة الصادرات السورية إلى المملكة الأردنية خلال الأعوام من 2002م إلى 2004م بلغت 75%. أما تطور الواردات في الحقبة نفسها فقد بلغ نسبة 65%، في حين كانت نسبة تطور الواردات من المملكة إلى سورية 75%؛ وإن أسباب هذا التطور وفق جهات رسمية تعود إلى توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين ودخولها حيز التنفيذ بالإضافة إلى تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية (غرايبة، 2004م).

وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين الأردن وسوريا في عام 2005، فقد بلغ قرابة (12484) مليون ليرة بصادرات قدرها (7184) مليون ليرة وبواردات من الأردن بقيمة(5300) مليون ليرة. في حين بلغ التبادل التجاري في عام 2004م (10933) مليون ليرة منها (7049) مليون ليرة صادرات سورية إلى الأردن و(3884) مليون ليرة واردات من الأردن لسورية.

وقد ارتفع التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة من(669) مليون ليرة عام 1998م إلى حوالي (9.5) مليارات ليرة عام 2006م مع فائض لمصلحة سورية (مجالي، 2005م).

وفي عام 2007 بلغت المستوردات السورية من الأردن نحو (7.053) مليار ليرة سورية فيما وصلت الصادرات السورية إلى الأردن نحو (24.626) مليار ليرة، أي إن إجمالي الميزان التجاري بين البلدين يصل لنحو (31.6) مليار ليرة سورية.

كما تجاوزت التجارة البينية بينهما الـ (575) مليون دولار خلال عام 2008م، في حين بلغت (273) مليون دولار خلال النصف الأول من هذا العام 2009م. ولطالما اتفق الجانبان على بحث المعوقات التي تقف في وجه انسياب السلع من الأردن إلى سورية وبالعكس وتم الاتفاق على حلها. وهذه المعوقات تتعلق بأمور كثيرة منها النقل وأجوره ومواضيع جمركية ويتم الاتفاق ما بين الجانبين حول هذه المواضيع لتذليل الصعوبات الموجودة في العلاقات التجارية الأردنية السورية.

والمتتبع لحال الميزان التجاري بين سورية والأردن يرى هناك ارتفاعا ملحوظا في الميزان التجاري وهو دليل على أن الجهود التي يبذلها البلدان بغرض تذليل أي صعوبات أمام القطاع الخاص تجد أثرها على أرض الواقع. لكن المعوقات موجودة وهي أمور إدارية وإجرائية وهناك إمكانية لحلها لكي نسهل هذه الإجراءات، والتي تعزز من العلاقات بين البلدين وبخاصة في الميادين الاقتصادية (العموش، 2007م).

أما في الشق الاستثماري فإن بيانات هيئة الاستثمار السورية تشير إلى أن المشاريع الاستثمارية الأردنية في سورية يبلغ عددها لغاية عام 2007م نحو عشر مشاريع بقيمة إجمالية تتجاوز (3003) مليارات ليرة سورية وهي قيمة متدنية قياسا بالحقبة الزمنية التي تشملها والبالغة نحو 17عاما، وبالتقارب الجغرافي والاقتصادي

بين البلدين وتشابه حاجاتهما، لا بل إن توجه رجال الأعمال في كلا البلدين للاستثمار في البلد الآخر يفترض أن يأخذ بعين الاعتبار أثناء إعداد الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم أنهم يتعاملون مع سوق واحدة لبلدين قوامهما نحو 27 مليون نسمة تقريباً (العموش، 2007م).

وبالنسبة للاتفاقيات الموقعة بين البلدين، فقد وقعت سوريا والأردن الكثير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات الموقعة بين الجانبين والتي تؤكد على تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات المياه والصرف الصحي والحبوب والصناعة، والاعتراف المتبادل بإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بشهادات المطابقة للمنتجات ونتائج الاختبارات والرياضة والقوى العاملة وتنظيم واستقدام واستخدام العمالة بين البلدين، إضافة إلى التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية والتدريب المهني والإسكان والتعمير. كما شملت الاتفاقيات التعاون في المجالات العلمية والثقافية والآثار والتربية والصحة والتعاون بين رجال الأعمال في البلدين في المجالات التجارية والصناعية.

وتشكل الحبوب أهم الصادرات السورية إلى الأردن حيث تؤمن سورية حوالي 60% من احتياجات الأردن للقمح في حين يشكل الإسمنت والبورسلان أهم الواردات السورية من الأردن، وساهمت المنطقة الحرة السورية الأردنية بتفعيل التعاون بين البلدين وتحولت إلى منفذ لعدد من المنتجات السورية إلى الأسواق الأميركية والأوروبية (شعبان).

وقد أعلنت الحكومة الأردنية بتاريخ 2009/12/31م أنه سيتم إلغاء ضريبة المغادرة والرسوم المفروضة على الأردنيِّين والمركبات والشاحنات والحافلات عند مغادرتها الحدود بين البلدين سوريا والأردن، ويأتي هذا القرار تنفيذا لمذكرة التفاهم الأردنية السورية الموقعة بين البلدين وكان الجانب السوري قد جاء برفض هذا الإعلان.

لقد بدأت اجتماعات اللجنة العليا المشتركة السورية الأردنية برئاسة رئيسي وزراء البلدين في دمشق بتاريخ 2009/10/18م. وكانت اللجنة الفنية التحضيرية لاجتماعات اللجنة العليا السورية الأردنية المشتركة انعقدت في دمشق أواخر شهر 2009/9م، وتم خلالها التوصل إلى عدد من مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم

والبرامج التنفيذية لعرضها على اجتماعات اللجنة العليا المشتركة ومنها برنامج عمل تنفيذي بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع وهيئة وتنمية وترويج الصادرات السورية للسنوات 2010−2011م، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الملكية الصناعية. إضافة إلى مذكرة تفاهم بشأن تبادل الاعتراف بالتعليم والتدريب البحري والشهادات الأهلية البحرية، وبروتوكول تعاون فني في مجالات تخطيط الطاقة وترشيدها والطاقة الجديدة والمتجددة وآلية التنمية النظيفة، والبرنامج التنفيذي لاتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة، ومذكرة تفاهم في المجال الإذاعي والتلفزيوني.

وكان الأردن وسوريا قد اتفقا بموجب مذكرة التفاهم على تقديم التسهيلات الممكنة في مجال التجارة والنقل وحركة المسافرين والموانئ عقب الاجتماع الموسع للجنة الوزارية المشتركة بين البلدين (شعبان).

نستنتج مما تقدم بأنه كان للعامل الاقتصادي أثر واضح ومهم على تقارب العلاقات الأردنية السورية، حيث فهم البلدان أنهما بحاجة لصيغة متطورة من التنسيق الأمني والاقتصادي والتجاري، إذ من غير المقبول أن يكون التعاون بكل أشكاله مع دول أجنبية وإقليمية هو أكبر بكثير مما هو بين البلدين . ومع أن الميزان التجاري هو لصالح سورية إلا إن الغاية الرئيسة هنا ليست في وضع الميزان التجاري ونتيجته لصالح من، بل في حجمه. ففي حالة الدول المتجاورة يفرض الواقع الجغرافي والتاريخي لهذه الدول نمواً كبيراً في الأنشطة التجارية، فمثل هذا النمو من شأنه توفير احتياجات البلدين بعيداً عن تكاليف النقل المرتفعة ومخاطر التجارة والنقل البحري وحدوث أزمات في الأسواق المحلية نتيجة غياب بعض السلع، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين، كما حصل في العلاقات الأردنية السورية، وبخاصة في الألفية الجديدة.

3.1.4 العامل الديموغرافي (السكاني):

يلعب العامل السكاني دوراً مؤثراً في تحديد مكانة الدولة وحجمها حيث يوفر التعداد السكاني الضخم للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعية وبتوافر القدرات الأُخرى

التي تمكن الاستفادة من هذا الحجم، ومن ثم فإن حجم السكان بحد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أُخرى. ومن هنا يتحدث علماء السكان عن الحجم الأمثل للسكان وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة (سليم، 1989م).

لقد بلغ عدد سكان الأردن حسب إحصائيات شهر شباط 2011 م ما يقارب (6) ملايين نسمة (سويدان، 2011/3/6م). وعلى المستوى الإقليمي تجد أن الأردن هو الدائرة الأضعف إقليماً بالنسبة للدول المجاورة، لأن عدد السكان هذا لم يخرج الأردن من حالة الضعف إلى القوة بسبب وجود عوامل أُخرى اقتصادية وإقليمية.

أما تركيب العمري لسكان الأردن فإن المجتمع الأردني يعدُّ من المجتمعات الشبابية. أما التركيب التعليمي فقد بدا اهتمام الأردن بالموارد البشرية على اعتبار أن الإنسان محور العملية التنموية، حيث تركزت النسبة الأعلى على المستوى التعليمي بين السكان في فئة الحاصلين على "أقل من درجة الثانوية العامة"، لتسجل ما نسبته 49.3%، جاء بعدها نسبة "الحاصلين على الثانوية" بما نسبته 18.1%، بينما كانت النسبة الأقل لفئة "الملمين" بنحو 4.1%، أما حملة البكالوريوس فشكلوا ما نسبته 0.13%. ويلاحظ انخفاض كبير بنسبة الأمية على اعتبار أن نصف السكان على مقاعد الدراسة في مراحله المختلفة، ومن حيث التوزيع الجغرافي فإن السكان موزعون بشكل غير منتظم، حيث يعيش ما نسبته 38.7% من السكان في العاصمة، مقابل 17.8% في إربد، و14.9% في الزرقاء، بينما يقيم 1.4% من مجموع السكان في محافظة الطفيلة كأقل نسبة، وذلك حسب تقديرات عام 2009م (سويدان، 2011/3/5م).

ونسبة النمو السكاني في الأردن كانت باستمرار في ازدياد منذ ستينيات القرن الماضي وحتى بداية تسعينياته. ولكن النمو غير الطبيعي (الهجرات) كانت تفوق النمو الطبيعي بسبب الهجرات الفلسطينية إلى الأردن عام 1948م وهم اللاجئون، وعام 1967م وهم النازحون، ثم المغتربون العائدون من العراق ودول الخليج العربي وبعض الدول العربية ما بين عامي 1990–1991م. وهذه شكلت ضغوطاً على

صانع القرار خلال مختلف المراحل السابقة من أجل توفير أسباب الراحة لهم، ناهيك عن وقف مصادر رزق خارجية للأردن من وراء هؤلاء العائدين.

ويلاحظ أن الغالبية من سكان الأردن هم من القومية العربية، حيث يشكلون (98%) من السكان مع وجود أقلية (2%) من الأكراد والشركس والشيشان والأرمن، ولذا فإن اللغة العربية هي اللغة التي تأتي بالدرجة الأولى ثم تليها اللغة الإنجليزية (لغة المتعلمين والمثقفين) (الهزايمة ، 1999م).

وبالنسبة للديانة، يقسم السكان إلى فئتين رئيستين: المسلمون السُّنِّيُّون ويبلغون (92%) والمسيحيون من مختلف المذاهب والطوائف ويشكِّلون (8%) (الدجاني، 1993م).

ويتألف سكان المملكة الأردنية (نهار، 1992م):

1. الأردنيون من أصل أردني.
2. الأردنيون من أصل فلسطيني ويشكلون الغالبية العظمى من السكان، إذ يتجاوز عددهم (50%) من سكان الأردن.
3. الأقليات من أصل غير عربي ولكنها تجيد اللغة العربية لساناً، وهذه تضرب في جذورها عمق التاريخ الأردني.

إن هذه الميزات السكانية من القسم الشرائحي والتوزيع الجغرافي والطائفي لعبت دوراً كبيراً في فكر وممارسة صانع القرار الأردني في مختلف قراراته الخارجية، وخصوصاً في أوقات الأزمات، كما هو الحال في أزمة الخليج الثانية 1991م.

وبالتالي، فقد كان الخطاب السياسي الأردني دائماً يركز على الوحدة الوطنية الداخلية المتمثلة في البناء السكاني بمختلف شرائحه. ولذا كان صانع القرار الأول دائماً "يردد عبارة من شتى الأصول والمنابت ويشد على تماسك الجبهة الداخلية" فهذه الفلسفة في الخطاب السياسي تكررت كثيراً بعد حرب الخليج الثانية بهدف الحفاظ على التوازن القائم بين الشريحتين الأهم وهما الأردنيون والفلسطينيون، بسبب وجود مَنْ يراهن على ازدواجية الولاء لدى الشريحة الأردنية من أصل فلسطيني، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز اللحمة العربية–الأردنية وتعزيز العلاقات ما بين الأردن

والبلـدان المجـاورة ومنهـا سـوريا (الرعـود، 1999م)، وبخاصــة بعـد ظـروف المـسيرة السلمية التي انطلقت بعد مؤتمر مدريد عام 1991م.

أما بالنسبة لسوريا، فيتزايد سكانها بصورة واضحة، غير أنهم لا يزالون عند مستوى متوسط من التنمية ولا يتمتعون سوى بمستوى محدود من المهارات والقدرات التنظيمية الحديثة. أضف إلى ذلك ما يترتب على الانقسامات الاجتماعية والأيديولوجية المتعددة من قدرة محدودة على التعبئة، ولا سيَّما العداء للنظام من قبل الطبقات العليا التقليدية التي حل محلها حزب البعث في الحكم، فضلاً عن الاستياء العام من التمثيل النسبي غير العادل للأقليات الطائفية (خاصة العلويين يشكلون ما يقارب 12% من إجمالي سكان البلاد) في النظام على حساب أغلبية السُّنَّة (والذين تبلغ نسبتهم 75% من إجمالي السكان) (الرعود، 1999م).

أظهرت إحصائيات رسمية أن عدد السكان في سوريا لعام 2010م بلغ 23.695 مليون، أي بزيادة 670 ألف نسمة عن العام الماضي، في حين كان عدد السكان مطلع كانون الثاني 2009م نحو 19.880 مليون نسمة منهم 10.16 ملايين ذكوراً و9.71 ملايين إناثاً (غرايبة، 2004م).

إن تنوع التركيبة السكانية وتجانسها يلعب دوراً بارزاً ومهماً في توجيه حركة السياسية الخارجية، فالتنوع السكاني يؤدي إلى عرقلة السياسة الخارجية وتخبطها والتردد في الاستجابة إزاء القضايا السياسية، والانسجام يؤدي إلى عكس ذلك، فصانع القرار الأردني تأثر في سلوكه الخارجي إزاء التركيبة الديموغرافية للسكان بحقيقتين مثَّلت الأولى التوجيه القومي، والثانية التوجيه العرقي تجاه دول الجوار، ومنها الدولة السورية:

1. ففي الأُولى كان للشريحة الفلسطينية والتي اضطرت للهجرة القسرية من وطنها فلسطين على أثر الحروب العربية مع الكيان الصهيوني عبر تاريخ الصراع والأبعاد للتوطن فيه، أثرها الكبير في توجيه حركة السياسة الخارجية الأردنية، وهذا يفسر السلوك الأردني الخارجي في التوجهات التالية:

أ. الدور الذي يلعبه الأردن على صعيد القضية الفلسطينية ، والذي ما كان له أن يلعبه لولا التفاعل الفلسطيني – الأردني المستمر داخل المملكة،

وكما صاغته اتفاقية الوحدة بين الضفتين والتي صادق عليها البرلمان الأردني عام 1950م، مما جلب العداء من قبل دول الجوار.

ب. السلوك الأردني في وقوفه مع القوى التي تهدد الكيان الصهيوني ، لأن هذا يتناغم مع مصالح الفلسطينيين خاصة والشعب الأردني عامة الذين تحملا الكثير من ذلك الكيان، وخصوصاً في حرب الاستنزاف التي أعقبت حرب حزيران 1967م.

ج. اتخاذ القرار الأردني مواقف سياسية بعيدة عن التصادم مع المصالح الفلسطينية، وهو يجد ذاته قيد يحد من مناورة صانع القرار الأردني في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأردنية ، في حين أصبح صانع القرار الأردني أكثر حرية بعد فك ارتباط الضفة الغربية في الأردن على أثر مؤتمر القمة العربية في بالرباط .

2. وأما الثانية فكان للشريحة العرقية من غير العرب كالشركس والشيشان دورٌ كبير في توجيه حركة السياسة الخارجية للاعتراف بالجمهوريات الشركسية والشيشانة التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه، ومساعدته أبناء تلك الجمهوريات بتقديم العون والمساعدة المادية والعينية عن طريق هيئة الإغاثة الأردنية الهاشمية، وقبول أعداد من طلبة تلك الجمهوريات في الجامعات الأردنية على حساب سلك التعليم العالي الأردني.

لقد دفع هذا المحدد (العامل الديموغرافي) كمؤثر على العلاقات الأردنية السورية إلى تنسيق وتشاور كلا البلدين وعلى أعلى المستويات، رغم ما كان يطفو بين الحين والآخر من خلاف في الرأي حول القضية الفلسطينية وانتفاضة الأقصى، ذلك بسبب ضغط هذا العامل على كل من سوريا والأردن لأنهما دول مواجهه لإسرائيل وبسبب وجود شرائح كبيرة في الأردن وسوريا من أصل فلسطيني، مما دعا إلى مواجهة العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وسعي بكل طاقتهم للحيلولة دون تدهور الأوضاع هناك، باعتبار ذلك لا يصبُّ في مصلحة السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ويؤثر على أمن الدول المجاورة للكيان الإسرائيلي ومنها الأردن وسوريا (البجيري، 2002م).

ومن جهة أُخرى، فقد أدى هذا العامل إلى تعزيز وتقوية العلاقات الأردنية السورية وذلك من خلال الروابط الاجتماعية بين البلدين التي تجاوزت حدود الدولتين، وبالتالي تأثير هذا العامل على العامل الاقتصادي من خلال تنقل الأفراد بين الدولتين بسب هذه الروابط، وكل ذلك أدى في نهاية المطاف إلى تعزيز العلاقات الأردنية السورية، في الكثير من الميادين الاقتصادية.

4.1.4 العامل العسكري:

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المسببات المادية المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي في أوقات الحرب والسلم، والتي تجسد في كونها عاملاً للترهيب والتهديد والردع (الحديثي، 1982م).

يرى الباحث محمد السيد سليم أن الدولة توظف إمكاناتها المادية والفنية في مجال السياسة الخارجية من خلال إمكانات محددة، ومن أهمها القدرة العسكرية. ويقصد بذلك الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح، قد يصل إلى حد الحرب الشاملة بما في ذلك إعداد الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها. ويرى كثير من المحللين أن امتلاك الدولة للقدرة العسكرية يمثل عاملا قد يغري الدولة باللجوء إلى استخدامها أو التهديد باستخدامها، بالإضافة إلى أنه يمثل رادعاً قوياً للدول الأُخرى. ويُعَدُّ من العوامل المهمة لانتصار الدولة في حالة المواجهة العسكرية. ويؤكد علماء الأنثروبولوجيا من واقع دراستهم للمجتمعات القديمة أن مجرد توافر الآلة العسكرية يؤدي بالمجتمع تدريجياً إلى الميل نحو استخدامها في التعامل مع الآخرين (سليم، 1989م).

فالأردن منذ تأسيسه حاول إنشاء قوة عسكرية تستطيع حفظ الأمن الداخلي والمحافظة على النظام ومنع الاعتداءات الخارجية على أراضية، ولم يكن له أهداف توسعية، فصغر مساحة الأردن،الذي حرم من العمق الاستراتيجي أدى ذلك إلى تقليل خيارات صانع القرار السياسي فليس لدية خيارات كبيرة لإنجاح أي تحرك عسكري كبير، بالإضافة إلى الضعف النسبي للقدرة العسكرية من ناحية التسليح قياسا بالدول المحيطة (الهزايمة، 1999م).

والأردن دولة ذات دخل قومي منخفض مما يؤثر بالضرورة على الإنفاق العسكري، وقد بلغ حجم النفقات على الأمن والدفاع في عام 1989م (215.52) ألف دينار الأردني أي ما نسبة (22.81%) من مجموع النفقات العامة. وفي عام 1998م بلغ إجمالي الإنفاق العسكري (6.9) مليون دولار، أي ما نسبة (7.8%) من الناتج القومي. ويقدر عدد قوات أفراد القوات العسكرية الأردنية بـ(104.000)، عدد القوات البرية منها (90) ألف فرد، وعدد القوات البحرية (480) فرداً، بينما عدد القوات الجوية (13.500) فرداً (شبيب، 2000م).

فيتضح مما سبق أن انخفاض الدخل القومي الأردني انعكس سلبياً على الإنفاق العسكري وعلى ترجمة ذلك إلى تحليل جيو–سياسي يربط بين المتغير العسكري وأثره في توجه السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول النظام الإقليمي العربي، خاصة دول الجوار. فقد تبين أن هناك عوامل خارجية كثيرة تتحكم في عملية اتخاذ القرار العسكري الأردني، نظراً لتكرار تعرض الدولة لأخطار الخارجية، تارة من جانب الكيان الصهيوني، وتارة من جانب دول الجوار العربي التي سعت في حقبة سيطرة القومية أبان خمسينيات وستينيات القرن الماضي على الساحة العربية إلى تهديد أمن واستقرار وسلامة الأردن بطرائق متنوعة. ومن هنا فإن القيود التي يتركها العامل العسكري على صانع القرار الأردني، يمكن تلخصيها في القيود التالية (الهزايمة، 1999م):

1. اعتماد الأردن في قضايا التسلح على الاستيراد الخارجي بشكل كلي، لفقدانه القدرة على التصنيع الوطني.
2. فقدان القدرة المادية لتأمين نوعية وكمية السلاح المرغوب فيه، وهو ما دفع الحكومات الأردنية المتعاقبة على طلب المساعدات العسكرية الخارجية من الدول العربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
3. محدودية نوع الأسلحة المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية الأردنية يؤدي إلى خضوع قرار توسيع وتحديث الجيش الأردني إلى الجهة المصدرة، كما إن من يتحكمون بسوق السلاح العالمي يتحكمون في نوع وكمية ودرجة حداثة السلاح الذي يقدمونه للمؤسسات العسكرية العربية بما فيها الأردنية، لاعتبارات أمنية

تتعلق بإسرائيل التي تفوق في قدرتها العسكرية التقليدية والشاملة جميع المقدرات العسكرية العربية مجتمعة.

ولعلَّ أخطر هذه القيود هو أن الجيش الأردني وبمقياس التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية، يعدُّ أقل الدول في ميزان التوازن العسكري، سواء من حيث عدد القوات أو من حيث كمية ونوعية الأسلحة التي يملكها أو من حيث نسبة الإنفاق الإجمالي على المؤسسة العسكرية (الهزايمة، 1999م).

وعليه، فإن تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية الأردنية تجاه النظام الإقليمي العربي وفي إطار علاقاته العربية، يبدو ضعيفاً وسلبياً، وخاصة بالنسبة للدول المجاورة مثل سوريا، إذ حرمة هذا القيد من أن يكون عاملاً فعالاً ومؤثراً في السياسة الخارجية، بل وأدى إلى أن تكون الدبلوماسية –الأداة الأولى في السياسة الخارجية– هي المحور الوحيد لها في الحركة الأردنية على المستوى الإقليمي والدولي. ولما كان –وما زال– الأردن يعتمد على المساعدات العسكرية والاقتصادية العربية والغربية في دعم مؤسسته العسكرية، فقد رتب على صانع القرار أن يضع في اعتباره:

1. الحفاظ على علاقات متميزة وطبيعية مع الدول العربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، لضمان استمرار توفير المساعدات العسكرية له ولحمايته في ظل الظروف غير المستقرة في المنطقة العربية.
2. الموائمة بين حالة المد القومي من جهة وعلاقته التحالفية مع الدول الغربية من جهة ثانية منذ زمن طويل.
3. الحفاظ على علاقات ودية مع دول الجوار العربي أساسها الوسطية في الطرح وفي معالجة المشاكل البيئية لفقدان قدرة الأردن العسكرية على امتصاص أي تهديد خارجي من جانبها دون دعم وحماية خارجية وهو ما تبين بوضوح إبان عصر إيديولوجيا القومية التي اجتاحت المنطقة منذ مطلع خمسينات القرن الماضي (قطيشات، 2009م)، وحتى هذه الأيام.
4. عدم استثارة إسرائيل ضده في ظل فقدان العامل العسكري والاقتصادي العربي للوقوف في وجهها اعتباراً من نكسة حزيران عام 1967م وهو ما استوعبه الأردن جيداً وعبر عنه عام 1970م بين الحكومة الأردنية والفصائل

الفلسطينية التي استغلت مجال الحركة على الساحة الأردنية بصورة سلبية انعكست على أمن واستقرار الأردن وأدت إلى تصعيد التوسع مع إسرائيل في ظل فقدان القدرة الوطنية والعربية الموجهة بعد حرب حزيران 1967م. وربما يكون الأردن قد تنفس بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994م لكونها أزالت عن كاهل صانع القرار الأردني، ولو بطريقة غير مباشرة، وبصفة مؤقتة، اخطر مصادر التهديد من الجهة الغربية للدولة.

أما بالنسبة للعامل العسكري السوري، فالجيش العربي السوري هو الجيش النظامي الرسمي العامل في الجمهورية العربية السورية يخضع لإمرة القائد العام للجيش والقوات المسلحة وهو نفسه رئيس الدولة حالياً، القائد العام للجيش والقوات المسلحة هو الفريق بشار الأسد.

الخدمة العسكرية إلزامية في سوريا لكل ذكر غير وحيد (له أشقاء ذكور من كلا الوالدين) تجاوز الثامنة عشر من عمره، وتستغرق الخدمة حالياً سنة وتسعة أشهر بعد التعديلات الأخيرة في القوانين السورية للخدمة العسكرية عام 2007م، تفاوتت مدَّتها قبل ذلك وكانت تستغرق سنتين ونصف أو أكثر في أوقات العمليات العسكرية، وللمخابرات العسكرية اليد الأولى في الجيش السوري (شعبان).

لدى الجيش ترسانة من الصواريخ القادرة على الوصول إلى معظم المناطق المأهولة من إسرائيل المعادية لسوريا منذ أمد طويل في المنطقة. في أوائل تسعينيات القرن الماضي، كان لها صواريخ سكود-س يصل مداها إلى أكثر من 500 كيلو متر، وصواريخ سكود-س يصل مداها إلى أكثر من 700 كيلو متر. كما يمتلك الجيش دبابات من نوع تي-80 وتي-72 وتي-64 وتي-55 ويمتلك الحرس الجمهوري دبابات من نوع تي-90 ويعد الجيش السوري أحد أقوى الجيوش العربية.

منذ عام 1948م، نشأ الكيان الصهيوني تحت اسم دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وشارك الجيش السوري في حرب 1948م، وحتى اليوم، سوريا لا تعترف بدولة إسرائيل. ومنذ عام 1967م وجزء من مرتفعات هضبة الجولان المحتلة في جنوب غرب سوريا تقع تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. استعادت سورية جزءاً من هضبة الجولان في حرب 1973م، وأُنشئ خط وقف إطلاق النار في الجولان مع عدد

قليل جداً من الحوادث عبر هذا الخط. كما إن لواء الإسكندرونه تابع للأراضي السورية، وتحت الاحتلال التركي، لكن لم ينشأ صراع مسلح بين البلدين حول هذه القضية.

حقق الجيش السوري انتصاراً كبيراً على الجيش الإسرائيلي في حرب 1973م حيث قامت القوات السورية بشن هجمات جوية صاعقة على تمركز العدو في الجولان، ممَّا أدى إلى تشتيت الجيش الإسرائيلي، وتقدمت القوات السورية في عمق هضبة الجولان واستعادت المرصد الاستراتيجي على جبل الشيخ وتراجعت بعد ذلك بسبب وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية ولكنها لم تستطع تحرير كامل أرض الجولان حتى الآن (غرايبة، 2004م).

ومهما يكن الأمر، فإننا نلحظ تأثير العامل العسكري الواضح على العلاقات الأردنية السورية وهذا التأثير كان إيجابياً، رغم ما كان يشوب علاقاتهما السياسية بما يشبه التوتر بين الحين والآخر، إلا أن العامل العسكري كان له تأثيره من خلال الحروب التي شاركت بها كلا الدولتين ضد العدو المشترك (إسرائيل)، وخير مثال أن حرب أكتوبر 1973م أدت إلى تحسن العلاقات بعد أن كانت جامدة بسب أحداث أيلول 1970م، حيث كان هذا العامل يعيد العلاقات من حالة التوتر إلى حالة التحسن. هذا إضافة إلى إدراك صانع القرار الأردني أهمية المؤسسة العسكرية السورية كعامل ردع للعدو المشترك والتحدي الباقي للأمة العربية(إسرائيل)، وأن قوة الجيش السوري هو رصيد قوة ومنعة للأمة بأسرها.

5.1.4 عامل النظام السياسي:

لا شك أن لاعتبارات النظام السياسي دوراً بارزاً في تسيير دفة حركة السياسة الخارجية من خلال الفرص التي يتيحها ارتفاع درجة الاستقرار للنظام وشرعيته ومستوى المؤسسية فيه.

وبالنسبة للنظام السياسي الأردني، فان شرعية النظام السياسي الأردني تتأتى من عدة مقومات رئيسة وهي (الهزايمة، 1999م):

1. النسب الهاشمي والذي يعود إلى المؤسس الأول الشريف حسين بن علي من خلال نسبه إلى الرسول الكريم (صلى الله علية وسلم).
2. الدين الإسلامي وتمثل عبر المؤسس الذي بويع بالخلافة الإسلامية للمسلمين بعد الثورة العربية الكبرى.
3. الطروحات القومية والتي تمثلت بالثورة العربية الكبرى التي انطلقت لأهداف قومية –دينية أساسها الحفاظ على القومية وإنشاء دولة عربية– إسلامية مقرها في مكة والحجاز وهذه الطروحات استمرت مع النظام السياسي الأردني من خلال الملك عبد الله الأول ومن خلفه.
4. البعدان البدوي والعشائري حيث أن العائلة الهاشمية بطبيعتها التاريخية تصطبغ بطابع بدوي يتناغم مع بدو الأردن وتتمتع كذلك بمزايا العشيرة والقبيلة المتوفرة لدى النظام السياسي الأردني. ويعد هذا عامل تقارب متين وقوي مع الشعب الأردني الذي هو جزءٌ لا يتجزأ من النظام السياسي القائم.

إن العوامل السابقة أدت إلى إحداث استقرار سياسي واضح في الأردن في معظم الأحيان. وهذا الاستقرار للنظام السياسي ناجم عن عدة متغيرات، وهي (مشاقبة، 1989م):

1. قدرة النظام على احتواء التيارات والتوجهات السياسية المتوفرة على الساحة السياسية.
2. توفر التجانس الديني في الأردن.
3. الاهتمام الواضح في الجيش الأردني والاعتماد على العنصر اليدوي.
4. تجربة العائلة الهاشمية في الحكم خلفاً عن سلف أكسبتهم خبره ودراية في تسيير دفة الحكم.
5. قدرة صانع القرار على الحفاظ على التوازن بين العشائر كافة من خلال سياسة التوظيف والعمل.
6. كثرة التركيز على مفهوم الوطنية لاحتواء أية بوادر تهدد الاستقرار الداخلي للنظام.

وبناء على ما سبق، فإن توجيهات النظام السياسي وتصوراته أصبحت تسير في ثلاث مرتكزات أساسية هي (قطيشات، 2002م):

1. التركيز على مبادئ وأهداف الثورة العربية الكبرى القائمة على الحرية والاستقلال والوحدة.
2. التركيز على مبادئ وقيم ومعتقدات الدين الإسلامي.
3. الاستمرار في عمليات التنمية السياسية وبناء المؤسسات الدستورية وتوسيع المشاركة السياسية.

يظهر جلياً أن النظام السياسي من خلال شرعيته واستقراره السياسي وتوجهاته له دوراً في السياسة الخارجية الأردنية تجاه النظام الإقليمي العربي وعلاقته العربية حيث أن مرتكزات وأهداف النظام السياسي وشرعيته القومية والدينية جعلته يلعب دوراً يفوق الحجم والإمكانيات الأردنية كدولة صغيرة ونامية . مما أدى إلى تقاربه مع الأنظمة القومية العربية في كثير من الأحيان، على الرغم من الخلافات التي كانت تثور بين فينة وأُخرى. ولكن الطابع العام في الألفية الجديدة هو الاستقرار.

أما بالنسبة للنظام السياسي السوري، فإن منذ بدايات سبعينيات القرن العشرين المنصرم يرتكز على الدستور الدائم للبلاد الذي تم إقراره باستفتاء شعبي في العام 1973م، وهو الدستور الذي يتمتع بالخصائص العامة التالية:

1. الطابع القومي من الناحية النظرية فقط.
2. الطابع الديمقراطي حيث ينصُّ على أن السيادة للشعب وأن مجالس الشعب مؤسسات منتخبة ديمقراطياً، يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في إدارة الدولة وقيادة المجتمع، كما إن مجلس الشعب يرشح رئيس الجمهورية، ويتم تعيينه بالاستفتاء الشعبي.
3. الطابع الاشتراكي، وحكم الحزب القائد الذي "يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية".

يتولى حزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس الشعب ورئيس الجمهورية الوظيفة السياسية في النظام السياسي السوري. في حين يتولى مجلس الوزراء الوظيفة الإدارية. كما يأخذ النظام السياسي السوري بنظام الرقابة الشعبية.

ويمثلها مجلس الشعب الذي ينتخب أعضاؤه من قبل الشعب عن طريق اقتراع عام سري ومباشر ومتساوٍ، ويتكون هذا المجلس من ممثلين عن قطاعي العمال والفلاحين، وبقية فئات الشعب، ومدة ولاية المجلس أربع سنوات ولا يجوز تمديدها إلا في حالة الحرب ويتم ذلك بقانون. ويشترط في المرشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين من عمره، وأن يكون مجيداً للقراءة والكتابة، ويجوز للوزراء الجمع بين مناصبهم الوزارية والعضوية في مجلس الشعب.

نستنتج من عامل النظام السياسي كمحدد للعلاقات الأردنية السورية هو أن تأثيره كان بشكل سلبي وأدى إلى توتر في العلاقات بين البلدين في الماضي مثل إعلان الوحدة المصرية–السورية ونشوء الجمهورية العربية المتحدة. وكانت هذه الوحدة بسبب الاعتقاد الذي ساد عند حزب البعث العربي الاشتراكي أنه أحزاب تقدمية ثورية والنظر إلى الأنظمة الملكية على أنها أنظمة رجعية، مما أدى ذلك إلى تباعد في العلاقات بين الحين والأخر، وحتى لو كان هنالك علاقات فهي علاقات حذرة. أما في المراحل اللاحقة بعد عهد الرئيس بشار الأسد فقد أصبح عنصر استقرار، وبخاصة بعد أن أصبحت القيادة السياسية أكثر انفتاحاً على الدول العربية.

6.1.4 عامل القيادة السياسية كمحدد للعلاقات الأردنية السورية:

تصنع السياسة الخارجية في التحليل النهائي من فرد أو مجموعة أفراد ، وهو في ذلك يتأثر إلى حد بعيد بدوافعه الذاتية الموروثة والمكتسبة، وبخصائص شخصيته، وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية وأثرها في السياسة الخارجية لدولته. والقائد السياسي قد يكون بمثابة العامل الرئيس أو الثانوي في صنع السياسة الخارجية.

فدرجة تأثير القائد السياسي تتفاوت بتفاوت القادة السياسيين وبتفاوت المواقف السياسية، وأن هناك مجموعة من الظروف التي يؤدي توافرها إلى زيادة دور القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية بحيث يصبح هذا الدور المفتاح الرئيسي لفهم تلك السياسة، مثل اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية، وطريقة الأسلوب للوصول إلى السلطة، وكاريزمية القائد السياسي، وسلطة القائد السياسي بالنسبة

للسياسة الخارجية، وخبرة القائد السياسي بالشئون الخارجية، والمرونة السياسية للقائد السياسي (سليم، 1989م).

وبالنسبة للأردن فينتمي الملك عبد الله الثاني إلى الجيل الثالث والأربعين من أحفاد النبي محمد صلى الله عليه وسلم ،وتولى مهام نائب الملك عدة مرات أثناء غياب الملك الحسين عن البلاد. وقد صدرت الإرادة الملكية السامية في 24 كانون الثاني 1999م، بتعيينه ولياً للعهد، علما بأنه تولى ولاية العهد بموجب إرادة ملكية سامية صدرت وفقاً للمادة 28 من الدستور يوم ولادته في 30 كانون الثاني 1962م ولغاية الأول من نيسان 1965م. وقد تسلم سلطاته الدستورية ملكا للمملكة الأردنية الهاشمية في السابع من شهر شباط 1999م، يوم وفاة والده الملك الحسين بن طلال.

يلعب الملك دوراً رئيساً في صنع السياسة الخارجية، وذلك كونه رئيس السلطات الثلاث –التنفيذية والتشريعية والقضائية–، ووفقاً للصلاحيات الواسعة التي منحها إياه الدستور.

فمن خلال هذه الصلاحيات الممنوحة للملك، ومنذ تولي الملك عبد الله الثاني ابن الحسين العرش، وهو يسير ملتزماً بنهج والده الملك الحسين، في تعزيز دور الأردن الإيجابي والمعتدل في العالم العربي، ويعمل جاهداً لإيجاد الحل العادل والدائم والشامل للصراع العربي الإسرائيلي، من خلال رؤية ثاقبة لإدراك المرحلة الراهنة. ويسعى نحو جاهداً لتأسيس الديمقراطية والتعددية السياسية التي أرساها الملك الحسين، والتوجه نحو تحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بهدف الوصول إلى نوعية حياة أفضل لجميع الأردنيين، رغم شح الإمكانيات.

وقد عمل الملك منذ توليه مقاليد الحكم على تعزيز علاقات الأردن الخارجية، وتقوية دور المملكة المحوري في العمل من أجل السلام والاستقرار الإقليمي، فاستطاع أن يكون له بصمة واضحة على المستوى الإقليمي. وقد انضم الأردن في عهد الملك عبد الله الثاني، إلى منظمة التجارة العالمية، وتم توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع ست عشرة دولة عربية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، مما أرسى أساساً صلباً لإدماج الأردن في الاقتصاد العالمي.

وعمل الملك عبد الله الثاني على إرساء قواعد الإصلاح الإداري والوطني، وترسيخ الشفافية والمساءلة في العمل العام. وقد عمل على تقدم الحريات المدنية، جاعلاً الأردن واحداً من أكثر البلدان تقدمية في الشرق الأوسط. وعلى مستوى العلاقات الخارجية.

فكما قيل سابقاً، فمنذ اليوم الأول الذي تولى فيه المسؤولية الأولى كان يتطلع لتوطيد العلاقات مع الدول العربية، وبخاصة الدول المجاورة، وبالتحديد سوريا عندما شارك الرئيس الراحل الأسد في تشيع جنازة الملك حسين رحمه الله، ومن ثم الرئيس بشار الأسد الذي يُعدُّ أكثر انفتاحاً وبراغماتية من والده، وبخاصة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي اعتورت المجتمع الدولي بداية الألفية الجديدة.

أما بالنسبة للقيادة السورية فقد تسلم بشار الأسد مقاليد الحكم في سوريا عام 2000م بعد وفاة حافظ الأسد حينما عدّل مجلس الشعب السوري الدستور بإجماع أعضاءه لخفض الحد الأدنى لعمر الرئيس من 40 عاماً إلى 34 عاماً لتمكينه كقيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي من عرض ترشيحه على مجلس الشعب لمنصب الرئاسة. وأصبح بذلك أول رئيس عربي يخلف والده في حكم جمهورية.

ومع وفاة والده في 10 حزيران/يونيو 2000م رُفّع بشار وعمره 34 عاماً و10 أشهر إلى رتبة فريق بشكلٍ سريعٍ متجاوزاً رتبتين عسكريتين، وذلك بموجب مرسوم تشريعي، وذلك ليتم تمكينه من قيادة الجيش، فتم تعديل فقرة من الدستور تختص بالعمر ليتم التمكن من انتخابه، ثم عينه الرئيس المؤقت عبد الحليم خدَّام قائداً للجيش والقوات المسلحة في اليوم التالي.

انتخب بعدها أميناً قطرياً للقطر السوري، حسب المصطلحات المستخدمة في المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي وفي 27حزيران/ يونيو 2000 مانتخب رئيساً للجمهورية في 10 تموز / يوليو 2000م عبر استفتاء شعبي واسع ومظاهرات مؤيدة وداعمة غطت سوريا بأكملها. وتم إعادة انتخابه لولاية رئاسية أُخرى تستمر 7 سنوات.

حدث انفراج في بداية عهده في مجال الحريات وسميت تلك الحقبة الوجيزة ربيع دمشق، والتي شهدت ظهور الكثير من المنتديات السياسية وأشهرها منتدى الأتاسي.

هناك بعض الانفتاح على الصعيد الاقتصادي في البلاد، حيث سمح لأول مرة بفتح فروع للمصارف الأجنبية وسُمح للمواطنين فتح حسابات بالعملات الأجنبية وترافق هذا الانفتاح مع تحسن الوضع المعاشي للمواطن العادي.

واجهت سوريا ضغوطاً خارجية في عهد رئاسة بشار الأسد، تميزت بالضغط على الشخصيات القيادية أصحاب القرار في النظام، تطالب ظاهرياً بمزيد من الحرية والإصلاحات والامتثال للقرارات الدولية. وتربط سوريا ذلك بمحاولة إخضاع القرار السوري لإمرة الولايات المتحدة وإرغام سوريا على توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل، وتصفية المقاومة الفلسطينية حماس والجهاد الإسلامي وغيرها من فصائل المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية حزب الله .كما تتهم بتسهيل تسلل المجاهدين العرب إلى العراق لقتال الجيش الأمريكي. ومع قيام الحرب بين حزب الله اللبناني وإسرائيل في شهر حزيران/يونيو 2006م، اتخذت سوريا بالتنسيق معه موقفاً دفاعياً رفع الجاهزية لأعلى المستويات لأول مرة منذ حرب تشرين التحريرية سنة 1973م.

اتهمت سوريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية وقوى 14 آذار اللبنانية بالوقوف وراء اغتيال رفيق الحريري بشكل مباشر وقبل بدء التحقيق، بالرغم من أن رئيس الوزراء اللبناني السابق كان حليف دمشق القوي في لبنان. فقد أخذ الاغتيال ذريعة للضغط على سوريا، لكن الحكومة السورية نفت اغتيالها له قطعياً. واستكمل الجيش السوري المتمركز في لبنان منذ 1975م انسحابه في نيسان/أبريل2005م كليًا.

وفي عام 2010م أعلن سعد الحريري أن اتهام سوريا كان خطأً، وقد جاء موقف الحريري بعد زيارات متكررة قام بها إلى دمشق التقى خلالها بشار الأسد، وبعد أن تراجعت عزلة سوريا خاصةً وأن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما فتحت اتصالات مباشرة مع بشار الأسد، إلى جانب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والعاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز الذين قاموا بتطبيع علاقاتهم مع سوريا (صبرا، 2003م).

نلاحظ أن عنصر القيادة بين البلدين خلال حقبة الدراسة أدى إلى التقارب وهي الحقبة التي وصول فيها الملك عبد الله الثاني للسلطة في عام 1999م خلفاً لأبيه الملك حسين ووصول بشار الأسد للسلطة في سوريا عقب والده حافظ الأسد في العام

2000م مما دفع المراقبين للقول إن الكثير من المسائل العالقة والتي عجزت عن حلها القيادات السابقة تلقى باباً مفتوحاً وتم التوصل إلى الكثير من القضايا العالقة، منطلقين من المعرفة وحماس جيل الشباب المنفتح على تطورات القرن الواحد والعشرين، قرن التكتلات الاقتصادية والسياسية والتعاون الدولي. ولعل زيارة الملك الشاب إلى سوريا بعد تسعين يوم من وصوله إلى الحكم كانت مدللاً واضحاً على صحة ذلك. ولكن فرض الموقع الجغرافي على الأردن وعلى صانع القرار توجها ثابتا في السياسة الإقليمية العربية قوامة تبوء مراكز التوازن في وسط القوى المحيطة. ومن هنا امتازت السياسة الخارجية الأردنية بالاعتدال والتوازن وحتى الحذر على المستوى الإقليمي. أما الدولة السورية فقد انتهجت في سياستها الخارجية تحت ما يعرف بمحور المقاومة أو الممانعة (حسان، 2000م). فنتيجة للضغوط المتوالية والمتكررة على النظام السوري فقد حدث التقارب بين البلدين للعديد من الأسباب، ومن بينها التخفيف من الضغوط الخارجية على النظام السوري.

7.1.4 العامل الأيديولوجي كمحدد للعلاقات الأردنية السورية:

تعد الأيديولوجيا أو العقيدة السياسية أو الفكرية، يترجمها البعض إلى فكرانية، هي مجموعة منظمة من الأفكار تشكل رؤية متماسكة شاملة وطريقة لرؤية القضايا والأمور التي تتعلق بالأمور اليومية أو تتعلق بمناحي فلسفية معينة سياسية بشكل خاص. أو قد تكون مجموعة من الأفكار التي تفرضها الأيديولوجيا وهي علم الأفكار. وأصبحت تطلق الآن على علم الاجتماع السياسي تحديدا. ومفهوم الأيديولوجيا مفهوم متعدد الاستخدامات والتعريفات؛ فمثلاً يعرّفه قاموس علم الاجتماع كمفهوم محايد باعتباره نسقاً من المعتقدات والمفاهيم (واقعية ومعيارية) يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منطق يوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات وهي من منظار آخر نظام الأفكار المتداخلة كالمعتقدات والأساطير التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية وتسوّعها في الوقت نفسه (مقلد، 1982م).

فكما يرى الكثير من الدارسين أن لكل نظام في العالم عقيدة سياسية يعرف بها، والأيديولوجية السياسية هي الأيديولوجية التي يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون السياسيون إلى درجة كبيرة بحيث تؤثر على كلامهم وسلوكهم السياسي وتحدد إطار علاقتهم السياسية بالفئات والعناصر الأُخرى . والأيديولوجيات السياسية التي تؤمن بها الفئات والعناصر المختلفة في المجتمع دائماً ما تتضارب مع بعضها أو تتسم بالأسلوب الإصلاحي أو الثوري الذي يهدف إلى تغيير واقع وظروف المجتمع. لكن جميع الأيديولوجيات تكون متشابهة في شيء واحد ألا وهو أسلوبها العاطفي وطبيعتها المحركة لعقول الجماهير.

فقدرة الأيديولوجيا تكمن في قدرتها على الإحاطة بالحقائق الاجتماعية وصياغتها صياغة جديدة؛ فهي لا تستبعد عناصر معينة من الواقع بقدر ما تسعى لتقييم نسق يضم عناصر نفسية واجتماعية ودينية، مماثل للواقع الذي تدعو إليه الأيديولوجية. واستخدام مفهوم الأيديولوجية كأداة تحليلية يتطلب تعدد مستويات البحث بوصف منطقها الداخلي وحتى ادعاءاتها عن نفسها وسماتها الأساسية كجانب معبر عن الواقع.

فالأيديولوجيا عند صانع القرار السياسي في سوريا تبرز من خلال الحزب الحاكم والتي تؤثر في سياسته الخارجية وهو حزب البعث العربي الاشتراكي حزب تأسس في دمشق، سوريا بتاريخ 7 نيسان/أبريل 1947م تحت شعار أُمَّةٌ عربيةٌ واحدةٌ ذات رسالة خالدة، وأهدافه وحدة حرية اشتراكية، وهي تجسد الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار والإمبريالية وإقامة النظام الاشتراكي، وهو الحزب الحاكم في سوريا منذ ثورة الثامن من آذار في عام 1963م حتى الآن (الشناق، 1996م).

يوصف حزب البعث على أنه مزيج من الاشتراكية والقومية العربية .تبنى المبدأ السياسي وتعمل أيضاً على أساس الانقلاب الشعبي ضد الحاكم "الظالم أو العميل أو من يواكب الاستعمار"، كما يدعي أنصار الحزب.

وقد اصطدمت هويته الوطنية والقومية مع الحكومات العربية المختلفة في أماكن وجود الحزب. ويرفع الحزب شعار "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" أما أهدافه فهي

"وحدة، حرية، اشتراكية". وترمز "الوحدة" إلى اتحاد الأقطار العربية، و"الحرية" من القيود الأوروبية وتحرر الأقطار العربية منها.

وبالنسبة للأردن، فلما كان لكل نظام في العالم عقيدة سياسية يعرف بها، فإن الأردن له اختياره العقائدي الخاص، ويقصد بالاختيار العقائدي الهوية العقائدية التي أختارها النظام، فعقيدة النظام السياسي الأردني مستقاة من مصدرين هما: مكانة المؤسس لدولة النظام، والأوضاع السياسية الثورية التي اتخذت من الأردن قاعدة لها والمتمثلة بالثورة العربية الكبرى. لذا فعقيدة النظام السياسي الأردني ثنائية التركيب: دينية في جانبها الأول، وقومية في جانبها الثاني (مركز الشرق الأوسط، 1999م).

ومن هنا نلاحظ مدى الاختلاف بين الأردن وسوريا من ناحية الأيديولوجيا، وقد كان لها تأثير على العلاقات الأردنية السورية ومثال هذا التأثير محولات التدخل السوري في الأردن في أيلول عام 1970م، ولكن منذ تسلم الملك عبد الله الثاني الحكم في الأردن وتسلم بشَّار الأسد السلطة في سوريا، تجاوز هذا المحدد في العلاقات بين البلدين وتركيز على العامل الاقتصادي وعلى القضايا المهمة والتي تهم البلدين مثل القضية الفلسطينية،حيث شهدت العلاقات تطوراً وتشابكاً على مختلف المستويات بصورة مميزة وواضحة للعيان.

ونلاحظ أيضاً أن العقيدة السياسية عند صانع القرار تتشابه في منظورها للقومية العربية وأن اختلفت في طريقة التطبيق، ونلاحظ ذلك جلياً في الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م حيث كان موقف البلدين يرفض الاحتلال الأجنبي لدولة عربية (قطيشات، 2009م)، وكلاهما عضو في الجامعة العربية وعضو في هيئة الأمم المتحدة.

2.4 المحددات الخارجية للعلاقات الأردنية السورية

تعرف البيئة الخارجية بأنها العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة، فلا تستطيع أي وحدة سياسية في هذا الكون العيش بمعزل عن التفاعلات السياسية التي تعج بها البيئة السياسية على الساحة الخارجية للدولة والتي يشهدها النظام الدولي بكل أبعاده فهي جزء منه تتفاعل معه تؤثر فيه وتتأثر به،

وتختلف حالات التأثر والتأثير من وحدة سياسية إلى وحده أُخرى، تبعاً لاختلاف الظروف الإقليمية والدولية المحيطة.

والملاحظ أن أي قرار سياسي يتخذ داخل أي وحدة سياسية، لا بد أن تنعكس نتائجه على بيئة نظامها السياسي، بغض النظر عن علاقة هذا القرار بالسياسة الداخلية أو الخارجية وإن كان هذا الانعكاس يتباين تبعاً لأهمية هذا القرار .

وكان قدر الأردن وسوريا على خريطة العالم السياسي أن تكون بقعتهما بؤرة الصراع الأيديولوجي في العالم منذ القدم ولا تزال، مما يسوغ لنا القول إنهما الأكثر تأثراً بالأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن بدرجات مختلفة وحسب الظروف الزمنية والأحداث والأزمات والمتغيرات الدولية المتتالية منذ نهاية الحرب الباردة حتى هذه الأيام.

وبناءً عليه، فإنَّ هذا الفصل سيعرض لكل من الإطارين التاليين: الإقليمي والعالمي كمحددات للعلاقات الأردنية السورية، وفي مبحثين اثنين:

1.2.4 الإطار الإقليمي كمحدد للعلاقات الأردنية السورية (عوامل مختارة):

تعد القرارات السياسية سواء الداخلية منها أو الخارجية التي تتخذها الدولة داخل أي قطر عربي، ذات انعكاسات ضمن الإطار الإقليمي الذي يعيش به، بغض النظر عن علاقة هذا القرار بالسياسة الداخلية أو الخارجية لتأثر كل واحدة بالأُخرى. وتعدُّ السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية التي تنتهجها الحكومات وتدير بها شؤون رعيتها، إلا أن انعكاسات وتأثيرات القرارات تتباين فيما بينها. فالقرار الذي يتعلق باتخاذ موقف يتعارض مع المصالح العربية القومية يعدُّ أقل تأثيراً من القرار المتعلق بقطع علاقات دبلوماسية بين قطرين عربيين وهكذا.

ويرجع سبب ذلك إلى كون الإطار الإقليمي يعدُّ بيئة دولية للدولة تبحث بها كل دولة من دول الإقليم عن سبل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتؤخذ في طريقها بالبحث عدة أشكال سياسية منها التنافسية والعدائية والمصلحية بغض النظر عن التباين الحاصل في طبيعة الأنظمة السياسية في دول الإقليم.

ويُعَدُّ متغير النظام الإقليمي هو المتغير الأهم في مفردات هذه الدراسة باعتبار إنها تعتمد أساسا على رصد المؤثرات المحددة للعلاقات الأردنية العربية، ولا سيَّما دول الجوار، وخاصة العلاقات الأردنية السورية. لذا فان دراسة متغير النظام الإقليمي يقتصر على تناول دول المركز أو الدول المهمة في معادلة التأثير الأشد في العلاقات الأردنية السورية، ورصد علاقات الأردن مع سوريا بالذات في ظل الظروف الإقليمية والدولية، وهي الأكثر تعرضاً للشد والجذب كما يرى عدد من الباحثين.

فكما قيل من قبل الكثير من الباحثين فإن الدولة تتحرك سياسياً من خلال الإطار الإقليمي حيث هو البيئة الأولى للدولة، وهو مسرح الأحداث الأهم في صنع القرار الوطني قبل تصديره دولياً، بمعنى أن عملية صنع أي قرار خارجي تأخذ بالاعتبار المحيط الإقليمي قبل المحيط الدولي، لأن الأول هو الأخطر والأكثر تأثيرا سلبياً أو ايجابياً، ويجب على الدولة التكيف مع هذه البيئة للحفاظ على أمنها واستقرارها، ولقد اعترف رئيس الوزراء الأردني الأسبق "توفيق أبو الهدى" عام 1954م بهذا التأثير، بقوله: "إن الأوضاع الدولية وتغير الأوضاع في مصر والتغير المتوقع في العراق، جعلت حكومتي تفكر بتعديل معاهدتنا مع بريطانيا..." (العزام، 1998م).

والواقع إن هذه الآلية من التفكير السياسي، كانت تتطلب من الأردن تقديم تنازلات كبيرة وكثيرة مقابل ضمان الاستقرار الإقليمي، وهو ما لم يكن يتأتى رغم ما قدمه الأردن من تنازلات في سبيل القضايا القومية، وعلى رأسها الوحدة العربية والقضية الفلسطينية. وسيتضح ذلك من خلال استعراض دور القوى الإقليمية العربية المجاورة للأردن والتي تأثر الأردن بسلوكها الخارجي تجاهه باعتبارها دول جوار جغرافي من جهة، وتشاركه قواسم حضارية وتاريخية وثقافية ودينية من جهة أُخرى.

فكانت البداية الأولى في عهد الملك عبد الله الثاني هي جنازة الحسين والتي جمعت أقطاب السياسة العالمية والعربية برغم تناقضها الكبير. فالمسألة لم تكن مسألة عزاء فقط بل تعدتها إلى مسألة تسجيل مواقف ومحاولة التأثير على توجه النظام في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عبرت عنه الأطراف بطرق مختلفة. وكان الحضور الأهم والأبرز في هذه الجنازة لثلاث أطراف لها مصالح حيوية في الأردن:

الجانب العربي والأبرز فيه الخليج وسوريا ومصر، والجانب الأمريكي، والجانب الإسرائيلي.

ولعل كل قوة من هذه القوى أرادت أن تعكس مصالحها ووضع الأردن في أطار هذه المصالح. وفي المقابل، فإن الأردن الذي أصبح محط أنظار هذه القوى، له مصالح وارتباطات واهتمامات معها تجعله يرى هذه التظاهرة بنظرة أوسع من مجرد النظرة الجنائزية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م).

وبخصوص العلاقات الأردنية السورية، ورغم ما توصف به العلاقات الأردنية السورية اليوم ومنذ عدة سنوات خلت، بالوفاق والود والانسجام بالمواقف الخارجية إزاء مختلف قضايا النظام الإقليمي العربي، خاصة بعد تولي الملك عبد الله الثاني عرش الأردن، ووصول الرئيس بشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية، رغم ذلك، فما زال المتغير السوري من أشد المتغيرات الإقليمية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي الأردني، ويتمركز المتغير السوري في النقاط التالية (الهزايمة، 1999م):

1. نمو القوة العسكرية السورية بشكل يفوق القدرات العسكرية الأردنية.
2. استمرار التأثير السوري على دول الخليج العربي النفطية لتحديد شكل ومستوى علاقاتها التحالفية مع الأردن اعتباراً من حرب الخليج الثانية 1991م.
3. استغلال سوريا للتسهيلات التي تمنحها للمنظمات الفلسطينية المعارضة للأردن، كوسيلة ضغط على صانع القرار الأردني تجاه القضية الفلسطينية والوضع الداخلي الأردني الذي يمثل النسيج الفلسطيني فيه الجزء الأكبر من تركيبته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
4. اعتماد جزء كبير من التجارة الأردنية الخارجية على الممر السوري.
5. اعتبار الأردن الحلقة الأضعف معنويا تجاه سوريا لأنها كانت تعد جزء بسيطا من سوريا الطبيعية (حقبة حكم الأمير فيصل 1918- 1920م).

وتفسير ذلك، أن العلاقات الأردنية–السورية قد شهدت تقدما وزخما ملحوظين على كافة الأصعدة منذ تولي الملك عبد الله سلطاته الدستورية، والذي مازال مستمرا حتى الآن؛ حيث أكد الملك أهمية تعزيز وتطوير علاقات الأردن بالجمهورية العربية السورية. ودليل ذلك ما ورد نصه في كتاب التكليف لحكومة عبدالرؤوف الروابدة فيما

يتعلق بخصوص سوريا :"ونقف بصلابة إلى جانب إخواننا في سوريا ولبنان لاستعادة جميع أراضيهما المحتلة". وكان وصول الملك عبد الله إلى دمشق بعد (11 آذار 1999م) في زيارات قصيرة لسوريا استمرت بضع ساعات، نقطة تحول في العلاقات الأردنية السورية بعد المحادثات مع الرئيس بشار الأسد والذي تركزت حول التطورات الإقليمية، وبخاصة الوضع الفلسطيني.

وكذلك فقد بحث الملك عبد الله الثاني والرئيس بشار الأسد خلال هذا اللقاء الهام، الذي حضره رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ووزير الخارجية السورية، مبادرة ولي العهد السعودي بإحلال السلام في الشرق الأوسط التي أعتبرها الزعيمان التزاما عربيا وتأكيدا جدية العرب لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة مؤكدين أهمية استجابة إسرائيلية لهذه المبادرة والكف عن اللجوء إلى استخدام القوة، ومشددين على أهمية تكثيف الجهود والمساعي الدولية لإنهاء سياسة التصعيد العسكري والاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني (المناصير والبواريد، 1999م).

وبناءً على ما تقدم، فسيتم الحديث عن أهم بعض المحددات الإقليمية وكيفية تأثيرها على العلاقات الأردنية السورية خلال حقبة الدراسة 1999–2010م:

1. إسرائيل كمحدد للعلاقات الأردنية السورية:

منذ نشأت إمارة شرق الأردن في عام 1921م كانت الأوضاع في فلسطين على إثر وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود تشغل بال صانع القرار السياسي الأردني في ذلك الوقت، وإن كان الوضع لا يسمح بحرية التصرف كون إمارة شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، وبريطانيا هي التي أعطى وزير خارجيتها وعده المشؤوم بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ومنذ البداية كان وعد بلفور هو العقبة الكبرى لتحقيق الطموحات الأردنية بإقامة مملكة تضم فلسطين وسوريا أي نطاقها الهلال الخصيب (هيكل، 1988م).

فلقد تناقضت طموح الوكالة اليهودية مع أحلام وطموحات الملك عبد الله؛ فعند إعلان استقلال الأردن عام 1946م كان رد الوكالة اليهودية معارضاً لذلك وقدمت احتجاجا رسمياً إلى الحكومة البريطانية واعترضت على القرار البريطاني بالبت بمصير شرق الأردن والاعتراف باستقلالها زاعمة أن شرق الأردن جزء من فلسطين التاريخية،

حيث تضمنت الاحتجاجات الصهيونية التأكيد على أن شرق الأردن جزء من فلسطين التاريخية، التي أشار إليها وعد بلفور، وبقيت هذه النظرة حتى بعد تأسيس الدولة الإسرائيلية.

فمنذ وجود الدولة الإسرائيلية، كانت سياسة الأردن الخارجية تقوم على أساس أن إسرائيل تشكل أكبر خطر أمني على الأردن الذي يشترك مع هذا الكيان بأطول حدود. فإسرائيل تشكل محدداً ثابتاً عند صياغة صانع القرار لسياسة الأردن الخارجية. وقد ارتبط ذلك في حاله النظام العربي بدرجة كبيرة، فكلما كان النظام العربي مستقرا ومتماسكا أعطى ذلك صانع القرار السياسي حرية أكبر من الحركة، وكلما زادت حدة التوتر في النظام العربي زاد تأثير المتغير الإسرائيلي على صانع القرار السياسي الأردني، لأن إسرائيل تتمتع بمعطيات عسكرية وتكنولوجية تجعلها قادرة على فرض الحقائق على الأرض، ليتعاظم دورها في المنطقة (العزام، 1994م).

لذا فإن صانع القرار الأردني كان يرى إسرائيل وما تزال أحد محددات السياسة الخارجية الأردنية عند عمليتي التخطيط والتنفيذ سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، فمنذ قيام الدولة اليهودية أصبح الأردن لدية كل مقومات التخوف الأمني من هذا الكيان التوسعي الذي يلقى كل الدعم من القوى الكبرى، مع التيقن التام من صانع القرار السياسي أن القوة واستخدامها ليس في صالح العرب ولن تغير الحقائق على الأرض (السعدي، 2000م).

ضمن هذه الرؤية وهذا التطور الذي شكل متغيراً دولياً بالنسبة لصانع القرار السياسي أنهى بذلك الأردن صراعاً سياسياً وعسكرياً بين الأردن وإسرائيل دام أكثر من 50 عاماً بتوقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في 1994/10/26م (Stacks, 1991).

ورغم هذه المعاهدة، إلا أن إسرائيل لا تزال تشكل أحد أهم المتغيرات التي يدركها صانع القرار الأردني والمؤثرة في سياسته الخارجية، خاصة وأن حدود إسرائيل مع الأردن وإن حددت فهي لم تقل عن (385) كم، والهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين تزيد من احتمالات هجرة الفلسطينيين القسرية إلى الأردن (المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية، 1994م). وقد شكلت إسرائيل محور خلاف مع بعض الدول العربية

المجاورة، وبخاصة سوريا عندما كانت العمليات الفدائية لا تسمح لها للعمل من الجانب الأردني، وكذلك بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل (اتفاقية وادي عربة 1994).

أما بالنسبة للمسار السوري الإسرائيلي فقد بدأ بالتبلور بعد الموافقة السورية على المشاركة في أعمال مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد بين 30 أكتوبر/تشرين الأول و1نوفمبر/تشرين الثاني 1991م، والذي انبثق عنه إطاران للتفاوض، هما: إطار المفاوضات الثنائية، وإطار المفاوضات متعددة الأطراف. وعلى الصعيد السوري الإسرائيلي وجوهره قضية الجولان، أي قضية استعادة سوريا لأراضيها التي احتلت من قبل إسرائيل في حرب 1967م التي حررت منها سوريا خلال وبعد حرب 1973م نحو 50 كيلومتراً مربعاً، وما زال منها تحت الاحتلال الإسرائيلي نحو 1200 كيلو متر مربع.

ويشكل القسم المحتل من الجولان لإسرائيل ثروة بكل المقاييس الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والمائية قد يقدم الإسرائيليون على المساومة عليها حال اقتناعهم بأن اتفاقية سلام مع سوريا ستحقق لإسرائيل إنجازات كبيرة على الصعيدين العربي والإقليمي.

ومما يجدر ذكره هنا أن إسرائيل تحقق جراء احتلالها للجولان مجموعة من الفوائد منها:

1. استغلال نحو 200 ألف دونم من مساحة الجولان كمحميات طبيعية.
2. تشغيل نحو 23,5% من إجمالي المستوطنين في الجولان، وتزويد الأسواق الإسرائيلية بنحو 70% من احتياجاتها من الأزهار ونباتات الزينة.
3. ومن الناحية السياحية توظف إسرائيل أماكن الجذب السياحي الكثيرة في الجولان لتنشيط حركة السياحة فيها.
4. ومائياً، من المعروف أن المصادر المائية المتوفرة في الجولان تغطي أكثر من 12% من حاجة إسرائيل إلى المياه التي تقدر بنحو 1800 مليون متر مكعب سنوياً.

5. وأمنياً وعسكرياًيتيح موقع الجولان الجغرافي ميزات إستراتيجية كثيرة لإسرائيل لجهة السيطرة وتهديد العمق السوري.

فقد مر المسار التفاوضي السوري _ الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام بعدد من المراحل والمحطات، فقد التقى الوفدان السوري والإسرائيلي للتفاوض في واشنطن وأجريا جولات كثيرة من المفاوضات. كان من أبرزها الجولة التي حضرها رئيسا أركان الجيشين السوري والإسرائيلي حكمت الشهابي وإيهود باراك، وتم فيها تجاوز مستوى الفصل بين المبادئ والتفاصيل بحيث تم السير بشكل متواز في الترتيبات الأمنية والجدول الزمني للانسحاب والتطبيع. وأيضاً اجتماع آخر على مستوى رئيسي الأركان عقد عام 1995م وانتهى إلى اتفاق على إقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الجانبين، وإنشاء مناطق آمنة، وإقامة مراكز للإنذار المبكر تسمح لكل جانب بمراقبة الآخر، إضافة إلى إيجاد آلية للإشراف على هذه الترتيبات.

وبعد تسلم بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية مر المسار التفاوضي بمرحلة جمود إلى أن استؤنفت المفاوضات في كانون الأول 1999م بعد أشهر قليلة من فوز إيهود باراك برئاسة الحكومة الإسرائيلية في واشنطن و برعاية الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون وبحضور وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك الذي وافق على استئناف المفاوضات من آخر نقطة وصلت إليها (آصلان، 2006م).

وبخصوص المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة بوساطة تركيا، فقد جاء الطرح عام 2006م وحرب تموز في ذلك العام وما تبعها من تداعيات داخلية إسرائيلية، وكان موقف سوريا بالموافقة على استئناف محادثات سلام دون شروط وللحد الذي وصلت إليه خلال رئاسة إسحق رابين للحكومة الإسرائيلية، والتي نتج عنها التزام رابين بانسحاب إسرئيل لحدود الرابع من حزيران عام 1967م (صحيفة الغد الأردنية، 2011/3/5م). ولكنها تعثرت نتيجة للظروف والمتغيرات المختلفة التي سادت وما تزال المنطقة العربية.

ويتضح من حالة الركود المتكررة في المفاوضات السورية–الإسرائيلية أن الزمن ليس عاملا محايدا، فهو لصالح أحد الطرفين دون الآخر. وقد كان الرئيس السوري

الراحل حافظ الأسد مؤهلا بما لا يقارن مع أي من الزعامات السورية الأُخرى لاتخاذ قرارات مصيرية على مستوى السلام مع إسرائيل. وكان المبدأ الحاكم لإستراتيجية التفاوض السورية خلال عهده هو إستراتيجية "الطريق المزدوج" القائمة على مبدأ التحرك على أكثر من محور في وقت واحد، محور التشدد الذي ينطوي على عناصر كثيرة منها تدعيم القوة العسكرية والتحالف مع إيران والجماعات الراديكالية ودعم الأنشطة العسكرية المقاومة ضد إسرائيل، ومحور المساومة الذي يتضمن الدخول في المفاوضات وإبداء قدر محسوب بدقة من المرونة سواء في المفاوضات نفسها أو في العلاقات المرتبطة بها (النجار، 2005/3/29م).

وقد بدأ عهد الرئيس بشار الأسد بتأكيده في "خطاب القسم" على أن "تحرير الجولان همنا الأول وأنه لا مساومة على الأرض والكرامة، والسلام خيارنا ولكن ليس على حساب الأرض والسيادة، وأنه يمكن الانطلاق باتجاه السلام العادل الشامل بعد استعادة كامل الأرض حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران".

إن انتفاضة الأقصى في أيلول 2000م واستمرار السياسات اليهودية العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، وتعنتها في تنفيذ كل ما توصلت إلية المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية بخصوص قضايا النزاع، وعلى رأسها إعلان الدولة الفلسطينية، وعودة اللاجئين والنازحين الذي يشكلون عامل ضغط على صانع القرار الأردني كمتغير مادي من متغيرات الصراع العربي – الإسرائيلي. كشفت هذه النتائج للأردن أنه ليس أمام الأردن إلا العودة إلى محيطه العربي، وهو توجه يمكن تلمس أولى خطواته أواخر عهد الراحل الملك حسين، وبعد وفاة الملك حسين في شباط 1999م، حدث تبديل مهم في موقع الأردن وعلاقاته العربية من جهة، والعلاقات الأردنية السورية على وجه الخصوص،حيث كان الرئيس السوري حافظ الأسد الأسرع والأكثر حضوراً في عمان عشية وفاة الملك حسين، أمر له دلالاته في التشجيع السوري للأردن في انفتاحه على محيطه العربي، وهي إشارة سرعان ما التقطها الملك عبد الله الثاني دون أن يعطي ذات الأهمية للإشارة الإسرائيلية المماثلة بحضور كثيف ومهم في جنازة الملك حسين (سويدان، 2011/3/5م).

كانت تلك بداية التحول في علاقات الأردن الإقليمي؛ تحسن في العلاقات العربية، وكان واضح هذا التحسن في العلاقات الأردنية السورية بشكل خاص،حيث حملت زيارة الرئيس الأسد دلالات سياسية مهمة ومتعددة عُدَّت مدخلا مناسبا لإعادة الدفء للعلاقات الأردنية السورية التي شابها الكثير من التوتر في منعطفات حساسة مرت بها المنطقة، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل قبل انتهاء المفاوضات السورية الإسرائيلية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م).

ومثلت الضغوط الإسرائيلية أخطر ما تعرض له الأردن في عهده الجديد، وبخاصة ما يتعلق بإثارة المسائل المثيرة للجدل التي تضع الأردن في موقف حساس جدا، وعلى الأخص ما يتعلق منها بمستقبل هذا الوطن على خارطة المنطقة السياسية، ومن ذلك ما أشار إليه الصحفي الإسرائيلي زئيف شيف بقوله: "إن المستقبل بعد الحسين والحسن غامض وغير واضح، حيث إن إسرائيل معنية جداً بأن يبقى الأردن مستقرا تحت سلطة الملك عبد الله، ولكن اختبار الملك عبد الله ليس باستقبال الوفود المؤيدة، بل بالصمود أمام التهديدات المختلفة، تلك التي تأتي من فلسطين ومن العراق أو سوريا.

ولكن قطعت زيارة الأسد للأردن الطريق على إسرائيل التي استمرت في بث الإشاعات منذ انتكاس صحة الحسين حول الأطماع السورية في الأردن، واستعدادها لاجتياح الأردن في لحظة غياب الحسين. فقد قالت صحيفة تشرين السورية "أن سوريا لا تتمنى للأردن الشقيق سوى العز والاستقرار، وهي قوة للأردن وسند له، وأن العلاقات الأخوية بين البلدين تسد الطريق أمام محاولات إسرائيل الاصطياد في الماء العكر"(المعايطة، 2000م).

وكانت لزيارة الملك عبد الله بن الحسين لسوريا في نيسان 1999م أهمية خاصة في جولته العربية لاعتبارات كثيرة وكذلك فقد كان للتطورات الإسرائيلية في المنطقة أثره على العلاقات الأردنية السورية، وكما يلي:

1. الأهمية الإستراتيجية في الأمن والاستقرار تاريخيا للعلاقات السورية والأردنية.
2. الإمكانات الإستراتيجية التي تتمتع بها سوريا في وضعها العربي والدولي وفي مواجهة إسرائيل.

3. تفـاقم العديـد مـن نقـاط الخـلاف بـين الجـانبين بمـا أثقـل كاهـل العلاقـات الثنائية،وحجب فرص التعاون والتكامل لعقود عدة.

4. إن إسرائيل تتخذ من الورقة السورية هاجسا أمنيا دائما للأردن،وتعمل على إذكاء نار أي خلاف مهما كان صغيرا، وأنها تعتمد على ذلك للضغط على الأردن للاستجابة لمتطلباتها الأمنية والاقتصادية والتطبيع.

5. الوضع الاعتباري الذي تتمتع به سوريا بصفتها دولة مواجهة ودولة إستراتيجية بين الدول العربية.

6. الترابط الديموغرافي الأردني السوري، ناهيك عن الترابط الاقتصادي وتداخل المصالح وأنهار المياه في البلدين، وحاجة سوريا إلى الأردن كمعبر ترانزيت بري إلى العالم العربي.

ويأتي الموقف السوري بمشاركة الأردن في حل أزمة مياهه واستعدادها لتزويد الأردن بمياه الشرب، بعد استغلال إسرائيل لمياه نهر الأردن، لهو دليلا آخر على توجه سوريا لفتح صفحة جديده مع الأردن، وأنها لن تتركه وحيداً أمام التعنت الإسرائيلي في مسألة المياه، وأن الأردن سوف يجد حلاً لمشاكله المائية بتعاونه مع جيرانه العرب (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م).

2. إيران كمحدد للعلاقات الأردنية السورية:

لقد أثرت إيران كمحدد على العلاقات الأردنية السورية،وذلك بسبب عدم أتفاق الأردن وسوريا على إيران كحليف لهم في منطقة الشرق الأوسط،حيث تربط سوريا بإيران علاقات إستراتيجية وعلاقات تعاون دفاعي وعلاقات مصالح تشمل قطاع النفط والعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وهي علاقات مستقرة إلى حد كبير، بينما العلاقات بين الأردن وإيران غير مستقرة وتتأرجح بين العداء والدبلوماسية الحذرة، كما لا يوجد علاقات اقتصادية بشكل يعزز العلاقات السياسية بين البلدين (الحروب، 2006م).

فوقوف الأردن مع العراق في حربها مع إيران عام 1980م، ومع الإمارات العربية المتحدة في أزمة الجزر الثلاث المتنازع عليها بين الإمارات وإيران، وانتفاضة الأقصى الثانية في أيلول عام 2000م أثر على العلاقات الأردنية مع إيران لتزيد علاقات

الأردن وإيران تعقيدا، وبالتالي أثَّر ذلك على العلاقات الأردنية السورية بشكل مباشر أو غير مباشر، حتى هذه الأيام.

فصلات الدين والجوار والتاريخ المشترك تعد من أبرز العوامل التي تجمع العرب والإيرانيين.وقد عرفت العلاقات العربية الإيرانية مرحلة من الصراعات والمنافسات الطويلة التي لم تتوقف على مر التاريخ. ولكن منذ قيام النظام الجمهوري في عام 1979م وخروج غيران من سياسة الغرب والأحلاف انتقلت العلاقات العربية–الإيرانية إلى مرحلة جديدة؛ حيثُ كانت الدول العربية تخشى مساعي إيران لتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، وما كان لذلك من انعكاسات شتى على العلاقات العربية الإيرانية من جهة، وعلى العلاقات العربية العربية من جهة أُخرى، وأخص تأثيرها على العلاقات الأردنية السورية، والتي أثرت بشكل سلبي في الكثير من القضايا (توفيق، 2003م).

أما بالنسبة للعلاقات السورية الإيرانية فتبدو الأكثر ثباتاً، فقد بدأت بعد انتصار الثورة الإيرانية مباشرة، وكان الأبرز فيها الانحياز الاستراتيجي السوري غالى إيران في حربها مع العراق 1980–1988، وتأييد الأردن للعراق مما كان لذلك من انعكاسات على العلاقات الأردنية السورية، والتي كانت سلبية. وقد شكلت سوريا في هذه المرحلة بوابة إيران إلى المنطقة العربية وخصوصا إلى لبنان عبر الدعم المباشر لحزب الله. كما شكلت سوريا مع إيران نواة لما يعرف بمحور الممانعة الذي يقف غالى جانب حركات المقاومة في المنطقة خصوصا في لبنان وفلسطين. ومن جهة أُخرى عدَّت الأردن وسعودية ومصر في الإقليم بدول الاعتدال، حيث كان لهذه التسميات سلبيات عادت على العلاقات بين البلدين.

وفي المقابل، فقد ساهمت إيران في ثمانينات القرن الماضي في دعم سوريا خصوصا على المستويات النفطية، وتبادل البلدان المصالح والعلاقات التجارية والاقتصادية، وهي علاقات مستقرة إلى حد كبير، وقد باتت العلاقات السورية مع إيران أكثر رسوخا بعد غياب الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينات ذاك القرن الذي كان داعما لسوريا في مواجهة الضغوط الأميركية والإسرائيلية (لاتووك، 2007م).

فتتعاون سوريا وإيران في مواجهة مشكلات وأزمات بلدان المنطقة وقضاياها، (القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى الدعم الثابت لحركات المقاومة)، لم يبدل التباين

في وجهات النظر بين البلدين اتجاه بعض القضايا من تحالفهم الإستراتيجي ومن ثبات هذا التحالف، وبخاصة بعد أن أصبح دور سوريا، خصوصا بعد تراجع دور مصر، أكثر محورية في الشرق الأوسط بفضل هذا التحالف مع إيران ومع حركات المقاومة. وقد تعرضت سوريا لمحاولات إضعاف نظامها ولمحاولات فك تحالفها مع إيران وللحصار. وقد فشل ذلك كله في تغيير ثوابت التحالفات السورية، علما بأن سوريا لم تجعل علاقاتها مع إيران بديلاً لعلاقاتها العربية، فقد حرصت دوما على دورها في جامعة الدول العربية، كما حرصت على استعادة علاقاتها مع المملكة السعودية، (مشروع التفاهم السوري–السعودي لحل أزمة القرار الظني ضد حزب الله) دون أن يكون ذلك في الوقت نفسه على حساب علاقاتها مع إيران، على الرغم من كل المحاولات الغربية وحتى العربية للفصل بين سوريا وإيران (توفيق، 2003م).

ومن الجهة المقابلة، فلقد تعاملت إيران منذ اندلاع الثورة مع الصراع العربي–الإسرائيلي من منطق أنه صراع حضاري بين الأمتين الإسلامية واليهودية أكثر مما هو صراع سياسي. وعلى الرغم من هذا التصور، إلا أن هناك ظروفا إقليمية معينة فرضت نوعا من التمايز بين المسلك الإيراني تجاه المسارات الأُخرى للصراع. ففي الوقت الذي كان التشدد واضحاً في الموقف الإيراني من المسارين الفلسطيني والأردني فإنه اتسم بقدر كبير من المرونة تجاه المسار السوري – اللبناني – الإسرائيلي، حيث التماس المباشر مع العلاقات السورية – الإيرانية وضرورة تكييفها تبعا لتوجهات سوريا. فالدولتان تجمعهما الحساسية المشتركة تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل. بينما على العكس من ذلك في العلاقات الأردنية الأمريكية، والتي تختلف فيها عن العلاقات السورية الإيرانية.

ولكن بعد سقوط بغداد في عهد الرئيس بشار الأسد بدأت هذه العلاقة تأخذ منحى مختلفا عبر عنها عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السوري بشار الأسد وذلك بعد أن قطع الصلة مع النظام القائم ودعا للانقلاب عليه– بقوله: "في الماضي كان هناك تحالف إستراتيجي وكان لسوريا مصالح ولإيران مصالح وكانت نقطة الالتقاء الأساسية لهذا التحالف صدام حسين، لكن الأمور تحولت بعد ذلك نتيجة غياب نقطة الالتقاء الأساسية وضعف سوريا التي لم يعد لديها أي إستراتيجية". خاصة وأن الشأن العراقي

أصبح مصدر اختلاف ما بين الطرفين حيث وقفت سوريا بقوة ضد الغزو الأميركي لبغداد، وهي متهمة بتسريب السلاح لمجموعات عسكرية تستهدف القوات الأميركية، كما إنها تستقبل قوى معارضة للحكومة العراقية الحالية المدعومة أمريكياً.

بينما أعلنت إيران التزامها الظاهري ما سمي بالحياد الإيجابي عندما سهلت الوجود الأمريكي في العراق، حيث انخرطت القوى العراقية الشيعية المؤيدة لها في العملية السياسية التي نشأت في ظل الوجود العسكري الأميركي (إدوارد، 2011م).

وعند الحديث عن الاحتلال الأمريكي للعراق نلاحظ تقارب المواقف بين الأردن وسوريا، رغم الدعم الإيراني غير مباشر للاحتلال الأمريكي في العراق. ولكن المراجعة التي تحصل من البلدين للعلاقة بينهما تشير إلى إعادة بناء العلاقات على أسس مختلفة تأخذ بعين الاعتبار قضايا قد تكون أكثر أهمية وإلحاحا؛ فسوريا تتحالف مع إيران على أساس حماية أمنها المهدد، سواء من العراق -الذي ترابط فيه القوات الأميركية أو من لبنان -الذي أجبرت على إخراج جيشها منه في مارس/آذار 2005م- وتتخوف أن يتحول إلى بلد معاد لها بعد أن كان درعا لخاصرتها الرخوة، خاصة أن هناك أطرافاً لبنانية قد أعلنت الحرب علنا على النظام السوري القائم على خلفية اتهامه بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وعدد من الشخصيات اللبنانية الأُخرى. مما أثر على العلاقات السوري العربية بشكل عام والعلاقات السورية الأردنية بشكل خاص، وذلك بفتور في العلاقات وحملات إعلامية متبادلة.

فضلاً عن ذلك فإن إيران الطامحة نوويا والمهددة أكثر من أي وقت مضى لإمكانية تعرضها لضربة إسرائيلية خاطفة لبنيتها النووية أو من أميركا، تحتاج إلى الحفاظ على النظام السوري الحالي المتحالف معها والذي أعلن التزامه الإيجابي تجاه حزب الله اللبناني وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحقه في تعزيز دوره في الشأن السياسي اللبناني الداخلي.

كما إن سوريا لن تجد بلداً أكثر استعداداً من إيران للوقوف إلى جانبها في حال تعرضها لهجوم إسرائيلي أو أمريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار التصريحات الإيرانية التي صدرت في أكثر من مناسبة وعلى لسان أكثر من مسؤول حتى أن الرئيس

الإيراني أحمدي نجاد قال في أحدها في يناير/كانون الثاني 2007م "إن أمن سوريا هو من أمن إيران" (الحروب، 2006م).

وتعدُّ مذكرة التعاون الدفاعي التي وقعتها سوريا مع طهران في منتصف يونيو/حزيران 2006م الوحيدة من نوعها بين بلد عربي وإيران، ولم تتعرض الاتفاقية المذكورة وتصريحات الساسة الإيرانيين لاختبار فعلي يبين مدى جديتها حتى الآن، وإن كان هناك من يعدّ الوقوف السوري مع حزب الله أثناء حرب يوليو/تموز 2006م إحدى المحطات المهمة التي خرج منها الطرفان بعلاقات أكثر متانةً.

وبسبب اتساع هذه العلاقات تكاثرت الاتهامات لهذا التحالف من بعض المعارضين السوريين بأنه قائم على أسس مذهبية، وهو ما عبر عنه الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بالهلال الشيعي الممتد من إيران إلى دمشق ولبنان، وأدى إلى فتور في العلاقات السورية الأردنية، في حين إن البلدين يريان فيه تحالفاً بين قوى التصدي والممانعة للاختراق الأمريكي والإسرائيلي للمنطقة (توفيق، 2003م).

أما العلاقات الأردنية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإيرانية بقيادة آية الله الخميني عام 1979م، تتأرجح بين العداء والدبلوماسية الحذرة، حيث إن الجانبين لم ينجحا تماماً في التوصل إلى أرضية علاقات تقوم على مصالح ثنائية مشتركة واضحة المعالم لا تتأثر بعلاقات أي منهما الإقليمية أو الدولية، وكانت انعكاسات التحالف في العلاقات السورية الإيرانية ترخي بظلالها على العلاقات الأردنية السورية.

فبعد سقوط نظام شاه إيران انهارت علاقات البلدين تماماً، ووصلت إلى مستوى قطع التمثيل الدبلوماسي، واستمرت هذه العلاقات تسير في طريق التوتر، بعد مساندة الأردن للعراق في حرب الثمانية أعوام مع إيران، والتي اندلعت عام 1980م، ثم جاءت أزمة الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، والتي يدعي كل طرف ملكيتها، حيث أيَّد الأردن الإمارات لتزيد علاقات الأردن وإيران تعقيداً.

لكن مع بدايات عقد تسعينيات القرن الماضي، ومع التحولات الداخلية التي طرأت على إيران وخاصة بعد وفاة الخميني عام 1989م، والتي أظهرتها بتخليها التدريجي عن إستراتيجية "تصدير الثورة" التي كانت تثير خشية دول المنطقة، بدأت العلاقات

الأردنية الإيرانية بالتحسن تدريجياً، فاستعيدت العلاقات الدبلوماسية، وبادر الأردنيون لإغلاق مكاتب حركة مجاهدي خلق المعارضة لإيران في عمان وإبعاد مسؤوليها وإلغاء كل التسهيلات التي كانت ممنوحة لهم على الأراضي الأردنية (الخولي، 1986م).

ومع بداية شهر أيار 1999م زار المستشار السياسي للملك عبد الله الثاني طهران حاملا رسالة إلى الرئيس خاتمي. كما قام كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني بأول زيارة للأردن على هذا المستوى والتي تم خلالها تحييد جوانب الاختلاف بين الدولتين. وقد كانت هذه الزيارة بنفس العام للزيارة الأردنية لسوريا والتي فتحت صفحة جديدة فيها مع سوريا، وهذا يدل على مدى تأثير إيران على العلاقات الأردني السورية.

فعاد الدفء النسبي يدب في أوصال العلاقات الأردنية الإيرانية عام 2003م، بعد الزيارة التي قام بها الملك عبد الله الثاني لإيران، والتي تعدُّ الأولى من نوعها منذ انهيار نظام الشاه. فإن جدران هذه العلاقة "الهشة" ما لبثت أن بدأت بالتهاوي مع سقوط بغداد على يد قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة، والحديث عن تنامي النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، وتوجت المخاوف الأردنية بتصريحات الملك عبد الله في ديسمبر/كانون الأول 2004م للتحذير من أطماع إيران لإقامة ما سماه "الهلال الشيعي" بالمنطقة وإصراره على السير في برنامجه النووي والذي أثر بدوره على العلاقات الأردنية السورية، كما أسلفنا سابقاً.

ورغم محاولات الأردن اللاحقة لامتصاص الغضب الإيراني، ومحاولة التهوين من تصريحات الملك عبد الله، فإن الريبة الأردنية من الأطماع الإيرانية "الشيعية" بالمنطقة عادت لتظهر مرة أُخرى بعد كثرة الحديث عن تورط إيراني في الحرب الطائفية التي أطلت برأسها في العراق بين الشيعة والسُّنَّة ، خاصة بعد "المظاهر الطائفية" التي ظهرت خلال عملية إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. كما إن تطورات حالة الاقتتال الطائفي في العراق، وما رافق ذلك من اتهامات لإيران، قد ساهم بتبدل المزاج الشعبي الأردني تجاه إيران، وبرز ذلك من خلال مطالبة نواب أُردنيين حكومتهم بقطع علاقاتها مع طهران.

ولأول مرة خرجت مظاهرات أردنية لمهاجمة سياسات إيران في المنطقة، وذلك بعد سريان الشكوك بشأن استغلال إيران نفوذها في بعض دول المنطقة، لخدمة "مصالحها الخاصة" كما هو الحال مع حزب الله في لبنان، أو محاولة فرض نفسها كأحد مفاتيح القوى في المسألة الفلسطينية من خلال التقرب لأحد أطراف القوى الفلسطينية.

وبهذا فإن العلاقات الأردنية الإيرانية السورية قد أثرت على علاقات الأردن الإقليمية، من ناحية اعتبار الأردن والسعودية ومصر، بدول الاعتدال في المنطقة وتحالفها مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تقف على عداء مع إيران بسبب المشروع النووي واعتبارها دولة تدعم الإرهاب والمقاومة في فلسطين ولبنان واعتبار سوريا وإيران بما يعرف بمحور الممانعة في المنطقة. كما إن الولايات المتحدة تعدُّ الأردن حليفاً إستراتيجياً لها في المنطقة، وبخاصة وأن الأردن يعدُّ منطقة عازلة بنسبة لإسرائيل وهي قلقة من أي تقارب في العلاقات الأردنية الإيرانية السورية، وإن سوريا تواجه الضغوط الأمريكية والإسرائيلية في تحالفها مع إيران ،كما إن سوريا هي بوابة إيران إلى المنطقة العربية، وإن الأردن حليفٌ للولايات المتحدة، كما تدَّعي إيران.

3. العراق كمحدد للعلاقات الأردنية السورية:

تعد العراق كإحدى دول غرب القارة الآسيوية المطلة على الخليج العربي، محددا للعلاقات الأردنية السورية منذ حرب الخليج الأولى (1980-1988م) وحتى الآن، فيما يتعلق بموقعها الجغرافي ونظامها السياسي وظروفها السكانية وعلاقاتها بالقوى الإقليمية والدولية العالمية.

فلقد شهد العام 1979م تدهوراً في العلاقات بين العراق وإيران إثر قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، عندما اتهمت العراق الإيرانيين بقصف البلدات الحدودية العراقية في 4 سبتمبر/أيلول 1980م وقد عدَّ العراق ذلك بداية للحرب فقام الرئيس العراقي صدام حسين بإلغاء اتفاقية عام 1975م مع إيران في 17 سبتمبر/أيلول 1980م واعتبار مياه شط العرب كاملة جزءاً من المياه الإقليمية العراقية. وفي 22 سبتمبر 1980م هاجم العراق أهدافاً في العمق الإيراني، وبدأت إيران بقصف أهداف عسكرية واقتصادية عراقية (مسلم، 2002م).

كان الموقف الأردني من الحرب العراقية الإيرانية يندرج ضمن المعسكر الداعم والمؤيد للعراق ضد إيران، على أساس أن العراق يدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية، بينما كانت سوريا ضمن المعسكر الداعم لإيران، "كصورة شاذة في النظام الإقليمي العربي" (الخولي، 1986م).

ومن الواضح أن الحرب العراقية الإيرانية انعكست بصورة سلبية في التباعد بين الأردن وسوريا بسبب المواقف المختلفة بين الدولتين،وأدى إلى اختلاف سياسي حاد وتوتر شديد وصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية لحقبة زمنية ليست بالطويلة. وقد كانت العلاقات الأردنية السورية هي الأكثر تأثراً بالحرب، ومن آثاره رفض سوريا المشاركة في مؤتمر القمة العربي في عمان عام 1980م، بحجة أنه يوفر الغطاء العربي للعراق في حربه مع إيران.

أما أزمة الخليج الثانية التي اندلعت بين العراق والكويت في آب 1990م ومن ثم حرب التحالف عام 1991م (حرب الخليج الثانية)، فتعد من الأزمات التي عصفت بالنظام الإقليمي العربي، وكان لها نتائج عدة على الكثير من الدول العربية، ومنها العلاقات الأردنية السورية.

كان موقف الأردن من أزمة الخليج الثانية وسطيَّاً ويعبِّر عن الحياد الايجابي وبمساعٍ دبلوماسية لم يكتب لها النجاح، بعد أن أُسيء فهمه وفهم رسالته ونددت أطراف التحالف بموقفه واتهمته بالانحياز إلى جانب العراق (قطيشات، 2009م).

أما موقف سوريا فكان موقف معادي للعراق وللأردن التي تصورت أنها مؤيدة للعراق، لأنها اتخذت موقفاً محايداً بالمفهوم الإيجابي،وهذا التباين أحدث انقساماً كبيراً في العلاقات العربية العربية ومن ضمنها العلاقات الأردنية السورية (قطيشات، 2009م). فالأزمة كان لها تأثير واضح على العلاقات الأردنية السورية حيث التوتر بين البلدين، ولكن سرعان ما عادت العلاقات لطبيعتها مع زيادة التنسيق بين الطرفين حيال عملية السلام في الشرق الأوسط، بعد مؤتم مدريد للسلام عام 1991م.

وجاءت حرب الخليج الثالثة أو الحرب الإنجلو أمريكية على العراق 2003م، ضمن ما بدأته واشنطن مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية عام 1991م، مستخدمة في

ذلك حجتين هما: أسلحة الدمار الشامل، وعدم تعاون العراق مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بغزو الكويت.

اتخذ الرئيس الأمريكي أكثر الخيارات تشددا إزاء المسألة العراقية، وحصل على تفويض من الكونجرس باستخدام القوة إزاء العراق إذالزم الأمر، كما انتزاع قرارا من مجلس الأمن الدولي يبيح استخدام القوة العسكرية حال امتناع العراق أو محاولته عرقلة جهود المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار، وهكذا فقد ظل الخيار العسكري هو الذي يهيمن على الأجواء،رغم التزام العراق بقرار مجلس الأمن رقم (1441) الخاص بعودة لجان التفتيش بدون شروط عراقية، حتى خرجت واشنطن عند الإجماع الدولي ورفض الغالبية العظمى من دول العالم والرأي العام العالمي، وذهبت مع بريطانيا إلى إعلان الحرب على العراق ومن ثم احتلاله (الغزالي، 2002م).

وفي العشرين من آذار من عام 2003م بدأت حرب الخليج الثالثة، وبعد ثلاثة أسابيع من القتال انهار النظام في العراق، ودخلت قوات الاحتلال الأمريكي إلى بغداد بلا قتال يذكر، وبنهاية العمليات العسكرية نيسان 2003م، كانت سلطة العراق المركزية قد اختفت وسيادتها قد زالت، وبعد وقت قصير في أعقاب ذلك كانت مؤسساتها الوطنية قد قوضت (الدلال، 2003م).

وكان موقف الأردن عندما بدأت الحرب رافضا لها مطالب طبقا للإجماع العربي بضرورة وقف الحرب وخروج قوات الاحتلال من العراق. وقد أوضح ذلك خطاب الملك عبد الله الثاني للشعب الأردني بتاريخ 2003/3/21م، قال فيه: "سنعمل بكل الوسائل الممكنة لوضع حد لهذه الحرب بالسرعة الممكنة، للتخفيف من معاناة أشقائنا، وتمكينهم من تجاوز آثار هذه الحرب، والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية" (قطيشات، 2009م). وهنا حدث التوافق مع الموقف السوري من احتلال العراق بشكل علني ورافض بصراحة، لهذا المخطط الأمريكي للمنطقة.

وتأسيساً على ما سبق؛ فإن الحرب على العراق واحتلاله قد أثرت على العلاقات الأردنية السورية؛ كانت نقطة تجمع بينهم مع تناسي الخلافات ولو مؤقتاً وذلك لأن مسوّغات الخلاف أو التوتر في العلاقات الأردنية السورية، هذه المرة لم تكن متوفرة، وذلك لأن الأردن وسوريا قد شعرا بأهمية التقارب في ضمن هذه الظروف الصعبة.

ولذلك لعب هذا المتغير دوراً كبيراً في المنطقة بشكل واضح، وقد حافظ الأردن علاقاته مع دول النظام العربي، خاصة دول الجوار بل وتنامت العلاقات السياسية الأردنية السورية بصوره ملفته للنظر.

وكما سبقت الإشارة، يمكن القول إن العلاقات الأردنية العربية خلال سنوات حقبة الدراسة، بما فيها مرحلة ما قبل وأثناء وبعد الحرب على العراق، وخاصة العلاقات الأردنية السورية وفي ظل قيادة الملك عبد الله الثاني، قد شهدت تطورا وتشابكا على مختلف المستويات بصوره مميزه وواضحة للعيان، خاصة مع سوريا. ولا أدل على هذا من الزيارات المتكررة التي تمت بين الأردن وسوريا خلال مرحلة ما بعد الحرب واحتلال العراق، وكان هناك-ومازال- تنسيقٌ سياسيٌّ أردنيٌّ-سوريٌّ حيال الملفين الفلسطيني والعراقي، وخلال مقابلات الملك وتصريحاته للصحافة، كان دوماً يؤكد على أن العلاقات الأردنية- السورية في ضوء كل الأزمات الساخنة التي تمر بها المنطقة هي الأقوى والأمتن في تاريخها، في إشارة ودلالة على الانسجام الأردني مع سوريا حيال أزمات المنطقة وإمكانية تجاوز الخلاف نحوها طالما أن العلاقات مستمرة والتشاورات واللقاءات متواصلة.

ولعلّ ما يوضح ذلك في علاقات الأردن بسوريا، أن سوريا كانت من أكثر الدول الرافضة أو المعارضة بصورة بينة للعدوان على العراق، وشنت وسائل إعلامها حرباً منظمة ضد الولايات المتحدة، وحتى ضد الكويت وبعض الدول العربية، بسبب مساعدتها للولايات المتحدة لوجستياً، وحدث خلافٌ دبلوماسيٌّ جليٌّ بينها وبين بعض الوفود العربية في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في أواخر آذار 2003م في القاهرة، بسبب إصرارها على تضمين توصيات قرارات المؤتمر بإدانة الدول العربية التي تقدم دعما لوجستياً للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما رفضته الكويت، مما أحدث خلافاً وتوتراً بينهما آنذاك (قطيشات، 2009م).

ورغم هذا الموقف السوري، الذي عُدَّ أكثر المواقف العربية تصعيداً ومعارضة، بخلاف موقفة من حرب الخليج الثانية، إلا أن الأردن كان على اتصال وتشاور مع القيادة السورية، إيماناً من القيادة الأردنية بأن بقاء القنوات السياسية بين الدول العربية أمرٌ ضروريٌّ في ظل الأزمات، وأن الخلاف في الرأي لا يجب أن ينعكس على الرغبة

في الحوار للخروج بمواقف عربية شبه موحدة إزاء قضايا المنطقة. وظلت–ومازالت– العلاقات الأردنية السورية في مد وجزر بين الحين والآخر بسبب اختلاف الرؤى والمصالح الوطنية، إلا أنها لم تنقطع يوماً واحداً، وهذا دلالة واضحة على الرغبة المشتركة في تجاوز خلافات الماضي والتواصل المشترك في أحلك الظروف والأحوال.

وصفوة القولِ فيما سبق، أن حرب الخليج الثالثة لم تنعكس بصورة سلبية على العلاقات الأردنية السورية، وأن الحرب عزَّزت من تفاعل الأردن مع سوريا بشكل غير مسبوق، بخلاف ما حصل إبان حرب الخليج الثانية، فقد كان للسياسة الأردنية الوسطية في مواقفها والمعتدلة في تعاطيها مع الأزمات، دورٌ في تحسين هذه العلاقات ووضعها بالموضع المناسب.

2.2.4 الإطار الدولي "العالمي" كمحدد للعلاقات الأردنية السورية:

تعد البيئة الخارجية من أهم المؤثرات المهمة في القرارات السياسية الخارجية لأي وحدة سياسية. فالبيئة الدولية احد مكونات البيئة الخارجية. وقد عرفت المنطقة العربية سياسيات غربية وشرقية كل منها يدعي مصلحة المنطقة؛ فالسياسات الغربية جاءت بقصد الحماية والدفاع عنها من السياسات الشرقية، وتقدمت الأخيرة نحو المنطقة بهدف تحريرها واستقلالها من السياسات الغربية. في حين نجد دول المنطقة كباقي الوحدات السياسية الأُخرى في العالم تنتمي إلى منظمات تعبر في ظاهرها عن الإرادة الدولية، وتعبر في حقيقتها عن هيمنة الدول الكبرى عليها، وتستمر من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها بآلية أقل تكلفة وأسهل من الناحية العملية.

فتتقيد وتتحدد السياسة في النظام الإقليمي العربي بالتأثير العالمي ومدخلاته في المنطقة، وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون من خلال البيئة الخارجية تلك كمصدر قوة في تعزيز أفعال ونشاطات صانعي القرار في الدولة التابعة. ومن الطبيعي، أيضاً، أن تقيد الدول العظمى سياسات وأفعال ونشاطات الدول الإقليمية نتيجة ديناميكية العلاقات الدولية. وبالتالي فان مدخلات النظام العالمي وخاصة الدول الكبرى تعمل كمقيد ومحدد للسياسات الخارجية لدول المنطقة أو لتعزيز قدرتها وقوتها، ومثال ذلك في إطار هذا التوجه وبالنسبة للأردن فقد كان لبريطانيا، منذ نشوء الدولة الأردنية ،

تأثيرٌ كبيرٌ على عملية صنع القرار السياسي الأردني بحكم ارتباط الأردن بمعاهدات واتفاقيات مع بريطانيا، وقد كان لذلك تأثيرا كبيراً على استقلال الأردن (العزام، 1998م)، وكذلك الحال بالنسبة للوجود الفرنسي في سوريا.

ومن ذلك المنطلق، فسيتم الحديث عن أهم المحددات الخارجية في العلاقات الأردنية السورية، وذات الأبعاد العالمية والتأثيرات المتداخلة الدولية، الإقليمية والعالمية، وكما يلي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية كمحدد للعلاقات الأردنية السورية

تاريخياً، مثلت الولايات المتحدة الأمريكية كمحدد للعديد من سياسات معظم دول المنطقة الشرق الأوسط في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم استمر دورها ذلك منذ أن طرح الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبادرته حول الشرق الوسط عام 1957م، حيثُ شكلت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ ذلك الوقت، داعماً رئيسياً للأردن في المجال العسكري، حيث كانت تقوم بتزويد الأردن بمعداته واحتياجاته العسكرية حيث كانت المساعدات الأمريكية للأردن تبنى على أساس المواقف الأردنية تجاه المصالح الأمريكية في المنطقة بشكل عام، وخاصة في مجال دفع الأردن للدخول في عملية السلام مع إسرائيل (الدجاني، 1993م).

ويُعَدُّ التحالف مع الغرب من مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية منذ تأسيس الكيان السياسي الأردني وحتى هذا الوقت، ومسوِّغات التحالف والعلاقات الخاصة بين الأردن والدول الغربية، وخصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة، لا تعود فقط لأسباب أيديولوجيه سياسية وإنما لأسباب اقتصادية وعسكرية، وهي لحماية الأردن والاستفادة من المساعدات العسكرية والاقتصادية التي كان بأمس الحاجة إليها.

وقد أدَّى هذا إلى أن تكون سياسة صانع القرار تعتمد على الوسطية والتوازن بين الخط القومي العربي وبين التحالف مع الغرب، رغم أن بعض من يدّعون القومية عدُّوا الأردن دولة عربية" شاذة" ومعاونة للاستعمار عليهم (الهزايمة، 1999م).

لقد حافظ الأردن على خط التوازن بين علاقاته العربية والغربية في مختلف الفترات، ولم يكن يتوانى لحظة عن الانضمام للصف العربي في وقت المحن والمصائب والنكبات التي كان يتسبب لها بعض الدول العربية من منطلق موجبه

رسالته التي يدافع عنها تكراراً في كل مكان ومجال. ولا شك أن الأردن بقي حليفا للغرب (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) يدافع عن مصالحة ويعادي خصومة من العرب ، ويعلن محاربته للشيوعية في سبيل مصلحته الوطنية والمصلحة القومية التي كان يراها بهذا الشكل (محافظة، 1973م).

لقد شهدت الحقبة الزمنية لتولي الملك عبد الله سلطاته الدستورية 1999-2010م، تولي ثلاث رؤساء أمريكيين الديمقراطي بيل كلينتون والجمهوري جورج بوش والديمقراطي باراك أوباما، في وقت شهدت فيه العلاقات الدولية تطورات جوهرية غيرت من كيفية تناول العلاقات الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالسياسات العالمية تجاه المنطقة العربية.

فمنذ مشاركة الرئيس بيل كلينتون في جنازة الملك الراحل (1999م) دعا المواطنين الأمريكيين للصلاة من أجل الملك، وأمر بتقديم مساعدة عاجلة للأردن بمبلغ 300 مليون دولار، وأعلن عن وقوف الولايات المتحدة ودعمها للملك عبد الله الثاني لتخطي أزمة الوضع الاقتصادي القائم وتشجيع وتنمية وتوطيد علاقاته السياسية مع المحيط الإقليمي والدولي. فعلاقات الأردن مع الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، وصفت بالتحالفية التي استخدمها لصالح القضايا القومية العربية (آصلان، 2006م).

تعاملت الأردن في الحفاظ على الاهتمام الأمريكي في المنطقة، لما للدور الأمريكي من دور فاعل في المنطقة في مجالات متعددة منها عملية السلام وحل الصراع العربي الإسرائيلي، والاستقرار السياسي في العراق، وتحقيق أهداف التنمية والى غير ذلك.

لقد فهمت أمريكا الموقع الجغرافي المهم للأردن، والدور الذي يمكن أن يؤدِّيه على صعيد المصالح الأمريكية. وبناء على ما تقدم فإن العلاقات الأردنية الأمريكية تقوم على مصالح مشتركة تخدم الطرفين، حيث يسمى كل طرف إلى مبادلة ما لدية من مزايا من أجل تحقيق أهدافه. ويلاحظ الدور الهام للصراع العربي الإسرائيلي كعامل محوري ومفسر للعلاقات الأردنية الأمريكية، كما إن انعكاسات هذا الصراع على السياسة الداخلية الأردنية والتواجد الإقليمي الأمريكي، قال عنه الملك: " سيؤثر على

مجرى العلاقات المستقبلية في الأردن ...مع العلم أن الأردن يركز على مصالحة الوطنية خاصة تحقيق التنمية الشاملة.

ويعد اعتماد الأردن في علاقاته الخارجية بالولايات المتحدة محددا مهم في علاقات الأردن الإقليمية وخاصة العلاقات الأردنية السورية، وقد جاء هذا نتيجة لقراءة للواقع العربي، والذي لا يمكن الاعتماد علية بشكل كبير، وقد صرح رئيس الوزراء فيصل الفايز الأسبق مرة بأن الأردن مستعد لقطع علاقاته مع الولايات المتحدة إذا ما وفرت له دولة عربية المساعدات التي تقدمها إلى الأردن، فالنظام العربي لا يوفر منظومة أمنية يمكن الاعتماد عليها من الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة غالى أن الأردن لديه أرث من التدخلات العربية في شؤونة الداخلية تجعل عملية الوثوق بالنظام العربي أمرا له مخاطره، مع ملاحظة التشكيك الدائم في مواقف وسياسات الأردن على الدوام، من قبل أطراف عربية.

وبالنتيجة فقد حاول الأردن منذ بداية عهد الملك عبد الله توثيق علاقاته مع الدول العربية كلِّها، وبخاصة علاقاته مع سوريا من خلال لقاءاته المباشرة مع المسؤولين السوريين. ويرى كثير من المراقبين أن الأردن حاول إدماج الولايات المتحدة في شؤون العالم العربي وخاصة مسار السلام بين سوريا وإسرائيل، بعد محافظته على البعد القومي في علاقاته العربية، ودون أن يفرط بالدور الأمريكي، وبخاصة أن بعد توجه الملك النابع من البعد الاقتصادي، والذي جاء بتركيز على نواحي التنمية الاقتصادية للتخفيف من التبعية والاعتماد على العالم العربي، وقد استطاع الأردن مع بداية عهد الملك عبد الله تطوير علاقاته مع سوريا ولكن مع المحافظة على علاقاته مع الولايات المتحدة بنوع من التوازن.

أما بالنسبة للعلاقات السورية الأمريكية فقد مرت بمراحل من التوتر في ظل تأييد سوريا للاتحاد السوفيتي السابق ومساندة الولايات المتحدة للسياسات الإسرائيلية في المنطقة العربية،وكانت أُولى خطوات التقارب عندما شاركت سوريا في التحالف الدولي الذي أخرج العراق من الكويت 1991م في الوقت الذي كان فيه تباعد بين الأردن والولايات المتحدة لتأييد الأردن للعراق، وهذا الأمر أثر على علاقات الأردن بأمريكا وبسوريا معا وبشكل سلبي (توفيق، 2003م).

ورغم مشاركة سوريا في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م عن طريق الجهود الأمريكية إلا أن سوريا ظلت لمدَّةٍ طويلة على رأس قائمة الكونجرس الأمريكي من الدول المساندة للإرهاب. وكانت القمة الأمريكية – السورية بجنيف في عام 1994م بداية لمرحلة جديدة من التعاون الأمريكي – السوري. ويؤيد الخطاب السياسي السوري على أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على إسرائيل ودفعها في ظل السياسة الأمريكية بضرورة تحقيق تقدم على المسار السوري. ويتشارك الأردن وسوريا في وجهة النظر هذه. بَيْدَ أنَّ الولايات المتحدة لا تترجم هذا الأمر إلى إشكال للضغط على إسرائيل للاستمرار في مفاوضات التسوية.

كذلك يرجع الفتور في العلاقات السورية – الأمريكية إلى تحيز الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل بالرغم من تأييد واشنطن للموقف السوري بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان. وكانت إدارة بيل كلنتون ترفض الاعتراف بقانون ضم الجولان وتؤيد قرارات مجلس الأمن 242 و338 و425. وكان لدى الإدارة الأمريكية القناعة بأن سوريا جادة في السلام مقابل الانسحاب من الجولان لحدود 4 يونيو/حزيران1967م. ولكن الرئيس كلينتون امتنع عن إعلان موقفه تحيزاً لإسرائيل (الدسوقي، 1999م).

وفي ظل النظام الدولي الجديد، أخذت الولايات المتحدة تهيمن على القرار الدولي فيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط في ظل الضعف الروسي وغياب إرادة مستقلة تماما لدى الاتحاد الأوروبي أو اليابان في المنطقة، وفي ظل تهميش القوى الإقليمية وغياب دور الأمم المتحدة وتهميش دورها في حل النزاعات الإقليمية، وفي ظل السيطرة الكاملة للولايات المتحدة على قرارات مجلس الأمن الدولي.

نستنتج مما سبق أن الولايات المتحدة كدولة عظمى تعدُّ من أهم المحددات في العلاقات الدولية بشكل عام وفي إقليم الشرق الأوسط بشكل خاص وتحديداً في العلاقات الأردنية السورية لأنهما قلب بلاد الشام من ناحية ولارتباط سوريا وتأييدها لروسيا من ناحية أُخرى، وأيضاً بسبب وجود إسرائيل على حدود الدولتين،مما فرض على صانع القرار في كل من الأردن وسوريا اتخاذ قرارات في العديد من القضايا المختلفة أثر على العلاقات الأردنية السورية وأدى إلى تباعدها. ومثال ذلك الفتور

الذي أعترى العلاقات الأردنية السورية اثر توقيع الأردن على معاهدة وادي عربة في 26 تشرين 1994م، وكان ذلك بسبب الضغوط الأمريكية على الأردن.

ومع ذلك كله، فقد كان هناك العديد من الزيارات المتكررة التي تمت بين الأردن وسوريا منذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، وكان هناك–ومازال– تنسيقٌ سياسيٌّ أردنيٌّ – سوريٌّ حيال الملفين الفلسطيني والعراقي. وكذلك كان الملك دوما يؤكد وخلال مقابلاته وتصريحاته للصحافة، على أن العلاقات الأردنية– السورية في ضوء كل الأزمات الساخنة التي تمر بها المنطقة هي الأقوى والأمتن في تاريخها. في إشارة ودلالة على الانسجام الأردني مع سوريا حيال أزمات المنطقة وإمكانية تجاوز الخلاف نحوها طالما أن العلاقات مستمرة والتشاورات واللقاءات متواصلة.

أما بالنسبة لأحداث 11 سبتمبر 2001م فهي مجموعة من الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة في يوم الثلاثاء الموافق 11 سبتمبر 2001م، لاستهداف أهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها. الأهداف تمثلت في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون).

وحسب الرواية الرسمية للحكومة الأمريكية، يوم الثلاثاء 11سبتمبر 2001م نفذ 19 شخصاً على صلة بتنظيم القاعدة هجومات باستعمال طائرات مدنية مختطفة. انقسم منفذو العملية إلى أربعة مجاميع ضمت كل منها شخصاً تلقى دروساً في معاهد الملاحة الجوية الأمريكية. وتم تنفيذ الهجوم عن طريق اختطاف طائرات نقل مدني تجارية، ومن ثَمَّ توجيهها لتصطدم بأهداف محددة (قطيشات، 2009م).

لقد أحدثت تغييرات كبيرة في السياسة الأمريكية عقب هذه الأحداث، والتي بدأت مع إعلانها الحرب على الإرهاب، وأدت هذه التغييرات لحرب في أفغانستان وسقوط نظام الحكم في طالبان، والحرب على العراق، وإسقاط نظام الحكم هناك أيضاً.

أما في الدول العربية والإسلامية، فقد كان هناك تباين شاسع في المواقف الرسمية الحكومية مع الرأي العام السائد على الشارع الذي كان إمَّا لا مبالياً أو على قناعة أن الضربة كانت نتيجة ما وصفه بعضهم "بالتدخل الأمريكي في شؤون العالم" وبعد ساعات من أحداث 11 سبتمبر، وجَّهت الولايات المتحدة أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن.

لقد ترتبت أُولى نتائج أحداث 11 أيلول على العالمين العربي والإسلامي، وبالتحديد (إيران وسوريا)، حيثُ وضعت واشنطن إيران على قائمة الدول المستهدفة ضد الإرهاب، وهددت سوريا بفرض عقوبات عليه. وقد جاء تقرير الخارجية الأمريكية السنوي حول الإرهاب الذي صدر في مايو 2002م، لترويج مزاعمها عن هذه الدول بوصفها دولا مارقة، ومن هذه الدول سوريا التي تُعدُّ على رأس الدول الراعية للإرهاب (قطيشات، 2009م).

وعلى الرغم من الموقف الأمريكي من سوريا، إلا أن الأردن كان على اتصال وتشاور مع القيادة السورية، إيماناً من القيادة الأردنية بأن بقاء القنوات السياسية بين الدول العربية أمراً ضرورياً في ظل توالي الأزمات المتنوعة.

2. روسيا الاتحادية كمحدد للعلاقات الأردنية السورية:

تعد روسيا الاتحادية بعلاقاتها المتميزة مع سوريا، وتطور علاقاتها مع الأردن قد أثر بشكل واضح على العلاقات الأردنية السورية وذلك لأن سوريا تعد حليف استراتيجي قوي لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، والتي تحاول الأخيرة أن يكون لها دور مهم فيه، وذلك من خلال المساعدات الروسية لسوريا والمشاركة الدولية للعمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة القضية الفلسطينية حسب الشرعية الدولية. وكذلك فإن التقارب الإستراتيجي بين كل من روسيا وإيران وسوريا، قد أعطى الفرصة لتطور العلاقات الأردنية الروسية، وذلك لأن تقارب وجهات النظر الأردنية والسورية من روسيا الاتحادية كان عاملاً للتقارب بينهما، وبخاصة بعد الانحياز الأمريكي السافر لإسرائيل.

فعلى الرغم من حداثة العلاقات الروسية العربية نسبيا مقارنة بعلاقات الغرب مع العرب، ولكنها تمثل تواصلا للعلاقات العربية السوفيتية بوصف روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق، حيثُ نشأت تلك العلاقات وتطورت وازدهرت في زمن الدولة السوفيتية.

تاريخياً، كان الاتحاد السوفيتي سابقاً له تطلعات قوية للوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة، وفتح القنوات لأساطيلهم وتجارتهم مما أوجد صراعاً مع بريطانيا

على موقع السيطرة في نهاية المطاف. لم تظهر هذه الأطماع بصورة جليلة طيلة الحقبة التي سبقت قيام الثورة البلشفية عام 1917م (الربابعة، 1981م).

وبعد نجاح الثورة البلشفية عام 1917م كشفت روسيا علناً عن الوثائق السرية الشهيرة لاتفاقية سايكس– بيكو التي كان قيصر روسيا قد وقعها مع الدول الأوروبية للتآمر على مستقبل البلدان العربية كجزء من الدول العثمانية، مما أدى إلى تعكير صفو العلاقات العربية الغربية. بعدها اتسعت دائرة الأهداف السوفيتية لتحقيق الأمن لحدودها الجنوبية، فرأى السوفيت ضرورة إيجاد منطقة محايدة بالقرب من إيران وبإعادة النظر في موضوع مضائق البحر الأسود لأنها من ضرورات الأمن القومي السوفيتي. وبذلك بدأ الاهتمام السوفيتي بالمنطقة العربية فأخذ يبحث عن صداقة مع دول الشرق الأوسط بعد عام 1950م (Mclaurin,R. D, 1975).

وقد كانت الدوافع السوفيتية تتمثل في الأسباب التالية (الربابعة، 1981م):

1. دافع أمني سببه موقع المنطقة العربية الجغرافي نتيجة قربها من روسيا.
2. تحطيم نفوذ الغرب بالمنطقة وبوجه خاص في إيران وتركيا والمنطقة العربية ، وإفشال المخططات الغربية كحلف بغداد وتحطيم الحواجز التي بدأ الغرب بإقامتها في وجه الاتحاد السوفيتي ، كتلك القائمة على أساس مقاومة النفوذ الشيوعي وحصره مثل مبدأ أيزنهاور في منتصف الخمسينات والقاضي بمساعدة دول الشرق الأوسط لمواجهة المد الشيوعي.
3. الالتفاف على النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة وزعزعة هذا النفوذ وإضعافها من ناحية، والتطلع إلى تأكيد قدرة على التصرف كخطوة قادرة على تحمل كلفة الصراع مع أقوى الخصوم (الرمضاني، 1986م).
4. الرغبة السوفيتية في إيجاد دور لها قي القضايا العالمية الساخنة، ولن يتم هذا إلا بالتقرب من مواقعها ، وتبني مواقف أحد أطرافها ، وهذا ما فعل في التقارب مع منطقة الشرق الأوسط حيث الصراع العربي الصهيوني وتبني المواقف العربية (الربابعة، 1981م).
5. بدء الاهتمام السوفيتي في المنطقة العربية لأنها أهم مناطق مصادر الثروة في العالم وفي مقدِّمتها النفط والغاز الطبيعي (Mclaurin, R. D, 1975).

6. الخصائص الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية عوامل إغراء لكافة القوى الأجنبية للتقرب والاهتمام بالمنطقة .

لقد كان الاتحاد السوفيتي (سابقاً) الشريك الدولي الرئيس لسوريا، وترجع البدايات الأولى للعلاقات السوفيتية السورية الطيبة إلى أواخر خمسينيات القرن الماضي عندما ساعد السوفييت سوريا على مواجهة الضغوط الغربية المكثفة وكسر الاحتكار الغربي للسلاح الذي كان مفروض عليها. وسرعان ما أدركت سوريا أن الاتحاد السوفيتي هو الدولة الوحيدة القادرة و الراغبة في إمدادها بكميات كافية من المساعدات الاقتصادية والعسكرية دون ما أي تنازل من جانبها عن التزاماتها القومية.

لكن طرأ تغير مهم على السياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر عام 1991م تجاه المنطقة وكان التغير بشكل فعلي منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في ديسمبر 1999م وبالأخص منذ إعادة انتخابه في عام 2004م، حينما بدأت موسكو تطرق أبواب الشرق الأوسط من جديد، وتأكيد روسيا على إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب وعلى حل النزاعات بطرق السلمية؛ ففي فبراير من عام 2005م زار بريماكوف إيران وسوريا والأردن ولبنان بصفته رئيسا للغرفة التجارة الروسية ويحمل رسالة تتضمن فكرتين (الشيخ، 2007م):

الأولى: إن الاقتصاد له الأولوية في علاقات روسيا بدول المنطقة وهو ما أكده الرئيس بوتين آنذاك في زيارتيه للشرق الأوسط،حينما اصطحب معه عدد كبيرا من رجال الأعمال ورؤساء مجالس إدارات شركات الغاز والنفط الروسية الكبرى.

الثانية: دور روسيا في المنطقة استراتيجي من حيث كونها عاملاً مهما لتحقيق توازن القوى (عرفات، 2007م).

وتقف سوريا في مقدمة دول الشرق الأوسط المرتبطة بالتسليح الروسي ، ومن قبلة السوفيتي بصورة تقليدية،وبدرجة أكبر من أي دولة أُخرى في المنطقة، من حيث عراقة هذه العلاقات وتنوعها إلى كافة مجالات التسلح التقليدي،فضلا عن اندراجها في إطار روابط سياسية وإستراتيجية وثيقة بين الجانبين .وبالرغم من أن القيمة المطلقة لمبيعات السلاح الروسية لسوريا ذاتها قد انخفضت كثيرا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي،

فإن العلاقات التسليحية بين الجانبين كانت تتدرج في إطار علاقة تحالف رسمية من خلال معاهدة الصداقة التي كانت مبرمة بين الجانبين.

وقد أشارت بعض التقارير في عام 2006م إلى قيام روسيا بتسليم سوريا كميات كبيرة نسبيا من أسلحة الدفاع الجوي فيما كان مرتبطاً –على ما يبدو– بازدياد الاستفزازات الإسرائيلية لسوريا عبر اختراق الطيران الإسرائيلي المتكررة للأجواء السورية، مما زاد من اهتمام سوريا بتطوير قدراتها في مجال الدفاع الجوي، بالاعتماد على روسيا. وقد حاولت مؤسسات الكيان الصهيوني، بعد حالة من التوتر والقلق، التأثير سلباً على هذه العلاقات وذلك من خلال اتهام سوريا بأنها دولة (راعية للإرهاب) حسب توصيفهم.

وقد تزايد القلق الإسرائيلي الأمريكي ليس بسبب صفقات الأسلحة الروسية لسوريا فحسب، وإنما لأن روسيا ما زالت دولة كبرى، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، إضافة إلى عضويتها في المجموعة الرباعية الراعية لعملية التسوية في الشرق الأوسط، أي هي جزء لا يُستهان بقوته في المجتمع الدولي. وبخاصة بعد تأكيد روسيا طوال السنوات الماضية ضرورة أن تكون هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والقرارات الصادرة عنهما المرجعية الأساسية لحل كل النزاعات الإقليمية، ويضمنها النزاع الغربي–الإسرائيلي. وفي خطوة مميزة تأكد على موقفها هذا قرار تدويل (خريطة الطريق) التي اتفقت عليها الأطراف الراعية للعملية السليمة على أن تكون أساس الحل في الشرق الأوسط. وهذا ما يتفق وفق الرؤية السورية للشرعية الدولية في حقبة الألفيَّة الجديدة.

إن ما تسعى إلية روسيا هو تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة والأهمية لالتزام الأطراف بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بشأن حل النزاع العربي الإسرائيلي. وأما ما تسعى إليه إسرائيل فهو إبعاد الشرعية الدولية عن رعاية التسوية وإلغاء دور هيئة الأمم المتحدة لصالح تثبيت الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا لا يبدو أن إسرائيل قادرة على تشكيل شريك قوي يُعتمد عليه لاستعادة روسيا لدورها في الشرق الأوسط، ولذلك كانت العلاقات المميزة بين روسيا وسوريا (الولي، 2005م).

أما بالنسبة للعلاقات الأردنية الروسية، فقد أُقيمت علاقات دبلوماسية بين الأردن والاتحاد السوفيتي يوم 21 أغسطس/آب عام 1963م بمبادرة من الجانب الأردني. وفي يوم 16 فبراير/شباط عام 1992 اعترفت الأردن بروسيا كوريثة للاتحاد السوفيتي. وتربط البلدين علاقات الصداقة والتعاون على امتداد سنين طويلة ، وكانت أسس تلك العلاقات قد أرسيت في عهد ملك الأردن الراحل حسين. وتتسم العلاقات السياسية بين الأردن وروسيا بتطابق المواقف في معظم القضايا الدولية ، وخاصة في قضية التسوية للازمتين في الشرق الوسط والعراق.

واعتبارا من أغسطس/آب عام 2001 زار الملك عبدالله الثاني روسيا سنويا، وأقيمت علاقات شخصية جيدة بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وفي فبراير/شباط عام 2004م وقعت اتفاقية التعاون في مجال السياحة بين الحكومتين الروسية والأردنية، ولا ترقى العلاقات الاقتصادية بين روسيا والأردن في هذه المرحلة إلى مستوى العلاقات السياسية بينهما، رغم أنها بدأت في النمو مؤخراً، وفي يوم 3 سبتمبر/أيلول عام 2004م انعقد في موسكو مؤتمر الأعمال الروسي– الأردني الذي شارك فيه الملك عبد الله الثاني.

وقد قام ممثلو دوائر العمل للبلدين بتأسيس المنتدى الاقتصادي الروسي الأردني بصفته أول مؤسسة اجتماعية من هذا النوع، وقد تم توقيع مذكرة التفاهم بهذا الصدد يوم 18 أغسطس/آب عام 2005م في موسكو (الولي، 2005م).

وفي يوم 28 مارس/آذار عام 2006م تم التوقيع في عمان على اتفاقية إنشاء المؤسسة الروسية – الأردنية المشتركة الخاصة بصنع المروحيات من طراز "كا–226"، وذلك أثناء إقامة معرض القوات الخاصة "سوفيكس"، وفي فبراير/شباط عام 2007م تم توقيع اتفاقية الاقتراض المتواصل الخاصة بشراء الأردن للأسلحة الروسية، وذلك أثناء الزيارة الرسمية للرئيس بوتين إلى الأردن ، وفي إطار المرحلة الأولى لتنفيذ هذه الاتفاقية يتم توريد طائرات النقل العسكري الروسية إلى الأردن بمبلغ قدره 350 مليون دولار. كما عقدت بين شركتي "روس أوبورون بروم" الروسية ومؤسسة " كينغ عبد الله الثاني" الأردنية اتفاقية لبيع المروحيات "كا–226" . وقد قامت المؤسسة الروسية – الأردنية المشتركة بصنع قاذف قنابل متعدد الأعيرة، يعدُّ الأول من نوعه

في العالم من طراز "ر ب ج–32" الذي تجسدت فيه أفضل نماذج الأسلحة الأحادية المفعول والمتعددة المفعول.

وبدأت المرحلة الجديدة في توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين في فبراير/شباط عام 2007م أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الأردن. وفي أكتوبر/تشرين الأول عام 2008م شارك الوفد الأردني الذي ضم ممثلين عن 20 شركة أردنية برئاسة وزير الصناعة والتجارة في الأردن شارك في معرض التجارة والصناعة "آراب–اكسبو– 2008م" الذي أقيم في موسكو. وقامت الشركات الروسية "ستروي ترانس غاز" و"تيخنو بروم اكسبورت" و"اورال تيخنو ستروي" الروسية بافتتاح ممثليات لها في عمان، أقيم في شهر مارس/آذار عام 2009م في عمان معرض "اكسبو–روسيا" الثامن السنوي الروسي الذي ينظم هناك ابتداءً من سنة 2002م.

وقد التقى الملك عبد الله الثاني مع الرئيس الروسي الثالث دميتري مدفيديف أثناء زيارته الأخيرة إلى موسكو في 21–24 فبراير/شباط عام 2008م. وأعرب الملك حينذاك للرئيس مدفيديف ورئيس الوزراء فلاديمير بوتين تأييده لأعمال روسيا في أثناء النزاع الجورجي الأوسيتي ووصف روسيا بأنها طرف يضمن الاستقرار والأمن في القوقاز. وفي 25 أغسطس/آب عام 2008م أصدر الملك عبد الله تعليمات بإرسال إمدادات إنسانية للأوسيتيين الجنوبيين اللاجئين إلى مدينة فلاديقوقاز عاصمة جمهورية أوسيتيا الشمالية الروسية، ووجه إسحاق مولا رئيس الجمعية الخيرية الشركسية في الأردن التي تضم حوالي 100 ألف ممثل عن الجاليات القوقازية وجه رسالة إلى دميتري مدفيديف أعرب فيها عن ارتياحه من اعتراف روسيا باستقلال ابخازيا واوسيتيا الجنوبية. كما وجه برقية تهنئة إلى كل من سيرغي باغابش رئيس جمهورية أبخازيا وادوارد كوكويتي رئيس جمهورية أوسيتيا الجنوبية (عرفات، 2007م).

وفي عام 2008م قام نائب وزير الخارجية الروسية ألكسندر سلطانوف بثلاث زيارات عمل للأردن، وفي مايو/ أيار عام 2009م عقد سلطانوف لقاء مع وزير الخارجية الأردني آنذاك ناصر جودة، وذلك على هامش المنتدى الدولي الاقتصادي الخاص بالشرق الأوسط الذي جرى على شاطئ البحر الميت في الأردن.

في 22 مايو/أيار عام 2009م تم في موسكو بين الجانبين توقيع اتفاقية التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وتشارك مؤسسة "روس آتوم" الروسية استنادا إلى هذه الاتفاقية في المناقصات الخاصة بإنشاء المفاعلين النووين الصناعي والتجريبي في الأردن. وفي يونيو/حزيران عام 2009م سرى مفعول اتفاقية الحماية المتبادلة وتشجيع الاستثمارات. وقد استمرت اللقاءات بين القادة الروس والأردنيين حتى هذه الأيام.

فقد قام الرئيس روسيا دميتري مدفيديف يوم 19 يناير/كانون الثاني عام 2011م بزيارة الأردن وأجرى محادثات مع الملك عبد الله الثاني تناولت شتى المسائل السياسية والاقتصادية، ووقع وزيرا الطاقة الروسي سيرغي شماتكو والأردني سليمان الحافظ على هامش زيارة الرئيس الروسي إلى عمان مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة تشمل قطاعات النفط والغاز والكهرباء، وفي ختام زيارته إلى الأردن قام الرئيس الروسي دميتري مدفيديف بزيارة موقع تعميد يسوع المسيح على شاطئ نهر الأردن وغطس في مياه هذا النهر التي يعدُّها المسيحيون مقدسة.

وتركزت مذكرة التفاهم التي وقعها وزيرا الطاقة الروسي سيرغي شماتكو والأردني سليمان الحافظ على هامش زيارة الرئيس الروسي إلى عمان في يناير/كانون الثاني عام 2011م على وضع أسس محددة للتعاون مع روسيا وخلق مناخ من التعاون بين البلدين على مستوى القطاعين العام والخاص. هناك مشاريع واعدة في مجال الطاقة في المملكة. وقد هيأت مذكرة التفاهم الإطار العام لدخول روسيا في هذه النشاطات، وتنصُّ المذكرة على إنشاء مجموعة عمل لتنسيق التعاون بين الجانبين تعقد اجتماعاتها مرة في السنة بالتناوب بين موسكو وعمان، ووقع شماتكو والحافظ محضراً حول النشاط في مشاريع الطاقة للشركة الروسية المملوكة للدولة "زاروبيجنيفت" التي ستعمل في مجال الاستثمار في هذا القطاع وتطوير مشاريع البُنى التحتية و تحديث مصفاة البترول الأردنية بصورة خاصة،وفي هذا المجال ستكون المباحثات بين الشركتين مباشرة وستتناول المحادثات بين الجانبين الروسي والأردني الدخول في عطاءات تأسيس الشركة اللوجستية المسؤولة عن تخزين النفط الخام والمشتقات النفطية في

المملكة، والدخول في عطاءات تأسيس شركات تسويق المشتقات النفطية داخل الأردن (الربابعة، 1981م).

فخلال السنوات العشر المنصرمة استقطبت إلى الأردن من روسيا استثمارات بمبلغ 2 مليون دولار بصفتها رأسمالا أساسياً للشركات الأردنية. ويعمل في روسيا بنجاح عدد من الشركات الروسية–الأردنية المشتركة، وذلك في مدينتي سانت بطرسبورغ وموسكو وجمهورية اديغا في شمال القوقاز، وقد أُقيم تعاون وثيق بين إدارة المنطقة الاقتصادية الحرة في ميناء العقبة الأردني وممثِّلي شركة النفط الروسية " تات نفط" في الأردن (حتي، 1992م).

ومهما يكن الأمر، فيمكن القول إن روسيا الاتحادية بعلاقاتها المتميزة مع سوريا وتطور علاقاتها مع الأردن شكَّلت محدِّداً واضحاً للعلاقات الأردنية السورية لكونِ سوريا تُعدُّ حليفاً استراتيجياً قوياً لروسيا، والتي تحاول بأن يكون لها دورٌ مهمٌ في الشرق الأوسط، وذلك من خلال المساعدات الروسية لسوريا والمشاركة الدولية (طرف في خارطة الطريق) للعمل على حل القضية الفلسطينية حسب الشرعية الدولية، والتحالف الإستراتيجي بين كل من روسيا وإيران وسوريا، والذي بدوره أعطى الفرصة لتطور العلاقات الأردنية الروسية، وذلك لأن تقارب وجهات النظر الأردنية والسورية من روسيا الاتحادية كان عاملاً للتقارب بينهما، وبخاصة بعد الانحياز الأمريكي السافر لإسرائيل.

وفي المقابل، فإن الأردن يعدُّ حليفاً مهمَّاً واستراتيجيَّاً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والتي تحاول الحفاظ على وضعها في هذه المنطقة والحفاظ على الكيان الإسرائيلي في المنطقة، من خلال التحالف "الأمريكي الأردني المصري السعودي" في محاولة لحل القضية الفلسطينية، وأيضاً الدعم الاقتصادي والعسكري والأمني لهذه الدول ومنها الأردن. لينتج ذلك محدِّداً سياسيَّاً وإستراتيجيَّاً في العلاقات الأردنية السورية بسبب هذه التوجهات المختلفة لهذه الدول الكبرى، مما أدى إلى التضارب وأحيانا التوتر المؤقت والاختلاف في السياسات بين الأردن وسوريا. ولكن الزيارات الرفيعة المستوى من قبل القيادتين الأردنية والروسية في الحقبة الأخيرة قد قاربت من العلاقات بينهما، مما انعكس إيجابياً على العلاقات الأردنية السورية ولو بطريقة غير

مباشرة، وذلك بمحاولة المطالبة بدور روسي فاعل فيما يتعلق بالتسوية السلمية في المنطقة العربية.

3. الاتحاد الأوروبي كمحدد للعلاقات الأردنية السورية:

يعد تأثير الاتحاد الأوروبي كعملاق اقتصادي وقزم سياسي ضئيل في المنطقة العربية، على الرغم من كون هذه المنطقة تقليديا من مناطق نفوذ دوله، وعلى الرغم كذلك من الشراكة الأوروبية المتوسطية التي كانت منذ مؤتمر برشلونة 1995م، ودخول كل من سوريا والأردن فيها، ولكن يلاحظ محدودية الدور الأوروبي في التأثير على أطراف العلاقات العربية، ومنها العلاقات الأردنية السورية، إلا بشكل ضئيل جداً وضمن المشاريع الاقتصادية المشتركة الأوروبية ذات الجوانب المتعددة، وكذلك محاولة حث سوريا على تقفي الأثر الأردني في استئناف المفاوضات السلمية مع إسرائيل، لكون ذلك في مصلحة السوريين وكذلك العرب، ومنهم الأردنيين، وفي مصلحة الأوروبيين أنفسهم، كما يدعي الأوروبيون.

فثمَّةَ أسبابٌ وجيهةٌ وحقيقيَّةٌ أملت على أوروبا الاهتمام بالوطن العربي، كان من أولها: الوجود السوفيتي في المنطقة العربية، وثانيها تطورات الصراع العربي الإسرائيلي وثالثها: المصالح الاقتصادية وعلى رأسها المصالح النفطية. إن هذه الاعتبارات هي التي دفعت أوروبا إلى تبني سياسة عربية تأثرت بأجواء الحرب الباردة والصراع الدولي بين الشرق والغرب (توفيق، 2003م)، وبالتحديد فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، والمصالح النفطية الأوروبي، والتنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة.

لقد ترتب على ظهور الاتحاد لأوربي بوصفه قوة اقتصادية – سياسية نتائج ايجابية على الوطن العربي،لأنه سيعطي الأقطار العربية القدرة على التمتع بمرونة كبيرة في الحركة على الساحة الدولية. فبعد أن أدى انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً الى ضعف هامش المناورات المستقلة أمام العرب، فإن الوحدة الأوروبية قد تساهم– كما يقول بعض المراقبين– إلى حد كبير،في إعادة هامش المناورة أمام العرب بوصفها إحدى البدائل المتاحة لتقليص مساحة الهيمنة الأمريكية، حيثُ سيكون بوسع العرب الحصول على التقنية والسلع والأسلحة من مصادر متنوعة (سليم، 1992م).

وقد كان تحرك الاتحاد الأوروبي في مطلع تسعينات القرن الماضي هو بداية التحرك السريع ليستفيد من المتغيرات الدولية التي خلفها انهيار الاتحاد السوفيتي، وعمل بكل طاقاته على صوغ نوع من العلاقات الجديدة بالمحيط الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى خلق مؤسسات متخصصة بسياستي الخارجية والأمن، كمؤسسة الاتحاد الأوروبي التي تم إقرارها في معاهدة ماسترخت عام 1993م. كما خرجت معاهدة أمستردام إلى حيز التنفيذ في مايو 1999م.

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية التي شكلت في مجموعة محددات وجهت الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطية جديدة للعرب دور فيها. واستناداً على هذا الموقف الأوروبي تم إعداد مشروع الإعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م، الذي يُعدُّ بمنزلة ذِروة الاهتمام الأوروبي بمنطقة المتوسط عموما والعرب على وجه الخصوص،وبداية فصل جديد في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي،واستكمالا للسياسة المتوسطية الجديدة له، ثم جاء مؤتمر مالطا عام 1997م، ومؤتمر باليرمو عام 1998م، ومؤتمر شتوتغارت عام 1999م ومؤتمر مرسيليا وسياسة الجوار، ومؤتمر برشلونة لعام 2005م استكمالاً لمسيرة برشلونة (حتي، 1992م).

وعندما صوَّت الكونجرس الأمريكي على قانون محاسبة سوريا وتحرير لبنان في نوفمبر 2003 قد أعطى الرئيس الأمريكي الحقّ في فرض عقوبات على سوريا تتناسب مع الخطر الذي تمثله. ولكن إدراكاً من الولايات المتحدة لضآلة تأثير الضغوط الواردة وفقا للقانون في ظل محدودية علاقاتها بسوريا، فقد بدأت واشنطن بتحرك تجاه الاتحاد الأوروبي، مطالبةً بتأجيل توقيع اتفاق الشراكة مع سوريا، وبضرورة إجراء سوريا تغيرات تسبق عملية توقيع الاتفاق.وهو الأمر الذي قاد إلى تضمين قضية أسلحة الدمار الشامل السورية ضمن نطاق المباحثات مع سوريا وإضافة نص جديد بهذا المعنى لاتفاقية الشراكة الأوروبية السورية.

كما عملت فرنسا والولايات المتحدة على تدويل مسألة الوجود السوري في لبنان كقضية مهددة لأمنه واستقراره وتطوره الديمقراطي، فتوجهت فرنسا لمجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بهذا الشأن فصدر بالفعل القرار رقم 1559 الذي طالب كل القوات

"الأجنبية " بالخروج من لبنان، وتفكيك المليشيات المسلحة، وسيطرة الجيش اللبناني على الجنوب، ووقف الهجمات على إسرائيل كونها لا تحتل أراضي لبنانية (حتي، 1992م).

لقد أثر الاتحاد الأوروبي على العلاقات الأردنية السورية وذلك بمحدودية دوره، فهو لا يستطيع أن يمارس سياسات منفصلة عن السياسات الأمريكية، أي أنه يعاني من عجز عن بلورة سياسة مستقلة تماما عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مما إلى جمود في العلاقات الأمريكية السورية والأوروبية السورية والابتعاد السوري من خلال الاتحاد الأوروبي عن الأردن ليشكل الاتحاد الأوروبي أثراً سلبيَّاً على العلاقات الأردنية السورية. وعلى الرغم من وجود الأردن وسوريا في الشراكة الأوروبية المتوسطية بجعلهما يتخذان مواقف متشابهة حيال مجموعة من القضايا التي تهم الاتحاد الأوروبي. ولكي يستثمران ذلك في الضغط عليه من أجل تحقيقها كالضغوط الأردنية السورية على الاتحاد الأوروبي من أجل إقرار الشرعية الدولية في القضية الفلسطينية، ولكن الاتحاد الأوروبي بحكم محدودية دوره في منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد فيما يتعلق بعملية السلام العربية الإسرائيلية، لا يستطيع أن يؤثر كثيراً على الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص القضايا العربية. وبالتالي يبقى الدور الأوروبي محدوداً لدرجة كبيرة في تحديد العلاقات العربية العربية، وبالذات العلاقات الأردنية السورية.

3.4 الخاتمة: النتائج والتوصيات

تأتي هذه الدراسة ضمن حقل دراسات العلاقات الدولية، وتشكل العلاقات الأردنية السورية واحدة من أبرز العلاقات التي شهدتها التفاعلات العربية، ذلك إن هذه العلاقات شهدت مراحل من التحسن والتطور الواضح، وبخاصة خلال حقبة الدراسة 1999-2010م، وهي الحقبة التي تولى فيها الملك عبد الله الثاني الحكم في الأردن عام 1999م، وكذلك اعتلاء الرئيس بشار الأسد سدة الحكم في سوريا في الأول من تموز 2000م.

لقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تحكم سير العلاقات الثنائية بين البلدين، لكي تستطيع الإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة منه: **ما أهم أسس ومرتكزات ومحددات العلاقات الأردنية السورية للحقبة 1999-2010م؟**

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات الدراسة ومن أهم هذه النتائج ما يلي:

أولاً: لقد شهدت العلاقات الأردنية السورية تطورات تاريخية مهمة، وتمت الإشارة منذ البدء عند البحث في التطور التاريخي للعلاقات الأردنية السورية إلى أن سوريا في حدودها الطبيعية، التي تسمى بلاد الشام أيضاً، تضم أقاليم كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وكل من لبنان وفلسطين، وكانت وحدة بلاد الشام جغرافياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً. إلى أن جاءت اتفاقية "سايكس-بيكو" عام 1916م، بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم بلاد الشام إلى أربعة كيانات منفصلة عن بعضها بعضاً: (سورية، الأردن، لبنان، فلسطين) لشلِّ قدرة هذه المنطقة وإضعافها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

لذا فقد شهدت حقب التطور التاريخي للعلاقات الأردنية السورية مراحل من التراجع والتحسُّن، إلا أن حالات التراجع وتوتر لم تصل إلى حد القطيعة بين البلدين، بل بقيت العلاقات في التطور.

ثانياً: لقد تناولت الدراسة محددات البيئة الداخلية للبلدين وآثارها على العلاقات الأردنية السورية، حيث تطرقت الدراسة لأهم العوامل الداخلية:

1. لقد بينت الدراسة أن للعامل الجغرافي أثراً واضحاً على العلاقات بين البلدين، حيث كان يفرض تجاور الأردن وسوريا الجغرافي على البلدين التقارب في جميع المجالات الأُخرى ومنها الاقتصادية والسياسية، حيث تم إنهاء جميع الخلافات العالقة بين البلدين، وقد تم ذلك في ملف الاختراقات الحدودية والمشاكل المائية، وتطور الوضع في المجال الاقتصادي بشكل كبير حيث زاد نسبة التبادلات التجارية، وحدث توافق في القضايا السياسية وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، واحتلال العراق في 2003م.

2. لقد كان للعامل الاقتصادي أثر واضح ومهم على تقارب العلاقات الأردنية السورية طيلة حقبة الدراسة، حيث أدرك البلدان أنهما بحاجة لصيغة متطورة من التنسيق الأمني والاقتصادي والتجاري، حيثُ إنه من غير المقبول أن يكون التعاون بكل أشكاله مع دول أجنبية وإقليمية هو أكبر بكثير مما هو بين البلدين. ومع أن الميزان التجاري هو لصالح سوريا إلا أن الغاية الرئيسة هنا ليست في وضع الميزان التجاري ونتيجته لصالح من، بل في حجمه، ففي حالة الدول المتجاورة يفرض الواقع الجغرافي والتاريخي لهذه الدول نمواً كبيراً في الأنشطة التجارية، فمثل هذا النمو من شأنه توفير احتياجات البلدين بعيداً عن تكاليف النقل المرتفعة ومخاطر التجارة والنقل البحري وحدوث أزمات في الأسواق المحلية نتيجة غياب بعض السلع.

3. لقد بينت الدراسة أن للعامل الديموغرافي (السكاني) أثراً في تقارب البلدين، وتشاور البلدين وعلى أعلى المستويات، بسبب مجموعة من العوامل التي فرضها العامل السكاني والتي تتمثل في وجود الكثير من السكان الأردنيين والسوريين من أصل فلسطيني بسبب التهجير القسريِّ، مما شكل عنصر ضغط على صانع القرار في كلا البلدين للتنسيق للوصول إلى حلول سلمية في القضية الفلسطينية من جهة، وأيضاً وبسبب الترابط الاجتماعي بين الشعبين في كلا البلدين والتي تجاوزت حدود الدولتين من جهة ثانية، وكل ذلك يؤدي في المطاف إلى تعزيز العلاقات الأردنية السورية.

4. لقد بينت الدراسة أن للعامل العسكري تأثيراً واضحاً على العلاقات الأردنية السورية، وهذا التأثير كان إيجابياً، رغم ما كان يشوب علاقاتهما السياسية بما يشبه التوتر بين الحين والآخر، إلا أن العامل العسكري كان له تأثيره من خلال الحروب التي شاركت بها كلا الدولتين ضد العدو المشترك (إسرائيل)، وخير مثال أن حرب أكتوبر 1973م أدت إلى تحسن العلاقات بعد أن كانت جامدة بسب أحداث أيلول 1970م، حيث كان هذا العامل يعيد العلاقات من حالة التوتر إلى حالة التحسن، لأن القيادة في كلا الدولتين تدرك أن قوة أي دولة عربية هو في صالح الدول العربية والأمن العربي بمجمله.

5. فنستنتج من عامل النظام السياسي، تاريخياً، كمحدد للعلاقات الأردنية السورية هو أن تأثيره كان بشكل سلبي وأدى إلى توتر في العلاقات بين البلدين في الماضي مثل إعلان الوحدة المصرية–السورية ونشوء الجمهورية العربية المتحدة، وكانت هذه الوحدة بسبب الاعتقاد الذي ساد عند حزب البعث العربي الاشتراكي أنه أحزاب تقدمية ثورية والنظر إلى الأنظمة الملكية على أنها أنظمة رجعية، مما أدى ذلك إلى تباعد في العلاقات بين الحين والآخر، وحتى لو كان هنالك علاقات فهي علاقات حذرة. ولكن منذ عام 1999م وتولي الملك عبدالله الثاني الحكم في الأردن والرئيس بشار الأسد في سوريا لم يؤثر اختلاف الأنظمة السياسية على العلاقات بين البلدين، لا بل أحدث نوعاً من التقارب لوجود العوامل الأُخرى الداعمة.

6. نلاحظ أن عنصر القيادة بين البلدين خلال حقبة الدراسة أدى إلى التقارب وهي الحقبة التي وصل فيها الملك عبد الله الثاني للسلطة في عام 1999م خلفاً لأبيه الملك حسين ووصول بشار الأسد للسلطة في سوريا عقب والده حافظ الأسد في العام 2000م، دفع المراقبين للقول: إن الكثير من المسائل العالقة والتي عجزت عن حلها القيادات السابقة تلقى باباً مفتوحاً، وتم التوصل إلى الكثير من القضايا العالقة، منطلقين من أننا اليوم أمام جيل الشباب المنفتح على تطورات القرن الحادي والعشرين، قرن التكتلات الاقتصادية والسياسية والتعاون الدولي. ولعل زيارة الملك الشاب إلى سوريا بعد تسعين يوماً من وصوله إلى الحكم كانت دليلاً واضحاً على صحة ذلك، ولكنَّ الموقع الجغرافي فرض على الأردن وعلى صانع القرار توجهاً ثابتاً في السياسة الإقليمية العربية، قوامة تبوُّء مراكز التوازن في وسط القوى المحيطة، ومن هنا امتازت السياسة الخارجية الأردنية بالاعتدال والتوازن، بل الحذر على المستوى الإقليمي. أما سوريا فقد انتهجت في سياستها الخارجية ما يُعرف بمحور المقاومة أو الممانعة.

7. ومن هنا نلاحظ مدى الاختلاف بين الأردن وسوريا من ناحية الأيديولوجية، وقد كان لها تأثير على العلاقات الأردنية السورية، ومثال هذا التأثير محاولات

التدخل السوري في الأردن في أيلول عام 1970م، ولكن منذ تسلم الملك عبد الله الثاني الحكم في الأردن وتسلم بشار الأسد السلطة في سوريا، فقد تجاوزا معاً هذا المحدِّد في العلاقات بين البلدين، وركَّزا على العوامل الأُخرى وعلى رأسِها العامل الاقتصادي والقضايا المهمة التي تشغَلُ البلدين، مثل القضية الفلسطينية، حيث شهدت العلاقات تطوراً وتشابكاً على مختلف المستويات بصورة مميزة وواضحة للعيان.

ونلاحظ أيضاً أن العقيدة السياسية عند صانع القرار تتشابه في منظورها للقومية العربية، وإن اختلفت في طريقة التطبيق. كما نلاحظ ذلك جلياً في الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م، حيث كان موقف البلدين يرفض الاحتلال الأجنبي على دولة عربية (قطيشات، 2009م).

ثالثاً: لقد تطرقت الدراسة للمحددات الخارجية الإقليمية والدولية للبلدين وأثرها على العلاقات الأردنية السورية:

1. ركزت الدراسة على عوامل مختارة في الإطار الإقليمي والتي أثَّرت على العلاقات الأردنية السورية خلال الحقبة 1999-2010م، ونلاحظ أن العلاقات بين البلدين كانت متميزة وفي تحسن واضح.

بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية كان لها تأثير كبير على العلاقات الأردنية السورية وذلك لخصوصيتها بالنسبة للبلدين، حيث تعد واحدة من أهم الثوابت الإستراتيجية لكلا البلدين. وتعود أهميتها للبلدين إلى أسباب عدة أهمها: الإرث التاريخي، الوضع الجغرافي (التجاور)، التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا فقد شكل الاهتمام بالقضية الفلسطينية محاولة التنسيق والتشاور وعلى أعلى المستويات للتوصل لتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، فيُلاحَظُ ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين البلدين لتنسيق وتقريب وجهات النضر، التي أدَّت بدورها إلى تقارب وتجاوز كل العقبات لأن الهمَّ الأردنيَّ والسوريَّ مشتركٌ.

أما بالنسبة للعراق والاحتلال الأمريكي للعراق 2003م، فإنها لم تنعكس بصورة سلبية على العلاقات الأردنية السورية، ولا شكَّ أن الحرب قد عزَّزت من تفاعل الأردن مع سوريا بشكل غير مسبوق، بخلاف ما حصل إبان حرب الخليج الثانية، وقد كان

للسياسة الأردنية الوسطية في مواقفها، والمعتدلة في تعاطيها مع الأزمات، دوراً فاعلاً في تحسين هذه العلاقات ووضعها الموضع اللائق والمناسب.

أما بالنسبة لإيران كمحدد على العلاقات الأردنية السورية، وذلك بسبب عدم اتفاق الأردن وسوريا على إيران كحليف لهما في منطقة الشرق الأوسط، حيث تربط سوريا بإيران علاقات أيديولوجية وإستراتيجية وعلاقات تعاون دفاعي وعلاقات مصالح تشمل قطاع النفط والعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وهي علاقات مستقرة إلى حد كبير، بينما العلاقات بين الأردن وإيران غير مستقرة، وتتأرجح بين العداء والدبلوماسية الحذرة، كما إنه لا تُوجد علاقات اقتصادية بشكل يعزز العلاقات السياسية بين البلدين، فهذا أدى بدوره إلى إبعاد سوريا عن الدول العربية ، فانعكست في محصلتها النهائيَّةِ على العلاقات الأردنية السورية.

2. أما بالنسبة للإطار الدولي (العالمي) وخاصة أمريكا كدولة عظمى، فتعدُّ من أهمِّ المحدِّدات في العلاقات الدولية بشكل عام، وفي إقليم الشرق الأوسط بشكل خاص، وتحديداً في العلاقات الأردنية السورية، لأنهما قَلْبُ بلاد الشام من ناحية، ولارتباط سوريا وتأييدها لروسيا من ناحية أُخرى، وأيضاً بسبب وجود إسرائيل على حدود الدولتين، ذلك فَرَضَ على صانع القرار في الأردن وسوريا اتخاذ قراراتٍ في كثيرٍ من القضايا المختلفة بسبب هذه المحددات، مما يؤثِّر على العلاقات الأردنية السورية ويؤدي إلى تباعدها أحياناً،ومثال ذلك الفتور الذي اعترى العلاقات الأردنية السورية أثر توقيع الأردن على معاهدة وادي عربة في 26 تشرين 1994م، وكان ذلك بسبب الضغوط الأمريكية على الأردن.

أما بالنسبة لأثر الاتحاد الأوروبي على العلاقات الأردنية السورية، هو أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يمارس سياسات منفصلة عن السياسات الأمريكية من جهة، أي إنه يعاني من عجز عن بلورة سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالتالي نجد أن العلاقات الأمريكية السورية جامدة وهذا يؤدي إلى الابتعاد السوري من خلال الاتحاد الأوروبي عن الأردن، ويكاد ينعدم أثر الاتحاد الأوروبي على العلاقات الأردنية السورية.

لكن وعلى الرغم من ذلك، وبسبب وجود الأردن وسوريا في الشراكة الأوروبية المتوسطية، جعلهما يتخذان مواقف متشابه حيال مجموعة من القضايا لكي يستثمران ذلك في الضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيقها، ومثال ذلك الضغوط الأردنية السورية على الاتحاد الأوروبي من أجل إقرار الشرعية الدولية في القضية الفلسطينية من جهة، والاتفاق الضمني بين الدول العربية ومنها الأردن وسوريا أن الاتحاد الأوروبي أصبح فاعلاً دولياً وقوة اقتصادية ضاربةً، فيجب أن يكون للأردن وسوريا حليف جديد غير التحالفات التقليدية، وهذا الحليف هو (الاتحاد الأوروبي) الذي يُعدُّ عاملاً مشتركاً وإيجابياً في تعميقِ وتوثيق أواصر العلاقاتِ الأردنية السورية.

التوصيات وآفاق العلاقات السورية الأردنية:

إن العلاقات بين الأردن وسوريا مرشحة للمزيد من التطور الإيجابي في شتى المجالات، وأول خطوة جادَّة لرسم مستقبل علاقات مزدهرة وفعالة بين الأردن وسوريا، تكمن في أهمية تجاوز المحدِّدات التي أثَّرت على العلاقات خلال حقبة الدراسة، والثقة المتبادلة على المصالح المشتركة بينهما. فتوصي الدراسةُ بما يلي:

أولاً: المجال السياسي:

1. يجب التأكيد على الفصل بين الخلافات في القضايا السياسية التي تختلف فيها الاجتهادات والتحليلات في العلاقات الأردنية السورية من جهة، وبين قضايا التعاون في العلاقات الاقتصادية والثقافية والتبادل التجاري الموحد؛ فمثلا كلما واجهت العلاقات الأردنية السورية أزمة سياسية أو أيديولوجية معينة انسحبت مواقف البلدين إزاء تلك الأزمة على كل أشكال التعامل والتعاون في المجالات الأُخرى.
2. تنسيق المواقف السياسية في القضايا العربية، والإقليمية والدولية في العلاقات الأردنية السورية، لأهمية هذه العلاقات في تطوير وتحسين العلاقات العربية–العربية لبناء القوة القومية العربية على الساحة الإقليمية والدولية في المحافل الدولية.
3. تبنِّي سياسة تؤمن بالانفتاح الإقليمي والدولي بين العلاقات الأردنية السورية من جهة، والعلاقات مع دول النظام الإقليمي والدولي غير العربية من جهة أُخرى،

وذلك للاستفادة منها وقت الأزمات، مثل الشراكة مع أوروبا والتعاون مع المتوسطي والتعاون مع التيار الأمريكي والروسي.

4. تأكيد الأردن بألاَّ يقدم على أي خطوة من شأنها إضعاف موقف سورية التفاوضي مع إسرائيل، ودعم الأردن لحق سورية في استعادة أراضيها المحتلة، خاصة وإنَّ البلدين ينتهجان سياسة ترتكز إلى أسس إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة الذي يعيد الحقوق العربية كاملة حتى يعمر ويبقى.

ثانياً: المجال الاقتصادي:

1. يمكننا القول بأن التعاون الاقتصادي والعناية بالمصالح المشتركة بين القطرين يشكل قاعدة صلبة لبناء علاقات سياسية لا تهزها الأزمات المفاجئة، ولا سيما وأن المسئولين في البلدين أبدَوا رغبة صادقة في التشاور والتنسيق السياسي بينهما.
2. زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه بين الأردن وسوريا، خصوصاً في ظل وجود الكثير من العوامل التي تدفع باتجاه تعزيز هذه العلاقات والمشاريع، وخاصة التجارية منها لقلة التكاليف وسهولة النقل بين البلدين، مما يسهل سبل التعاون الاقتصادي، والاستثماري في البلدين، والنهوض بالمستوى الذي يتطلع إليه المواطنون فيها.
3. إنشاء شراكة إستراتيجية تساعد على استغلال الموارد التي تمتلكها الدولتان، وتعزيز التعاون في مجالات الزراعة، والكهرباء، والمياه، والثروة المعدنية، والجيولوجيا، والغاز والنفط، وتبادل الخبرات والمعلومات ، وإجراء البحوث المشتركة.

ثالثاً: المجال الثقافي:

1. تفعيل العلاقات الثقافية وتطويرها، والتي تشمل التعاون في مجالات الإعلام، والتربية والتعليم، والتعليم العالي والثقافة، مما يؤدي باتجاه تطوير العلاقات الأردنية السورية على شتَّى الصعد والمحاور، لما يؤدي ذلك إلى تطوير وتعميق التعاون العربي المشترك وبناء مؤسسات العمل القومي العربي والاتجاه بخطوات حثيثة لبناء مؤسسات التكافل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي العربي.

2. الكتابة في العلاقات العربية–العربية بشكل عام، والعلاقات الأردنية السورية بشكل خاص، لأنها تعدُّ كتابات قليلة بسبب الموضوعات الشائكة والمعقدة بالنسبة للباحث بشكل عام والباحث العربي بشكل خاص، لعدم توفر المعلومات الدقيقة والواقعية عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الاتفاق أو الاختلاف في السياسات العربية، بالإضافة إلى المصاعب التي يمكن أن يواجهها الباحث العربي على الصعيد الشخصي في معظم الدول العربية نتيجة لآرائه السياسية أو بحثه عن معلومات لغايات البحث العلمي.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

آصلان، أشرف. (2006م). **العلاقات الأردنية الأمريكية... هل من مراجعة شاملة؟** 2006/9/9، متوفر عبر:
http://www.aljazera.net/NR/exeres/367CA4B9-8A6D-4677-B4D2-09821030D001.htm

بحيري، صلاح الدين. (1973م). **جغرافية الأردن**، عمان، مطبعة الشروق.

تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط. (1999م). **توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني**، أيار.

تليلان، أسامة. (2000م). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، وزارة الثقافة، عمان.

توفيق، سعد حقي. (2003م). **علاقات العرب الدولية "في مطلع القرن الحادي والعشرين**"، دار وائل للنشر، عمان.

الثبيتات، قاسم جميل. (2010م). **أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية**، دار كنوز المعرفة، عمان.

جنسون، لويد. (1989م). **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد المفتي ومحمد السيد سليم ، الطبعة الأولى، ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

حتي، ناصيف سليم. (1992م). "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد165، نوفمبر، ص32-44.

الحديثي، هاني. (1982م). **عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

الحروب، خالد. (2006م). إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية، **مجلة الشؤون العربية**، القاهرة، العدد125، ربيع أول، ص56-76.

حسان، هيثم. (2000م). **السياسة الخارجية تجاه العراق(1990-1998)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

حقي، سعد. (2006م). **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمّان.

الخولي، بسيوني محمد. (1986). **الصراع العراقي-الإيراني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

دبور، فؤاد. (2000م). **العلاقات الأردنية السورية (محرر)**، **السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات(الأردن ودول الجوار)**، 30-1999/5/31م، جامعة العلوم التطبيقية، عمان.

الدجاني، محمد ومنذر سليمان. (1993م). **النظام السياسي الأردني: أركانه ومقوماته**، مطبعة بالمينويرس، عمان.

الدسوقي، أبو بكر. (1999م). "الانسحاب الإسرائيلي"من الجولان: خبرة سيناء"ملف مستقبل التسوية بعد 20 عاماً على معاهدة السلام"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر، ص21-33.

الدلال، سامي صالح. (2003م). اجتياح النجمة والصليب لربوع العراق الخصيب، **مجلة البيان الإسلامية**، لندن، العدد187، ص87-99.

الدويكات قاسم. (2003م). **مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي**، إربد.

الربابعة، غازي. (1981م). **إستراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط**، مطابع الدستور، عمان.

الرعود، عبداللطيف. (1999م). **الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان، أم درمان.

رفلة، فليب؛ مصطفى، أحمد سامي. (1962م). **جغرافية الوطن العربي**، دراسة اقتصادي، مكتبة النهضة، القاهرة.

الرفوع، فيصل. (1995م). **ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردنية**، وزارة الشباب، عمان.

الرمضاني، مازن إسماعيل. (1991م). **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، مطبعة الحكمة، 1991.

الرمضاني، مازن. (1986م). العرب والاتحاد السوفيتي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (بغداد)، العدد1، ص102-114.

زاك، موشية. (د.ت). **الحسين والسلام العلاقات الأردنية-الإسرائيلية**، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر، عمان.

زرد، أحمد أبو الحسن. (1986م). القمة السورية الأردنية، من المقدمات إلى النتائج، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 84 أبريل، ص12-23.

زكي، رمزي. (2005م). أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة (الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد86، ص11-34.

السعدي، غازي. (2000م). **العلاقات الأردنية الإسرائيلية**، دار الحامد، عمان.

سعيد، أمين. (1959). **الجمهورية المتحدة**، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

سليم، محمد السيد. (1989م). **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

سليم، محمد السيد. (1992م). "العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص": قسم خاص "انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد108، أبريل، ص23-55.

شبيب، نبيل. (2000م). **بشار الأسد... أمير بلا تاج**، موقع إسلام أون لاين، آب 2000م، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/mashaheer

شعبان، عماد. "**نموذج غير معهود في العلاقات العربية-العربية: فصل السياسة عن الاقتصاد" العلاقات السورية الأردنية بين كثافة الضباب السياسي وضرورات التعاون الاقتصاد**، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.factjo.com/newsletterFullNews

الشناق، عبدالمجيد. (1996م). **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية-السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976م**، دائرة المكتبة الوطنية.

الشيخ، نورهان. (2007م). العلاقات الروسية–الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد170، أكتوبر، ص14-34.

صحيفة البيان الإماراتية. (2002م). البجيرمي، يوسف ، **سوريا وجاراتها العربيات: دمشق– عمان...عقود حافلة بالخلافات والأزمات**، 6 سبتمبر 2002م.

صحيفة الرأي الأردنية. (2004م). أحمد كريشان، **الأردن وسورية يسويان المسائل الحدودية العالقة**، 13 /2004/11م.

صحيفة الرأي الأردنية. (2004م). **قمة سورية أردنية بدمشق**، 2004/2/9م.

صحيفة السبيل الأردنية. (2005م). النجار، محمد، **السياسة الخارجية الأردنية تتسبب في مجموعة أزمات مع الدول العربية**، العدد(585)، 2005/3/29م.

صحيفة الغد الأردنية. (2011م). سويدان، محمد، **العلاقات الإيجابية الأردنية السورية لا يمكن هزها بحادث عرضي**، 2011/3/5م.

صحيفة الوطن السعودية. (2003م). صبرا، جودت، **بيروت ترى في محاسبة سوريا خطراً كبيراً على لبنان**، العدد7396، 16 أكتوبر 2003م.

صقر، محمد. (1994م). **المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية(دراسة تحليلية)**، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1994.

طلال، الحسين. (1987م). **مهنتي كملك**، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، لبنان.

الطويل، فالح. (2000م). **العلاقات الأردنية السورية (محرر)، السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات (الأردن ودول الجوار)**، 30-1999/5/31م، جامعة العلوم التطبيقية، عمان.

عبدالرحمن، أسعد. (1974م). **الحرب العربية–الإسرائيلية الرابعة**، بيروت.

العبداللات، إرشيد فالح. (1993م). **العلاقات الأردنية العراقية 1946-1958م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

عبدالهادي، راضي وآخرون. (1973م). **الوطن العربي في أفريقيا**، وزارة التربية، عمان.

عرفات، إبراهيم. (2007م). روسيا والشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر، ص50-69.

العزام، عبدالمجيد. (1994م). **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية**، دار الحامد، عمان.

العزام، عبدالمجيد. (1998م). **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**، وزارة الثقافة الأردنية، عمان.

العزام، عبدالمجيد. (1999م). **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات(الأردن ودول الجوار)**، 30-1999/5/31م، جامعة العلوم التطبيقية، عمان.

العموش، بسام. (2007م). **العلاقات الأردنية السورية**، 2007/3/12 م، نقلاً عن الرابط التالي:

http://www.factjo.com/AticleViewPage.aspx?id=1647

العواسا، رقية سالم. (2006م). **سياسة الأردن الخارجية تجاه الدول العربية المجاورة 1946-1964م**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة.

غرايبة، إبراهيم. (2004م). **السياسات الأردنية: حتمية الجغرافيا وتحولات التاريخ**، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني، تحليلات، 2004/10/3م، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A391BD01-FBD8-4468-94A4-75B14F72B4c6.htm#L1

الغزالي، أسامة. (2002م). هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001م، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 147، يناير 2002م، ص144-180.

قرني، بهجت؛ هلال، علي الدين. (1994م). **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة د.جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

قطيشات، ياسر. (2009م). **العلاقات السياسية الأردنية- العربية**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

لاتووك، إدوارد. (2007م). **فقدان التحالف السوري الإيراني أهميته بعد سقوط نظام صدام حسين وما يتعلق بذلك**، كانون الثاني2007م، نقلاً عن الرابط التالي: http://opinionjournal.com/extra/?id=110009521

اللصاصمة، احمود حرب. (1987م). **الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية من 1929-1967م**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

مجالي، نصر. (2005م). **لقاء بين العاهل الأردني والأسد**، صحيفة إيلاف الإلكترونية، 2شباط 2005م، نقلا عن الرابط التالي: http://www.elaph.com/elaphweb/politics/2005/2/37865.htm#top

مجلة الاقتصاد السورية، انظر على سبيل المثال، الاقتصاد الإيراني ملاذ ومكمل وشريك قد يغني عن الحلفاء، 26 ديسمبر/كانون الأول2006، نقلاً عن الرابط الإلكتروني التالي: http://aliqtissad.com.sy/index.ph=com، ص12-34.

محافظة، علي. (1973م). **العلاقات الأردنية-البريطانية 1921 -1957**، بيروت.

محافظة، علي. (1998م). **عشرة أعوام من الكفاح والبناء مجموعة خطب الملك حسين بن طلال من 1977-1987**، مركز الكتب الأردني عمان.

المحاميد، خالد. (2000م). **الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية**، وزارة الثقافة عمان.

مركز العرب والعالم للدراسات والإعلام. (2011). **العقد الأول لتولي الملك عبد الله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية"ملامح السياسة الداخلية الأردنية"**، الجزء الثاني(202).

مسلم، طلعت. (2002م). الصراع العراقي-الإيراني: الصراع المسلح، **مجلة السياسة الدولية**، العدد147، يناير، ص66-76.

المسيعيديين، يوسف. (2004م). **جغرافية الأردن السياسة وأثرها في سياسة الأردن الخارجية، 1990-1999م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية.

مشاقبة، أمين. (1989م). **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، الدار العربية للنشر، عمان.

مصطفى، محمد خير. (1999م). **السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار الجغرافي**، دار الحامد، عمان.

المعايطة، سميح. (2000م). **عبدالله الثاني ملك المملكة الرابعة... شرعية كبيرة واستقرار يحتاج إلى دعم**، موقع إسلام أون لاين، شؤون سياسية عربية: الأردن، 30 آذار 2000م، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-mar-2000/qpolitic13.asp

مقلد، إسماعيل صبري. (1982م). **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، 1982م.

المنوفي، كمال. (1985م). **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، وكالة المطبوعات، الكويت.

الموسى، سليمان. (1998م). **تاريخ الأردن السياسي المعاصر(1967-1995)**، لجنة منشورات تاريخ الأردن، عمان.

المومني، رياض. (1989م). الاقتصاد الأردني وأعباء المديونية الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد124، ص22-45.

نقرش، عبدالله. (1994م). الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد4، ص12-54.

نهار، غازي. (1992م). **القرار السياسي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي**، عمان.

الهزايمة، محمد. (1999م). **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، ، دار عمان للنشر، عمان، ط1، 1999م.

هلال، علي الدين؛ قرني، بهجت. (1994م). **السياسات الخارجية للدول العربية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

هيكل، محمد حسنين. (1988م). **كلام في السياسة**، المصرية للنشر العربي الدولي، القاهرة.

الولي، طه. (2005م). **العلاقات السورية الروسية:** نحو تفعيل دور الشرعية الدولية في المنطقة، 2005/2/2م، نقلاً عن الرابط التالي: www.an-nour.com

ب. المراجع الأجنبية:

Adams M. (1988). **Handbook to The Modern World: The Middle East** (facts on file), New York.

Carter, J. (1985). **The Blood of Abrham**, Boston.

Day A. (1986). **West Bank, East Bank**, New York.

Easton, D. (1965). **A Framework for political analysis**. Englewood cliffs, N. J. Prentice-Hall Inc.

Johnson, C. (1971). **On the Brink of Jordan**, London.

Joseph, F. (1973). **"Contemporary international theory and the Behaviour of States",** Oxford university, press.

Kaplan, M. (1968). **New approaches to international relations**, New York, ST Martinis press.

Macclleland, C. (1961). **Theory and international system**, the Macmillan company, New York.

Mclaurin, R. D. (1975). The Middle East in soviet Policy, **The American in statute Research**, Vol.30, No.10, p.56-78.

Miller A. (1986). "Jordan and the Arab-Israeli Conflict: The Hashemite Predicament", **Orbis**, Vol.29,No.4, Winter, p.78-141.

Modlski, G. (1962). **A Theory of foreign policy**, free press, New York.

Pipes D. (1990). **Greater Syria**, New York.

Richard, S., Bruck H. W. and Sapin B. (1969). "The Decision. Making Approach To Study of International politics "in Tames Rosenan" International Politics and Foreign Policy: **A reader in Research and Theory,** The Free Press. New York.

Stacks, F. D. (1991). The Great Survivor, **Times**, Vol.138, Issue3, p.56-79.

The Politics of Subresion. (1986). **Syria under Assad Syria and Jordan**. Joseph Nevo.

المعلومـــات الشخصيـــة

- **الاسم:** عبدالله عبدربه المعايطة
- **الكلية:** العلوم الاجتماعية
- **التخصص:** العلاقات الدولية
- **الهاتف:** 0776465816
- **العنوان البريدي:** الكرك – أدر
- **العنوان الإلكتروني:** –